سلسلة الدراسات التاريخية (58)

المجتمع الآخر في حلب

إبان العصر المملوكي

د. مروان طالب

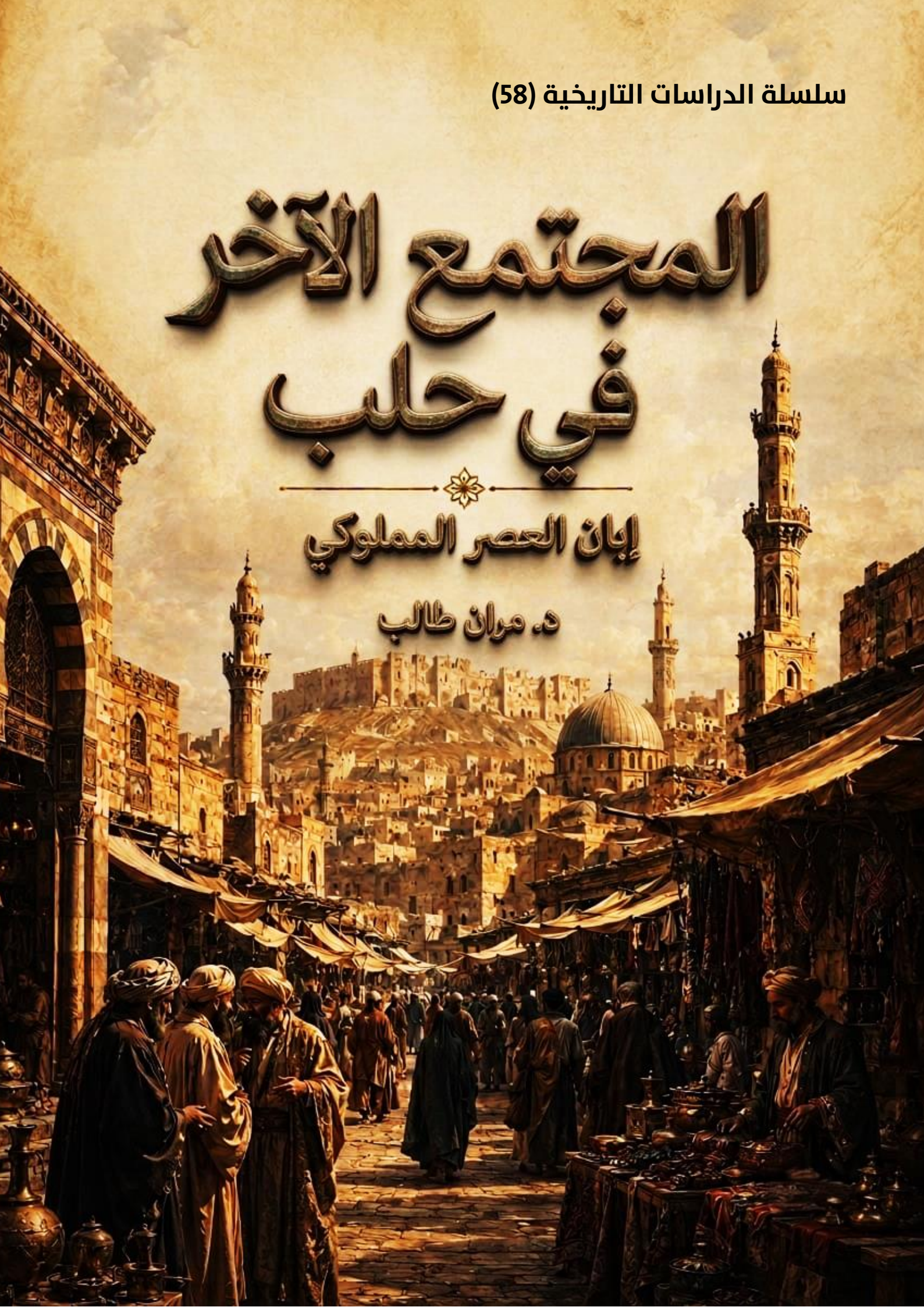

المجتمع الآخر في حلب
إبان العصر المملوكي

الدكتور مران طالب

2026

المجتمع الآخر في حلب

إبان العصر المملوكي

مران أحمد طالب

الإيداع القانوني

...../2026م

الناشر:

دار آريثيريا للنشر والتوزيع - الخرطوم - السودان

جوال:

00249122094856-121566207

البريد الإلكتروني:

arithriaforpublishing@gmail.com

تاريخ النشر:

الطبعة الأولى - 2026

جميع حقوق الطبع محفوظة للناشر والمؤلف

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه كنسخة إلكترونية أو نقله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من المؤلف والناشر

شكر وتقدير

أتقدم بخالص الشكر وعظيم القدير والامتنان إلى مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر، ودار إرثْيريا للنشر والتوزيع لتفضلهما بنشر هذا الكتاب، وتقديمه إلى القراء في صورة علمية تليق بمضمونه، وأسال الله تعالى أن يجزي القائمين على أمر المؤسستين خير الجزاء، وأن يبارك جهودهم ويوفقهم إلى المزيد من العطاء والتميّز.

المؤلف...

تقديم

كتاب المجتمع الآخر في حلب ابان العصر المملوكي المؤلف د. مران طالب يعد هذا الكتاب من الكتب التاريخية المتخصصة والمهمة التي تضمنت تفسير وشرح وافي عن الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والدينية التي تخص المجتمع في حلب والمجتمع الآخر (أهل الذمة) كما أن هذا الكتاب يعتبر من الكتابات التي سدت الفجوة المعرفية عن طبيعة العلاقة ما بين المجتمع المختلف المتعدد الثقافات في مدينة حلب، فجاءت دقيقة وعميقة التناول.

كان اختيار العنوان موفقاً لأن الباحث قصد أن يضع بين يدي القراء معلومات موثقة من المصادر والمراجع الموثوقة والتي يعتد بها من أجل اشباعه المعرفي خاصة وأن الحقبة الزمنية المختارة غنية بالأحداث التاريخية التي تهم الباحثين والمهتمين بدراسة التاريخ.

جاءت اهمية الدراسة واهدافها بصورة واضحة ومترابطة عكست عمق ثقافة الكاتب ومدى قدرته واهتمامه في تقديم مادة علمية ذات صبغة و طابع مرن، كان ذلك من خلال اللغة السلسة المستخدمة. اتبع الباحث منهجاً تاريخياً مناسباً لهذا الموضوع ، إذ فلح في اظهار الاهمية التاريخية لمدينة حلب من حيث الموقع الجغرافي المتميز الذي مكنتها من الارتباط بالعلاقات التجارية الداخلية والخارجية.

احتوى هذا الكتاب على مقدمة و اربعة فصول وخاتمة ثم ثبت المصادر والمراجع ، تناول الفصل الأول الموقع الجغرافي للمدينة ثم تطرق لعصر ما قبل المماليك اضافة للمدينة في العصر المملوكي ، أما الفصل الثاني تحدث فيه الكاتب عن الجوانب الدينية من خلال التنوع الديني والفكري والثقافي الحضاري ، إذ لم يشكل ذاك الاختلاف عائقاً قط بين أفراد المجتمع في المدينة بل كان هناك دمج بين الثقافات مما ادى الى خلق وفاق كبير ، فنتج عن ذلك بيئة اجتماعية ذات لحمة قوية فذابت الفوارق في العادات والتقاليد وبذلك وصلت الى أعلى مراتب التعايش السلمي فتنوعت مظاهر الحياة الاجتماعية في المدينة خاصة عند اللقاءات الدينية في المناسبات والاحتفالات و في المواسم ، فأسهمت تلك الأنشطة في اظهار الود والإخاء بصورة كبيرة بين أفراد المجتمع المختلف ، أما عن الجانب العلمي فلم يكن الاختلاف الديني عائقاً يحول دون نيل العلم أو التعلم نظراً لوجود تواصل معرفي مسبق بين أفراد المجتمع .

جاء الفصل الثالث شارحاً للوضع الاجتماعي للمجتمع الآخر في حلب حيث بينت الدراسة أن الحياة الاجتماعية تميزت بالتماسك والتفاعل مع وجود تواصل قوي بين المكونات الاجتماعية المتنوعة مما أدي الى خلق وتشكيل بيئة اجتماعية تتسم بقوة التلاحم الفكري والثقافي. كما كانت للمؤسسات والمرافق القدح المعلى في تعزيز العلاقات الاجتماعية فانعكس ايجاباً على فئات المجتمع المتعدد ، أما الفصل الرابع تناول فيه الكاتب جانب النشاط الاقتصادي الذى اسهم اسهاماً واسعاً في تماسك المجتمع من خلال تبادل السلع التجارية عبر عمليتي الشراء والبيع ، و نظراً لإلمام المجتمع الاخر لعدة لغات ومعرفتهم التامة بأساليب التجارة على المستوى الإقليمي والدولي ازداد النشاط التجاري بصورة كبيرة وملحوظة مما جعلت السلطة المملوكية تستوعبهم في بعض الوظائف الادارية والمالية للاستفادة من خبراتهم ، هذا بجانب النشاط الصناعي بأشكاله المختلفة و الذي لعب دوراً بارزاً في استيعاب المجتمع الاخر بصورة واسعة فاستطاعوا أن يسهموا في دفع عجلة الاقتصاد بشكل كبير ، اضافة الي الخبرة في المجال الزراعي والمهارة في الصناعات الخشبية والنسيجية وغيرها من الصناعات المختلفة .

ختمت الدراسة بملخص خصب حوى كل ما ورد في المتن بدقة متناهية وعميقة. اعتمد البحث على مصادر ومراجع اصيلة يعتد بها. بجانب اعتماده على مصادر اجنبية مما يدل على سعة اطلاعه وحسن الاختيار، اضافة الى الرسائل الجامعية ذات الصلة بالموضوع.

خلاصة الأمر لقد نجح الكاتب في اختيار الموضوع وفلح في جمع معلومات ثرة وغنية ذات مفردات رفيعة مما يجعل المطالع متلهفاً، منسجماً ومتشوقاً والكتاب عند الاطلاع.

د حنان عبد الرحمن عبد الله التجاني – أستاذ التاريخ الإسلامي المشارك – كلية التربية – جامعة نيالا – السودان

المقدمة

شهد العصر المملوكي (648–923هـ / 1250–1517م) مرحلةً مهمة من تاريخ بلاد الشام ومصر والحجاز، اتسمت بتعدد مراكز القوى وتنوع البنية السكانية، الأمر الذي انعكس على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تلك الأقاليم، وقد تميز هذا العصر بتباين واضح في أنماط العيش بين سكان المدن والأرياف والبوادي، حيث غلبت على المدن الأنشطة التجارية والصناعية، بينما ارتبط الريف بالزراعة، في حين اعتمدت المجتمعات البدوية على الترحال بحثاً عن المراعي ومصادر المياه، وتُعد مدينة حلب من أبرز الحواضر في بلاد الشام خلال العصر المملوكي، إذ اكتسبت أهمية استثنائية بفضل موقعها الجغرافي الذي جعلها نقطة التقاء رئيسية في شبكة الطرق التجارية الدولية، ووسيطاً حيوياً لحركة القوافل بين الشرق والغرب، كما كانت حلب مركزاً إدارياً واقتصادياً بارزاً ضمن الدولة المملوكية، وامتد نفوذها ليشمل عدداً كبيراً من المدن والقرى، مما أسهم في ازدهارها الاقتصادي وتنوع نسيجها الاجتماعي.

وقد شهدت حلب وجوداً واضحاً لما يُعرف بـ"المجتمع الآخر"، والمتمثل في أهل الذمة من اليهود والنصارى، الذين عاشوا ضمن إطار النظام الاجتماعي السائد، وأسهموا في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وقد تنوعت أنشطتهم بين التجارة والحرف والصناعات، وبرز بعضهم في مجالات مالية وإدارية، مما جعلهم جزءاً فاعلاً من البنية الحضرية للمدينة في تلك المرحلة.

وتتناول هذه الدراسة مظاهر حياة المجتمع الآخر في مدينة حلب خلال العصر المملوكي، من خلال دراسة الإطار الجغرافي والتاريخي للمدينة، والتطرق إلى نشوء دولة المماليك وضم حلب إلى نفوذها، ثم دراسة الحياة الدينية لليهود والنصارى من حيث الفرق المذهبية والأعياد والطقوس، يلي ذلك عرض الحياة الاجتماعية بما يشمل الأسرة وأنماط السكن والعلاقات الاجتماعية والتعليم، وصولاً إلى بيان أدوارهم الاقتصادية في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة وما ارتبط بها من أسواق وخانات ونظم مالية.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز جانب من التاريخ الاجتماعي والاقتصادي لمدينة حلب خلال العصر المملوكي، وتسليط الضوء على واقع أهل الذمة فيها بصورة أكثر تفصيلاً، مقارنة بالدراسات العامة التي تناولت أوضاعهم في بلاد الشام ومصر بشكل موجز دون التعمق في خصوصية الحالة الحلبية.

الفصل الأول
موقع حلب الجغرافي في العصر المملوكي

الفصل الأول

موقع حلب الجغرافي في العصر المملوكي

أولاً: موقع حلب الجغرافي في العصر المملوكي:

1- الموقع والحدود:

في عصر المماليك، قُسمت بلاد الشام إلى ست نيابات إدارية، حيث جعل المماليك القاهرة عاصمة لمملكتهم، وعينوا نواباً يديرون هذه الأقاليم، ومن هذه النيابات: دمشق، حلب، حماة، طرابلس، الكرك، وصفد، وكانت تُعرف كل نيابة باسمها الخاص، كما ظهر في العصر المملوكي نيابات جديدة مثل غزة والقدس بسبب التطورات السياسية[1].

تقع حلب ضمن الإقليم الرابع من الأقاليم السبعة[2]، على الطريق الذي يربط العراق بالثغور وباقي المدن الشامية[3]، وقد وصف المؤرخ العمري حدود حلب في كتابه "التعريف" بأنها تحدها شمالاً بلاد الروم ما وراء بهنسى[4] وبلاد الأرمن ما وراء نهر جيحان[5]، ، جنوباً معرة النعمان، شرقاً الصحراء حتى مدينة بالس[6] على نهر الفرات، وغرباً الأراضي التي استولى عليها المماليك من بلاد الأرمن على البحر الشامي[7]، أما ابن

---

[1] – القلقشندي(أبي العباس أحمد بن علي ت 821هـ/1418م)، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، جـ4، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1914م، ص 180.

[2] – القلقشندي(أبي العباس أحمد بن علي ت 821هـ/1418م)، ضوء الصبح المسفر وجنى الدوح المثمر، مطبعة الواعظ، مصر، ط1، 1906، ص 291.

[3]– ابن العديم(كمال الدين أبي القاسم عمر بن أحمد ت 660هـ/ 1261م)، بغية الطلب في تاريخ حلب، تحقيق: سهيل زكار، جـ1، دار الفكر، بيروت، لبنان، د.ط، ص 67، ابن حوقل(ابي القاسم النصيبي ت367هـ/977م)، صورة الأرض، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، 1992م، ص 163، الاصطخري(أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الفارسي ت346هـ/957م)، مسالك الممالك، مطبعة بريل، ليدن، ط2، 1973م، ص 61.

[4] – بهنسى: بين مرعش وسميساط ، من أعمال حلب، انظر، البغدادي(صفي الدين عبد المؤمن بن عبد الحق ت739هـ/1339م)، مراصد الاطلاع على أخبار الأمكنة والبقاع، جـ1، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط1، 1992م، ص 234.

[5] – جيحان: نهر بالمصيصة بالثغر الشامي ومخرجه من بلاد الروم، انظر، الحموي(بهاء الدين عبد الله ياقوت ت626هـ/1228م)، معجم البلدان، جـ2، دار صادر، بيروت، 1977م، ص 196.

[6] – بالس: تقع ما بين حلب والرقة وهي على الفرات من الجانب الغربي وبينهما وبين شاطئ الفرات يسير وهي تحت صفين، انظر، البغدادي، مراصد الاطلاع على أخبار الأمكنة والبقاع، جـ1، ص 157.

[7] – ابن فضل الله العمري(شهاب الدين أحمد بن يحيى ت749هـ/1349م)، التعريف بالمصطلح الشريف، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1988م، ص232.

شاهين وابن الشحنة فحددا حدودها الجنوبية حتى حماة[1]، ، مما يدل على تغير حدود نيابة حلب[2] حسب الظروف السياسية وتوسع المماليك في تحرير المدن.

ويُوضح الشكل رقم (1) خريطة حدود نيابة حلب والأعمال التي ضمتها، وقد وصف القلقشندي حلب بأنها أوسع مناطق الشام بلداً، وترتبط ببلاد سيس[3] والروم وديار بكر[4] وبرية العراق[5]، واعتبرها المقدسي بلداً نفيساً، خفيفاً حصيناً[6]، كما وصفها ابن سباهي وأبو الفداء في كتابهما بأنها مدينة عظيمة قديمة، ذات قلعة عالية وحصينة، وفيها مقام النبي إبراهيم عليه السلام[7]، وذكر شيخ الربوة أن في حلب قلعة حصينة تسمى الشهباء نسبة إلى بياض أحجارها[8].

---

[1] – الظاهري(غرس الدين خليل ابن شاهين ت873هـ/1468م)، زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك، تص: بولس راويس، المطبعة الجمهورية، باريس، 1983م، ص 42، ابن الشحنة(ابي الفضل محمد ت 890هـ/1485م)، الدر المنتخب في تاريخ مملكة حلب، تقديم: عبد الله محمد الدرويش، دار الكتاب العربي، سورية، 1984م، ص 158، القزويني(زكريا بن محمود ت683هـ/1283م)، آثار البلاد وأخبار العباد، دار صادر، بيروت، 1969م، ص 183.

[2] – وحدود نيابة حلب حسب ما ذكره الغزي يحدها شمالاً بساتين بابلي وبعاذين التي تنتهي إلى أراضي قرية حيلان، وجنوباً أراضي قرية الشيخ سعيد وصقلاية ، وشرقاً أراضي قرية النيرب، وجبل الجوشن وأراضي الحلبة وراء نهر قويق من جهة الغرب، انظر، الغزي(كامل بن حسين بن مصطفى البالي)، نهر الذهب في تاريخ حلب، جـ1، المطبعة المارونية، حلب، د.ت، ص16.

[3] – بلاد سيس: بلدة من أعظم مدن الثغور الشامية، بين أنطاكية وطرسوس ذات قلعة بأسوار ثلاثة على جبل مستطيل ولها بساتين ونهر وقاعدة ملك الأرمن، انظر، أبو الفداء(عماد الدين إسماعيل بن محمد بن عمر ت732هـ/1332م)، تقويم البلدان، دار صادر، بيروت، د.ت، ص 257.

[4] – ديار بكر: بلاد كبيرة واسعة تنسب إلى بكر ابن وائل ابن قاسط ويحدها ما غرب من جبلة إلى بلاد الجبل المطل على نصيبين إلى دجلة ومنه حصن كيفا وآمد وميافارقين.، انظر، الحموي، معجم البلدان، جـ2، ص494.

[5] – القلقشندي، صبح الأعشى، جـ4، ص 118.

[6] – المقدسي(أبو عبد الله محمد بن أحمد ت600هـ/1203م)، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، مطبعة بريل، ليدن، ط2، 1904م، ص 155.

[7] – ابن السباهي(محمد علي البروسوي ت997هـ/1589م)، أوضح المسالك إلى معرفة البلدان والممالك، تحقيق: المهدي عيد الرواضة، دار العرب الإسلامي، بيروت، ط1، 2006م، ص 298، أبو الفداء، تقويم البلدان، ص 267.

[8] – شيخ الربوة(شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي طالب الأنصاري ت727هـ/1327م)، نخبة الدهر في عجائب البر والبحر، مطبعة الأكاديمية الإمبراطورية، بطرسبورغ، 1281م، ص 202.

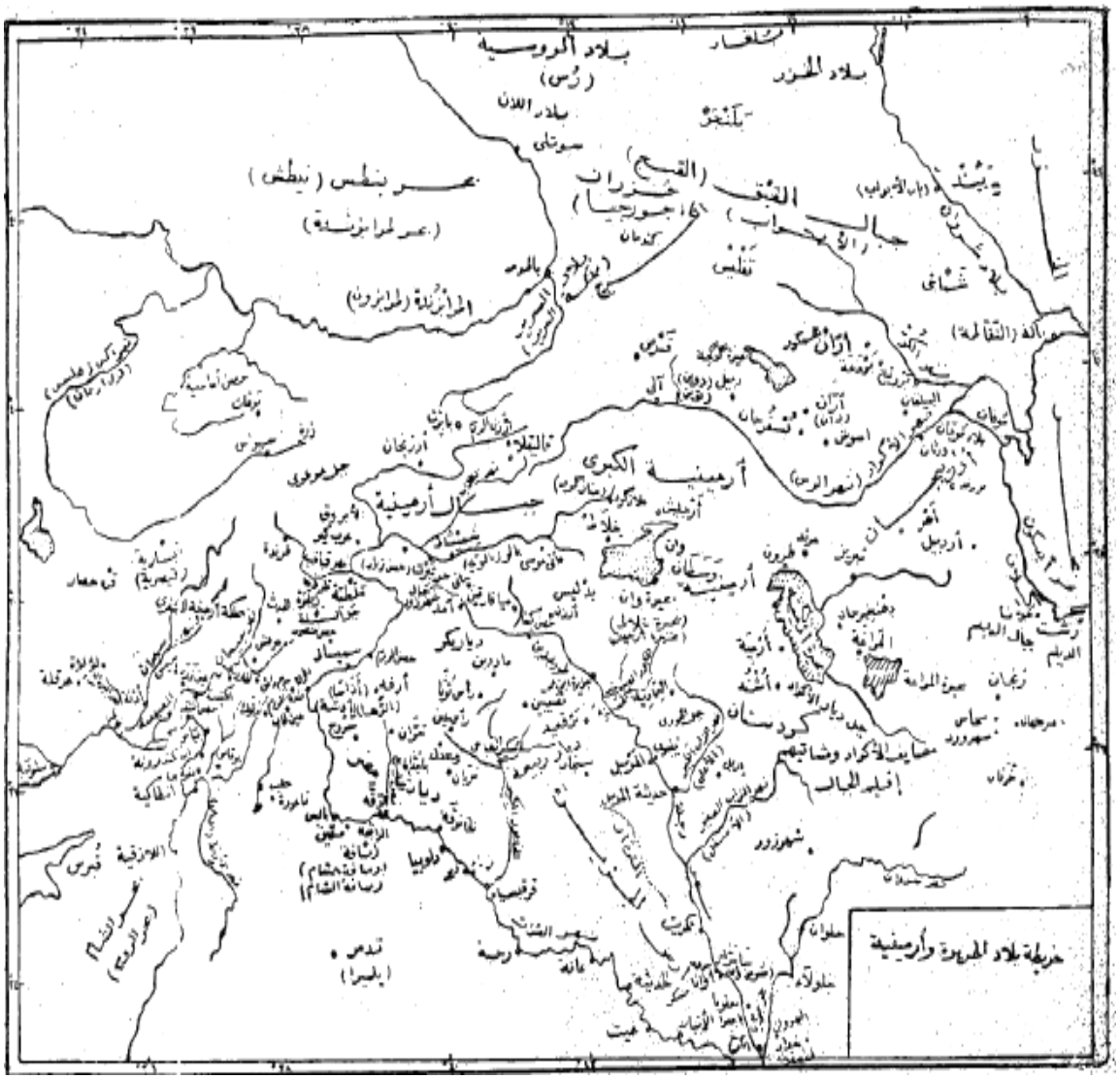

الشكل(1-1): خريطة بلاد الجزيرة وأرمينية.

2- أصل تسمية حلب:

وردت روايتان أساسيتان حول أصل تسمية حلب بهذا الاسم.

الرواية الأولى تقول إن اسم المدينة يعود إلى النبي إبراهيم عليه السلام، الذي كان يقيم في ربوة أو تل كانت تُعرف لاحقاً بقلعة حلب، حيث كان يحلب أغنامه أو بقرة شهباء هناك

ويتصدق بلبنها على الناس، ومن هنا جاءت تسمية المدينة بـ"حلب"[1]، وقيل أيضاً "حلب الشهباء" نسبة إلى لون البقرة[2].

أما الرواية الثانية فتشير إلى أن اسم حلب جاء من اسم رجل يُدعى حَلَب بن المهر من نسل خان بن مكليف[3]،، لكن المؤرخ الغزي يشكك في هذه الرواية، ويقول إنه لم يجد لهذا الاسم أصلاً في أي مصدر موثوق، ولم يُعرف شخص بهذا الاسم، وأضاف أن ما يُروى عن النبي إبراهيم عليه السلام بأنه كان يقيم في قلعة حلب ويحلب بقرة شهباء ويوزع لبنها، هو ما جعل الناس يسمونها "حلب الشهباء[4].

في المقابل، يعترض الباحث صبحي الصواف على هذه الرواية، ويرى أن لا صحة لما يُقال عن "حلب الشهباء" بهذا المعنى الشعبي، ويؤكد أن النبي إبراهيم عليه السلام حين غادر مدينة أور حوالي سنة 2000 ق.م، مرّ بمدينة حلب في طريقه إلى بلاد كنعان، لكن المدينة نفسها كانت قائمة قبل ذلك بكثير، فقد ورد اسم حلب في وثائق أثرية من حضارات أور ولكاش وكيش وماري، وكانت تُعرف آنذاك بأنها مدينة كبيرة ذات شأن ومكانة، تُعرف باسم يمحاض، وذلك في منتصف الألف الثالث قبل الميلاد[5].

ويُظهر هذا التعدد في الروايات أن التسمية الشعبية التي تربط "حلب" بإبراهيم عليه السلام تتفاوت بين من قال إنه كان يحلب غنماً ومن قال بقرة، ومن ربط اسم "الشهباء" بلون اللبن أو الحيوان، فيما يذكر آخرون أن "الشهباء" تعود لبياض حجارة قلعتها.

---

[1] – الحميري(محمد عبد المنعم ت 900هـ/1495م)، الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق: احسان عباس، مكتبة لبنان، بيروت، 1984م، ص 197، ابن جبير(محمد بن أحمد بن جبير الكناني ت 614هـ/1217م)، رحلة ابن جبير، دار صادر، بيروت، د.ط، د.ت، 226.

[2] – الغزي، نهر الذهب في تاريخ حلب، ج3، ص12.

[3] – الخالدي(شمس الدين محمد السحماوي ت868هـ/1464م)، المقصد الرفيع المنشا الهادي لديوان الإنشا ، ج1، تحقيق: أشرف محمد أنس، راجعه: حسن نصار، مطبعة دار الكتب و الوثائق القومية، القاهرة، 2009م، ص 298، القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا ، ج4، ص 116.

[4] – الغزي، نهر الذهب في تاريخ حلب، ج3، ص12.

[5] – الصواف(صبحي)، أقدم ما عرف عن تاريخ حلب من الألف الثالثة حتى العهد السلوقي، مطبعة الضاد، د.م، 1952، ص7–8.

لكن من وجهة نظر بحثية وتاريخية موثقة، فإن أصل تسمية حلب يعود إلى اللغات السامية القديمة، فقد ورد اسمها بصيغ مختلفة في مصادر أكدية وسومرية وحثية وميتانية ومصرية وآشورية، مثل:

Halabو **Halba-a-ba** لدى الأكديين

Halabو **Hal-ba-a-ba** لدى السومريين

Halpaو **Halpas** لدى الحثيين والميتانيين

Hrb عند المصريين

Halwan في المصادر الآشورية

جميع هذه الأسماء تعود لأصل سامي، مما يشير إلى أن مدينة حلب كانت مأهولة وذات أهمية منذ عصور ما قبل التاريخ، وأن اسمها كان معروفاً قبل فترة إبراهيم عليه السلام

ثانياً: نشوء دولة المماليك في مصر:

1- نشوء دولة المماليك:

أسس صلاح الدين الأيوبي ولة امتدت إلى بلاد الشام سنة 570هـ/1175م، وذلك بعد أن أنهى حكم الدولة الفاطمية سنة 567هـ/1171م[1]، إلا أن المنية عاجلته سنة

[1] – أبو شامة(شهاب الدين بن إسماعيل المقدسي ت665هـ/1266م)، الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية، جـ2، تحقيق: إبراهيم الزيبق، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1997م، ص 189، ابن شداد(بهاء الدين يوسف بن رافع بن تميم ت632هـ/1234م)، النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية سيرة صلاح الدين، تحقيق: جمال الدين الشيال، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1994م، ص 86، الشامي(أحمد)، صلاح الدين والصليبيون، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، ط1، 1991م، ص 89، عزام(عبد الرحمن)، صلاح الدين وإعادة إحياء المذهب السني، ترجمة: قاسم عبده قاسم، دار بنو مزيري، قطر، ط2، 2013م، ص 112، علي(وفاء محمد)، قيام الدولة الأيوبية في مصر والشام، دار الفكر، القاهرة، ط1، 1407هـ، ص 59، القوصي(عطية)، دفاع المسلمين عن عقيدتهم في العصور الوسطى، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 2012م، ص 75، العريني(السيد الباز)، الأيوبيين، دار النهضة العربية، القاهرة، د.ط، د.ت، ص 43، عوض(محمد مؤنس أحمد)، في الصراع الإسلامي–الصليبي، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ط1،

589هـ/1193م ما أدت إلى صراعات ونزاعات بين أفراد البيت الأيوبي على ميراثه السياسي[1]، والأسر المجاورة، مثل آل زنكي في الموصل[2] وسنجار[3]، وآل سكمان في خلاط[4]، مما أدى إلى إضعاف الدولة الأيوبية[5]، ومع استمرار الحملات الصليبية، لجأ بعض السلاطين الأيوبيين إلى الاعتماد على المماليك الذين جُلبوا من القبجاق والقوقاز وبلاد ما وراء النهر، سواء بالشراء أو كأسرى حرب أو كهدايا[6].

وقد بدأ نفوذ المماليك بالظهور منذ العصر الطولوني (254–292هـ/868–904م)، حين اعتمد الحكام عليهم في الجيش والإدارة، ثم سار الأيوبيون على النهج نفسه، وجعلوهم دعامة أساسية للدولة[7]، وكان الملك الصالح نجم الدين أيوب أكثرهم اهتماماً بالمماليك الأتراك، بعدما أدرك ضعف ولاء المرتزقة من الخوارزميين والأكراد، فاعتمد على المماليك لما امتازوا به من الانضباط والولاء، وجعلهم أساس قوته العسكرية[8].

وصل الملك الصالح نجم الدين أيوب إلى الحكم بدعم المماليك الذين عُرفوا بالصالحية نسبةً إليه، ومنحهم امتيازات واسعة مكافأةً لولائهم، لكن تجاوزاتهم أثارت استياء الناس، فأنشأ لهم مقراً خاصاً في جزيرة الروضة، ومنذ ذلك الحين عُرفوا بـالمماليك

1998م، ص 101، الحويري(محمود محمد)، بناء الجبهة الإسلامية المتحدة وأثرها في التصدي للصليبيين، دار المعارف، القارة، ط1، 1992م، ص 158.

[1] – ملحم(بدر نبيل)، التاريخ المالي للأيوبيين، الإعصار للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2015م، ص 117.

[2] – الموصل: المدينة المشهورة العظيمة إحدى قواعد بلاد الإسلام، سميت الموصل لأنها وصلت بين الجزيرة والعراق أو دجلة والفرات، انظر، الحموي، معجم البلدان، ج5، ص 223.

[3] – سنجار: مدينة مشهورة من نواحي الجزيرة، بينها وبين الموصل ثلاثة أيام وهي في لحف جبل عالٍ، انظر، الحموي، معجم البلدان، ج3، ص 362.

[4] – خلاط: البلدة العامرة المشهورة ذات الخيرات الواسعة والثمار اليانعة، وهي قصبة أرمينية الوسطى، انظر، الحموي، معجم البلدان، ج2، ص 380–381.

[5] – زيان(حامد)، زيان(غانم)، الصراع السياسي والعسكري بين القوى الإسلامية زمن الحروب الصليبية، دار الثقافة، القاهرة، د.ط، 1983م، ص 104.

[6] – العبادي(أحمد مختار)، قيام دولة المماليك الأولى في مصر والشام، دار النهضة العربية، بيروت، د.ط، د.ت، ص 15–16، طقوش(محمد سهيل)، تاريخ المماليك في مصر والشام، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط1، 1997م، ص 16.

[7] – القوصي(عطية)، عصر سلاطين المماليك، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ط، 2006م، ص 4.

[8] – المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك،ج1، ص 441، كاهن(كلود)، الشرق والغرب زمن الحروب الصليبية، ترجمة: أحمد الشيخ، سينا للنشر، القاهرة، ط1، 1995م، ص 238، العريني(السيد الباز)، المماليك، دار النهضة العربية، بيروت، د.ط، د.ت، ص 55.

البحرية[1]، وبرز دورهم السياسي والعسكري مع الحملة الصليبية السابعة بقيادة لويس التاسع سنة 647هـ/1249م، التي توجهت إلى مصر[2]، وعندما تأكد الملك الصالح أن الحملة تستهدف مصر، عاد من دمشق إلى القاهرة، واتخذ من المنصورة مركزاً للدفاع ورغم مرضه الشديد عمل على تحصينها[3]، كما عمل على تحصين دمياط وتجهيزها، إلا أن الجنود المكلفين بحمايتها انسحبوا، فسقطت المدينة بيد الصليبيين[4].

وفي أثناء تقدم لويس التاسع نحو المنصورة، توفي الملك الصالح سنة 647هـ/1249م، فأخفت زوجته شجر الدر[5]، خبر وفاته حفاظاً على تماسك الجيش، واستمرت الأوامر تصدر باسمه لإيهام الجميع بأنه ما زال حياً[6]، كما سارعت إلى استدعاء ابنه توران شاه[7]، من حصن كيفا لتولي الحكم، رغم أن والده لم يكن يثق به، لكنها رأت في ذلك ضرورة للحفاظ على استقرار الدولة ومواجهة الغزو الصليبي[8].

---

[1] – قاسم(قاسم عبده)، في تاريخ الأيوبيين والمماليك، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ط1، 2010م، ص154، القوصي، عصر سلاطين المماليك، ص 4، العبادي، قيام دولة المماليك الأولى في مصر والشام، ص97.

[2] – حسين(ممدوح)، الحروب الصليبية في شمال إفريقية وأثرها الحضاري، دار عمار، الأردن، ط1، 1998م، ص235.

[3] رانسيمان(ستيفن)، تاريخ الحملات الصليبية مملكة عكا والحملات الصليبية المتأخرة، ج3، ترجمة: نور الدين خليل، د.ط، د.ت، ص 313–314، سليفاني(كهدي صالح)، الأيوبيين في كتابات المؤرخين السريان، موكرياني، أربيل، ط1، 2012م، ص 171.

[4] – المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج1، ص 437–438، شبلي(محمود)، حياة الملك الظاهر بيبرس، دار الجيل، بيروت، ط1، 1992م، ص 20.

[5] – شجر الدر: جارية تركية أو أرمنية اشتراها السلطان نجم الدين أيوب، ثم أعتقها وتزوجها وقاعتبرها بعض المؤرخين أول سلاطين المماليك في مصر، انظر، قاسم، في تاريخ الأيوبيين والمماليك، ص 149–150.

[6] – ابن واصل(جمال الدين محمد ت697هـ/1299م)، مفرج الكروب في أخبار بني أيوب، ج6، تحقيق: عمر بن عبد السلام التدمري، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط1، 2004م، ص 101–102.

[7] – توران شاه: الملك المعظم بن الملك الصالح نجم الدين أيوب، تسلم الحكم بعد وفاة والده سنة648هـ/1250م، وفي السنة نفسها قتله المماليك وقطعوه وحرقوه وأغرقوه في بحر المنصورة، انظر، المنصوري، مختار الأخبار تاريخ الدولة الأيوبية ودولة المماليك البحرية حتى سنة702هـ، ص 8.

[8] – يوسف(جوزيف نسيم)، العدوان الصليبي على بلاد الشام هزيمة لويس التاسع في الأراضي المقدسة، دار الكتب الجامعية، ط3، 1971م، ص 66–67، غنيم(اسمت)، الدولة الأيوبية والصليبيون، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د.ط، 1990م، ص 117، عمران(محمود سعيد)، تاريخ الحروب الصليبية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د.ط، 2000م، ص 311، الشامي، صلاح الدين والصليبيون، ص 249.

على الرغم من محاولات شجر الدر إخفاء وفاة الملك الصالح نجم الدين أيوب، تسرب الخبر إلى لويس التاسع، فاستغل الموقف وأرسل قوة بقيادة شقيقه الكونت روبرت لعبور النيل والتقدم نحو المنصورة، وفي البداية بدت المدينة خالية من المقاومة[1]، لكن بيبرس البندقداري[2]، أعاد تنظيم الجيش الإسلامي ونشر قواته داخل المدينة، وما إن توغل الصليبيون في أزقتها حتى باغتهم المماليك بهجوم مفاجئ، فتحولت المعركة إلى قتال عنيف داخل الشوارع، وحوصرت القوات الصليبية وتعرضت لخسائر كبيرة، لتصبح المنصورة مسرحاً لإحدى أقسى هزائم لويس التاسع[3].

في خضم الصراع مع الفرنجة، تولى توران شاه حكم مصر بين سنتي 647-648هـ/1249-1250م، وأظهر كفاءة كبيرة في مواجهة الحملة الصليبية، إذ حقق نصراً حاسماً في معركة فارسكور[4]، سنة 648هـ/1250م، وتمكن المماليك خلالها من إثبات قوتهم، حتى لقبهم ابن واصل (داوية الإسلام)[5]، وأسفر هذا الانتصار عن أسر الملك الفرنسي لويس التاسع ونقله إلى المنصورة، مؤكداً مكانة مصر كمقبرة للغزاة[6]، لكن حكم توران شاه كان قصيراً، إذ دخل في خلاف مع شجر الدر، وتنكر لدورها في وصوله إلى الحكم، كما اصطدم بالمماليك البحرية، وبسبب طموح شجر الدر وتحالفها مع المماليك،

---

[1] – المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، جـ1، ص 448، رانسيمان، تاريخ الحملات الصليبية مملكة عكا والحملات الصليبية المتأخرة، ص 318.

[2] – بيبرس البندقداري: الملك الظاهر ركن الدين بيبرس البندقداري الصالحي النجمي، تركي الجنسية، جلس على عرش السلطنة سنة658هـ، وهو الذي قتل توران شاه، انظر، المنصوري، مختار الأخبار تاريخ الدولة الأيوبية ودولة المماليك البحرية حتى سنة702هـ، ص 12.

[3] – عاشور(سعيد عبد الفتاح)، مصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك، دار النهضة العربية، بيروت، د.ط، 1972م، ص112.

[4] – فارسكور: هي قرية من قرى مصر على شاطئ النيل على الضفة الغربية وهي قريبة من دمياط، انظر، الحموي، معجم البلدان، جـ4، ص 228.

[5] – زيادة(محمد مصطفى)، حملة لويس التاسع على مصر وهزيمته في المنصورة، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة، د.ط، 1961م، ص 303.

[6] – حمادة(محمد ماهر)، الحروب الصليبية والغزو المغولي للعالم الإسلامي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1982م، ص 57، عوض(محمد مؤنس)، الحروب الصليبية والعلاقات بين الشرق والغرب، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، د.ط، د.ت، ص 309.

اتفق الطرفان على التخلص منه، فتم قتله سنة 648هـ/1250م، وبموته انتهى الحكم الأيوبي في مصر وبدأ عهد المماليك[1].

بعد مقتل توران شاه، أصبح المماليك القوة المسيطرة في مصر، واختاروا شجر الدر، أرملة الملك الصالح نجم الدين أيوب، لتولي السلطنة سنة 648هـ/1250م[2]، إلا أن حكمها واجه معارضة شديدة في الداخل والخارج، لكونها أول امرأة تتولى حكم المسلمين. فقد شهدت القاهرة اضطرابات واتهمها خصومها بالتساهل مع الصليبيين وإطلاق سراح لويس التاسع، مما دفع السلطات إلى اتخاذ إجراءات للحد من الفوضى[3]،

أما خارجياً، فقد رفض الأيوبيون في بلاد الشام الاعتراف بحكمها، وعدّوا أنفسهم الورثة الشرعيين لسلطة صلاح الدين الأيوبي. كما رفض بعض المماليك والأمراء في دمشق مبايعتها، ودعوا الملك الناصر يوسف الأيوبي[4]، إلى السيطرة على دمشق، فدخلها دون مقاومة، ليبقى حكم مصر بيد المماليك، بينما ظلت بلاد الشام تحت سيطرة الأيوبيين[5].

سعياً لتثبيت حكمهم، طلب المماليك من الخليفة العباسي المستعصم الاعتراف بسلطنة شجر الدر، لكنه رفض بشدة تولي امرأة حكم المسلمين، مما زاد من الضغوط السياسية والشعبية عليها"[6]، وأمام هذه الظروف، تنازلت عن العرش بعد نحو ثلاثة أشهر من

---

[1] – ابن تغري بردي(جمال الدين أبي المحاسن الأتابكي ت874هـ/1470م)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، جـ6، المؤسسة المصرية العامة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، د.ط، د.ت، ص 371، الزيدي(مفيد)، العصر المملوكي، دار أسامة، عمان، الأردن، د.ط، 2009م، ص 21–22، عاشور، مصر والشام في عصر المماليك، ص 115، العبادي، قيام دولة المماليك الأولى في مصر والشام، ص 111.

[2] – ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، جـ6، ص 373.

[3] – طقوش، تاريخ المماليك في مصر والشام، ص 40، العبادي، قيام دولة المماليك الأولى في مصر والشام، ص 122.

[4] – الملك الناصر يوسف: بن الملك العزيز بن الظاهر غازي بن صلاح الدين يوسف بن أيوب، عندما علم بمقتل توران شاه ووصلت إليه كتب أمراء القيمرية من دمشق يستدعونه ويحثونه على الوصول إليهم ليسلموا دمشق إليه، فوصلها وأحاط عسكره بها وزحفوا عليها، انظر، العيني(بدر الدين محمود ت855هـ/1451م)، عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان، عصر سلاطين المماليك، جـ1، تحقيق: محمد محمد أمين، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، د.ط، 2009م، ص 32–33.

[5] – العيني، عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان، جـ1، ص 33، طقوش، تاريخ المماليك في مصر والشام، ص 41–42.

[6] – المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، جـ1، ص 464.

حكمها، وتزوجت من الأمير عز الدين أيبك[1]، ليصبح السلطان الفعلي وتبدأ مرحلة جديدة من حكم المماليك[2].

ولم يكن اختيار شجر الدر لأيبك عشوائياً، بل جاء رغبةً منها في الاحتفاظ بالنفوذ من وراء الستار، فقد رأت فيه شخصية ضعيفة نسبياً يسهل التأثير عليها، كما وافق الأمراء المماليك على تنصيبه بسبب تنافسهم فيما بينهم، إذ اعتبروه حلاً وسطاً لا يشكل تهديداً لطموحاتهم، وهو ما أشار إليه أبو المحاسن بقوله:" متى أردنا صرفه أمكننا ذلك لعدم شوكته وكونه من أوسط الأمراء"[3].

تولي عز الدين أيبك السلطنة بدأت دولة المماليك البحرية من الناحية الشكلية[4]، إلا أن شرعيته كانت موضع شك، لذلك سعى إلى تعزيزها بتنصيب الملك الأشرف موسى[5]، أحد أفراد الأسرة الأيوبية، سلطاناً صورياً، كما أعلن أنه نائب للخليفة العباسي المستعصم، في محاولة لكسب الاعتراف الداخلي والخارجي[6].

ورغم هذه الإجراءات، لم يحظَ أيبك باعتراف كامل، خاصة من الأيوبيين في الشام، كما واجه تمرداً للعرب في مصر الرافضين لحكم المماليك، ولمواجهة هذا الخطر، أرسل فارس الدين أقطاي لإخماد الثورة في بلبيس، فتمكن من القضاء عليها وإنهاء التهديد مؤقتاً[7].

---

[1] – عز الدين أيبك: اشتراه الملك الصالح نجم الدين أيوب في حياة أبيه الملك وتنقلت الأحوال به إلى أن جعله جاشنكير، واستمر كذلك حتى توفى الصالح، فولاه الأمراء المماليك السلطنة بعد رفض المسلمين لحكم شجر الدر، وكانت نهايته القتل على يد شجر الدر سنة 655هـ/1257م، انظر، المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، جـ1، ص 463، المنصوري، مختار الأخبار تاريخ الدولة الأيوبية ودولة المماليك البحرية حتى سنة702هـ، ص 9.

[2] – فكري(وليد)، دم المماليك النهايات الدامية لسلاطين المماليك، الرواق للنشر والتوزيع، الجيزة، ط1، 2016م، ص 23.

[3] – ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، جـ7، ص 4.

[4] – موير(السير وليم)، تاريخ دولة المماليك في مصر، مكتبة مادبولي، القاهرة، ط1، 1995م، ص 45، طقوش، تاريخ المماليك في مصر والشام، ص 43.

[5] – الملك الأشرف موسى: مظفر الدين موسى بن الملك المسعود صلاح الدين يوسف الملقب بإتسز بن الملك الكامل بن العادل بن أيوب، انظر، العيني، عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان، جـ1، ص 35.

[6] – المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، جـ1، ص 464، العيني، عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان، جـ1، ص 35.

[7] – بلبيس: مدينة بينها وبين فسطاط مصر عشرة فراسخ على طريق الشام، انظر، الحموي، معجم البلدان، جـ1، ص 479.

المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، جـ1، ص 480.

ويبدو أن تكليف أقطاي بهذه المهمة لم يكن عسكرياً فقط، بل كان يحمل أبعاداً سياسية، إذ كان أقطاي من أبرز قادة المماليك البحرية، وبدأ نفوذه يتزايد، مما جعله منافساً محتملاً لأيبك، لذلك يُرجح أن أيبك أراد إضعافه أو استنزافه بإرساله إلى مواجهة خطيرة، وهو ما يعكس طبيعة الصراع على السلطة في بدايات الدولة المملوكية، حيث امتزجت المصالح الشخصية بالقرارات العسكرية والسياسية.

على الصعيد الخارجي، فشلت محاولات الأمير عزّ الدين أيبك في تفادي الصدام مع الملك الناصر يوسف الأيوبي، الذي تقدم نحو مصر لاستعادة الحكم باعتباره الوريث الشرعي، فاضطر أيبك إلى الخروج بجيشه من القاهرة لمواجهته، والتقى الطرفان في 10 ذي القعدة 648هـ/1250م بمنطقة العباسة[1] بين بلبيس والصالحية، وفي بداية القتال رجحت كفة الناصر يوسف رغم مقاومة المماليك بقيادة أيبك، لكن المعركة انقلبت عندما انحازت فرقة من جيشه (المماليك العزيزية) [2]، إلى جانب المماليك، ما أضعف موقفه ودفعه للانسحاب إلى الشام، وبذلك عاد أيبك منتصراً إلى القاهرة ومعه عدد من الأسرى[3].

وقد عزز هذا الانتصار قوة الدولة المملوكية البحرية الناشئة ورفع مكانتها العسكرية والسياسية، لكنها ظلت تعاني من ضعف الشرعية لغياب اعتراف الخلافة العباسية، وبسبب اعتبارها سلطة قامت على أنقاض الدولة الأيوبية دون سند متفق عليه.

تجدد الصراع بين الأيوبيين والمماليك في ظل تقاطع المصالح بين المماليك في مصر والفرنج في عكا، حيث سعى الطرفان إلى إبعاد الملك الناصر يوسف عن بلاد الشام، وفي هذا الإطار تحرك لويس التاسع من عكا واستولى على يافا دون مقاومة تُذكر، وكانت خاضعة للأيوبيين، بينما توجه الجيش المملوكي بقيادة فارس الدين أقطاي إلى غزة واتخذ من الصالحية معسكراً له، وفي المقابل، أرسل الملك الناصر يوسف قواته إلى تل العجول قرب غزة لمنع أي تنسيق محتمل بين المماليك والصليبيين، ثم سيطرت هذه القوات على غزة

---

[1] – العباسة: بليدة أول ما يلقى القاصد لمصر من الشام من الديار المصرية بينها وبين القاهرة خمسة عشر فرسخاً، وعمرت زمن ياقوت الحموي، انظر، الحموي، معجم البلدان، جـ4، ص 75.

[2] – العزيزية: طائفة من المماليك تنسب إلى السلطان الملك العزيز محمد بن غازي صاحب حلب، انظر، العيني، عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان، جـ1، حاشية رقم 2، ص 40.

[3] – المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، جـ1، ص467–468، العيني، عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان، جـ1، ص40–43.

واتجهت لاحقاً نحو يافا لاستعادتها من لويس التاسع[1]، ومع بقاء المماليك في الصالحية، تصاعد التوتر بين الطرفين وظهرت بوادر مواجهة مباشرة، إلا أن تطورات جديدة غيّرت الموقف، أبرزها خطر المغول[2]، الذي هدد العالم الإسلامي، ما دفع إلى تغليب خيار المصالحة[3].

عندها تدخّل الخليفة العباسي المستعصم، ساعياً لتوحيد الصف الإسلامي، فأرسل رسائل إلى الطرفين دعا فيها الملك الناصر يوسف إلى الصلح مع عز الدين أيبك، وحثّ أيبك على القبول والتعاون في مواجهة المغول، ونجح مبعوث الخليفة في سنة 651هـ/1253م في التوصل إلى اتفاق صلح بين الطرفين، حيث اعترف الناصر يوسف بسلطة أيبك وبسيادة المماليك على مصر وأجزاء من بلاد الشام حتى نهر الأردن، مع بقاء غزة والقدس ونابلس والساحل الفلسطيني تحت النفوذ الأيوبي، وفي المقابل، اعترف المماليك بسيادة الأيوبيين على بقية مناطق الشام[4]. وتم الاتفاق على إطلاق سراح جميع أسرى الناصر يوسف[5].، كما تعهّد الأخير بعدم إيواء المماليك البحرية أو تقديم الدعم لهم مستقبلاً[6].

ويمثل هذا الصلح محطة مهمة في تاريخ الدولة المملوكية، إذ شكّل أول اعتراف رسمي بشرعية حكمها في مصر، مما عزز مكانتها السياسية ومهّد لاستقرارها في مواجهة التحديات، وعلى رأسها الخطر المغولي.

2- ضّم حلب إلى نفوذ المماليك:

أ- الوضع السياسي في حلب قبيل دخول المماليك بلاد الشام:

[1] – المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، جـ1، ص 475، طقوش، تاريخ المماليك في مصر والشام، ص 56.

[2] – المغول شعوب بدوية كانت مقسمة إلى طوائف وقبائل متفرقة، وكانت تقطن إقليم منغوليا الذي هو جزء من آسيا الوسطى والشرقية، وكانوا قبائل بدائية لا تعرف شيئاً عن الحضارة، فهي قبائل بدوية جداً لم يصبها التمدن نظراً لشدة بداوتها، وكانت كل قبيلة من هذه القبائل تتمسك بوحدة الجنس واللغة حفاظاً على ترابطها العصبي، انظر، المرسي (سامي محمد): المغول، دار العالم العربي، القاهرة، ط1، 2011م، ص 19.

[3] – العبادي، قيام دولة المماليك الأولى في مصر والشام، ص 127–128.

[4] – النويري، نهاية الأرب في فنون الأدب، جـ29، ص 375، العيني، عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان، جـ1، ص 69.

[5] – المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، جـ1، ص 479.

[6] – المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، جـ1، ص 489.

بعد إعدام الخليفة العباسي المستعصم بالله[1]، وسقوط بغداد سنة 656هـ/1258م على يد المغول[2]، اتجهت أنظارهم نحو بلاد الشام ومصر، وكانت بلاد الشام آنذاك منقسمة بين ثلاث قوى رئيسية هي: الفرنج، والأرمن، والأمراء الأيوبيون الذين توزعت سلطتهم على مدن ميافارقين[3]، الكرك[4]، حلب، حمص، دمشق، وحماة، وقد اتسم وضع هؤلاء الأمراء بالتنازع والتفكك، إذ كان كل واحد منهم يتعامل كحاكم مستقل عن غيره، في ظل غياب سلطة مركزية موحدة تجمعهم[5].

عقب سيطرة المغول على بغداد، سارع الملك الناصر يوسف[6]، حاكم دمشق وحلب، إلى إرسال ابنه العزيز في وفد ودّي إلى هولاكو، محمّلاً بالهدايا والتحف، في محاولة لإعلان الولاء[7]، وطلب دعمه لفرض سيطرته على مصر وانتزاعها من المماليك[8]، غير أن هولاكو اعتبر هذه المبادرة تقليلاً من شأنه، فرفضها بشدة، وطالب الملك الناصر يوسف بالمثول أمامه دون شروط[9].

وقد أثار هذا الموقف استياء عدد من الأمراء المسلمين الذين رأوا في تصرّف الناصر يوسف نوعاً من التهاون أو الخضوع، فبدأت مواقف العداء تجاهه تتزايد، ومع شعوره بتراجع

---

[1] – المستعصم بالله: أبو أحمد عبد الله بن المستنصر بالله، أخر الخلفاء العراقيين، ولد سنة تسع وستمئة وأمه اسمها: هاجر، بويع له بالخلافة عند موت أبيه، انظر، السيوطي(جلال الدين عبد الرحمن ت 911هـ/1505م)، تاريخ الخلفاء، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 2003م، ص 364.

[2] – العريني(السيد الباز)، المغول، دار النهضة العربية، بيروت، 1981م، ص 39، طقوش(محمد سهيل)، تاريخ الدولة العباسية، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط7، 2009م، ص 255.

[3] – ميافارقين: من أشهر مدن ديار بكر في منطقة الجزيرة ،انظر، الحموي، معجم البلدان، جـ5، ص235.

[4] – الكرك: قرية في أصل جبل لبنان، انظر، الحموي، معجم البلدان جـ4، ص452.

[5] – طقوش(محمد سهيل): تاريخ المغول العظام والإيلخانيين، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط1، 2007م، ص150.

[6] – الملك الناصر يوسف: بن الملك العزيز بن الظاهر غازي بن صلاح الدين يوسف بن أيوب، عندما علم بمقتل توران شاه ووصلت إليه كتب أمراء القيمرية من دمشق يستدعونه ويحثونه على الوصول إليهم ليسلموا دمشق إليه، فوصلها وأحاط عسكره بها وزحفوا عليها، انظر، العيني، عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان، جـ1، ص 32–33.

[7] – قاسم(قاسم عبده)، الأيوبيون والمماليك، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، د.ط، د.ت، ص 185.

[8] – المقريزي(تقي الدين أحمد بن علي ت845هـ/1442م)، السلوك لمعرفة دول الملوك، جـ1، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1997م، ص 500، عاشور، مصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك، ص167.

[9] – ابن العبري (أبي الفرج جمال الدين ت 685هـ– 1286م): تاريخ مختصر الدول، دار الرائد اللبناني، لبنان، ط2، 1994م، ص485.

مكانته وفقدانه لثقة المحيطين به، أقدم لاحقاً على إرسال رسالة إلى هولاكو اتسمت بالحدة والإهانة، متراجعاً بذلك عن موقفه السابق[1].

في السنة التالية 657هـ/1259م، توجّهت الجيوش المغولية نحو حلب بهدف إخضاعها، وكان يتولى حكمها آنذاك الملك المعظّم تورانشاه[2]، ابن أخ الناصر يوسف، وقد رفض إنذار هولاكو، وردّ عليه بقوله:" ليس لكم عندنا إلا السيف"[3]، فشرع في تحصين المدينة وتعزيز أسوارها ودفاعاتها، كما اصطفّ الأهالي خلفه للمشاركة في الدفاع عنها، ورغم هذه الاستعدادات، فرض المغول حصاراً محكماً على حلب، وحفروا خندقاً حولها، ونصبوا نحو عشرين منجنيقاً لقصفها من مختلف الجهات[4]، وبعد مقاومة شديدة، سقطت المدينة في عام 658هـ/1260م[5]، وعقب دخولها، ارتكب المغول مجزرة واسعة، راح ضحيتها عدد كبير من السكان، مع نهب البيوت وسبي النساء والأطفال، واستباحة المدينة لخمسة أيام متواصلة، امتلأت خلالها الشوارع بجثث القتلى[6]، ولجأ الملك المعظّم تورانشاه إلى القلعة، إلا أن المغول شددوا حصارهم عليها حتى اضطرّت إلى الاستسلام، فدخلها هولاكو وأمر بتخريبها، كما أصدر أوامره بهدم أسوار حلب ومساجدها وجوامعها وبساتينها، أمّا تورانشاه فقد خرج للقاء هولاكو، الذي لم يمسّه بأذى، ويذكر المقريزي قوله:" وخرج إليه الملك المعظم تورانشاه فلم يتعرضه بسوء لكبر سنه"[7]، غير أن المؤرخ نفسه أشار إلى وفاته بعد أيام[8]، مما يفتح باب الاحتمال بين مقتله سرّاً أو وفاته نتيجة جراح أو مرض.

وبعد سقوط حلب، اتجهت القوات المغولية نحو دمشق، التي كان يحكمها الملك الناصر يوسف، غير أن المدافعين عنها تفرّقوا عند اقترابهم، بينما انسحب الناصر دون محاولة

---

[1] – قاسم، الأيوبيون والمماليك، ص136.

[2] – تورانشاه: المعظم أبو المفاخر ابن السلطان الكبير صلاح الدين، كان كبير البيت الأيوبي، سلم قلعة حلب لهولاكو بالأمان لما عجز عن الدفاع، انظر، الذهبي(شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان ت 748هـ/1348م)، العبر في خبر من غبر، ج5، تحقيق: صلاح الدين منجد، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، ط2، 1986م، ص 245.

[3] – ابن واصل، مفرج الكروب في أخبار بني أيوب، ج6، ص 268.

[4] – المرسي، المغول، ص 153.

[5] – محمد(صبحي عبد المنعم محمد)، سياسة المغول الإيلخانيين، العربي، القاهرة، 2001م، ص19.

[6] – أبو الفداء(عماد الدين اسماعيل بن محمد بن عمر ت732هـ/1332م)،المختصر في أخبار البشر، ج3، المطبعة الحسينية المصرية، د.ط، د.ت، ص201.

[7] – المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج1، ص511.

[8] – المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج1، ص511.

جدّية للدفاع، متوجهاً إلى غزة، تاركاً المدينة لمصيرها[1]، عندئذ قرّر وجهاء دمشق تسليمها لتجنّب ما حلّ بحلب، فأرسلوا وفداً إلى معسكر هولاكو يحمل الهدايا ومفاتيح المدينة طلباً للأمان[2].

وسقطت دمشق دون قتال، غير أن قلعتها واصلت المقاومة، فحاصرها المغول وقصفوها بالمنجنيقات حتى تهدّم جزء منها، ثم استسلمت. وبعد دخولها، نهب المغول محتويات القلعة، وأحرقوا بعض أبراجها، ودمروا ما فيها من معدات وآلات حربية[3].

استمرّ الزحف المغولي، فتوجّهوا إلى نابلس، حيث واجهت حاميتها مقاومة انتهت بمقتل أفرادها، ثم انتقلوا إلى غزة التي سلّمت لهم دون قتال، كما استسلمت لهم قلعة عجلون، غير أنهم لم يهاجموا بيت المقدس رغم إحاطتهم به، شريطة إظهار الطاعة التامة لهم[4].

ويُرجَّح أن ذلك يعود إلى عاملين رئيسيين: أولهما خشيتهم من احتمال توحّد المسلمين في حركة جهاد دفاعاً عن الأماكن المقدسة، وثانيهما تجنّب استفزاز المسيحيين الذين كان بعضهم ضمن صفوف قواتهم، ويُظهر هذا السياق أن المغول اعتمدوا في توسّعهم على منهجين أساسيين: نشر الرعب عبر القتل والدمار لإخضاع المدن سريعاً، واستغلال حالة الانقسام والصراع بين الحكام المسلمين، ولا سيما الأيوبيين، لضربهم بشكل متتابع ومنفرد. ونتيجة لذلك سقطت مدن كبرى مثل حلب ودمشق، وتعرضت مراكز حضارية عريقة للزوال تحت وقع الاجتياح المغولي.

ب- موقف الأيوبيين قبل معركة عين جالوت:

بعد وصول الملك الناصر يوسف إلى غزة، بلغه خبر هجوم المغول على نابلس وقتلهم حاميتها، فغادر غزة متوجهاً إلى العريش[5]، ومن هناك، أرسل رسالة إلى السلطان المظفر

---

[1] – المرسي، المغول، ص 154.

[2] – النويري(شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب ت733هـ/1332م)، نهاية الأرب في فنون الأدب، جـ29، تحقيق: نجيب مصطفى فواز، حكمت كشلي فواز، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2004م، ص 249.

[3] – المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، جـ1، ص513.

[4] – الصياد(فؤاد عبد المعطي)، المغول في التاريخ، جـ 1، دار النهضة العربية، بيروت، 1980م، ص 297.

[5] – العريش: مدينة كانت أول عمل مصر من ناحية الشام على ساحل بحر الروم، في وسط الرمل، خربت بأيدي الفرنج ولم يبق منها إلا الآثار، انظر، البغدادي، مراصد الاطلاع على أخبار الأمكنة والبقاع، جـ2، ص 935.

قطز[1]، يدعوه فيها إلى تنسيق الجهود لمواجهة الخطر المغولي المتصاعد، غير أنه عندما علم بوصول قطز إلى قطية[2]، تردّد في دخول مصر خشية القبض عليه نتيجة العداء القائم بين الأيوبيين والمماليك، فآثر البقاء في قطية مع عدد محدود من أتباعه، وبعث بدلاً منه الملك المنصور[3]، صاحب حماة مع جيشه إلى مصر، حيث استقبله قطز استقبالاً حسناً في الصالحية، ثم دخلوا معه إلى القاهرة[4].

ومع ذلك، ظل الناصر يوسف حذِراً من قطز، فامتنع عن التوجه إلى مصر، واتجه إلى التوغّل في مناطق التيه[5]، وعندما علم المغول بمكانه، أرسلوا قوة عسكرية تمكنت من القبض عليه، ثم سيق إلى هولاكو، الذي عامله برفق وأبقاه في خدمته لعدة أشهر[6].

في تلك الأثناء، أدرك قطز أن الهجوم المغولي التالي سيكون موجهاً إلى مصر، خاصة بعد تمددهم في بلاد الشام واستسلام معظم الأمراء الأيوبيين، ومنهم الناصر يوسف. فشرع في اتخاذ إجراءات سريعة للاستعداد للمواجهة، وسعى إلى توحيد القوى العسكرية، فتمكّن من إقناع المماليك البحرية الذين كانوا قد لجؤوا إلى الشام، وعلى رأسهم بيبرس

---

[1] – قطز: سيف الدين قطز بن عبد الله المُعِزى، الثالث من ملوك الترك بالديار المصرية، تسلطن بعد خلع ابن أستاذه الملك المنصور علي ابن الملك امعز أيبك التركماني، انظر، ابن تغري بردي(جمال الدين أبي المحاسن الأتابكي ت874هـ/1470م)، مورد اللطافة في من ولى السلطنة والخلافة، جـ2، تحقيق: نبيل محمد عبد العزيز أحمد، دار الكتب المصرية، القاهرة، د.ط، 1997م، ص 30.

[2] – قطية: قرية في طريق مصر قي وسط الرمل قرب الفرما، انظر، الحموي، معجم البلدان، جـ4، ص 378.

[3] – الملك المنصور: ناصر الدين محمد بن الملك المظفر تقي الدين محمود بن الملك المنصور ناصر الدين بن محمد بن الملك المظفر تقي الدين عمر بن شاهنشاه بن أيوب، ملك حماة سنة 642هـ وتوفي سنة 683هـ، انظر، الزبيدي(المرتضى)، ترويح القلوب في ذكر الملوك بني أيوب، تحقيق: صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت، لبنان، ط2، 1983م، ص 46-47.

[4] – ابن خلدون(عبد الرحمن بن محمد ت 808هـ/1406م)، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، جـ5، مؤسسة جمال للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، د.ط، د.ت، ص 366.

[5] – التيه: الموضع الذي ضل فيه موسى ابن عمران عليه السلام، وقومه وهي أرض أيلة ومصر وبحر القلزم وجبال السراة من أرض الشام، انظر، الحموي، معجم البلدان، جـ2، ص 69.

أبو الفداء، المختصر في أخبار البشر، جـ3، 204.

[6] – الذهبي(شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان ت 748هـ/1348م)، دول الإسلام، جـ2، تحقيق: حسين إسماعيل مروة، محمود الأرناؤوط، دار صادر، بيروت، ط1، 1999م، ص 177.

البندقداري[1]، بالعودة إلى مصر والانضمام إليه، متجاوزاً الخلافات السابقة لمواجهة العدو المشترك[2].

كما استقطب قطز عدداً من الأمراء والجنود الشاميين الذين فقدوا بلادهم بسبب الغزو المغولي، فدعمهم مالياً وضمّهم إلى جيشه[3]، وتواصل كذلك مع بعض الأمراء الأيوبيين في الشام؛ فاستجاب له الملك المنصور[4]، صاحب حماة وأرسل قواته وانضم إلى الجيش المصري، بينما آثر المغيث عمر[5]، صاحب الكرك الحياد في انتظار اتضاح الطرف الغالب، أما الملك الأشرف[6]، صاحب حمص، فقد تلقى رسالة شديدة اللهجة من قطز يلومه فيها على تقاربه مع المغول، فوافق على الانضمام إلى صف المسلمين بشرط عدم المشاركة في قتالهم، مقابل ضمان بقائه في الحكم.[7]

في المقابل، رفض الملك السعيد [8] صاحب بانياس[9] دعوة قطز، وانضم إلى المغول بجيشه، غير أنه أُسر بعد هزيمته في المعركة، فأمر قطز بقتله[10].

---

[1] – بيبرس البندقداري: الملك الظاهر ركن الدين بيبرس البندقداري الصالحي النجمي، تركي الجنسية، جلس على عرش السلطنة سنة658هـ/1259م، وهو الذي قتل توران شاه، انظر، المنصوري، مختار الأخبار تاريخ الدولة الأيوبية ودولة المماليك البحرية حتى سنة702هـ، ص 12.

[2] – طقوش، تاريخ المغول العظام والإيلخانيين، ص 163.

[3] – ابن طولون(شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الصالحي ت953هـ/1547م)،إعلام الورى بمن ولي نائباً من الأتراك بدمشق الشام الكبرى، تحقيق: محمد أحمد دهمان، دار الفكر، دمشق، سورية، ط2، 1984م، ص 31.

[4] – الأمير المنصور: ناصر الدين أبو المعالي محمد ابن الملك المظفر محمود ابن الملم المنصور محمد بن تقي الدين عمر بن شاهنشاه بن أيوب صاحب حماة، انظر، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، جـ7، ص 363.

[5] – المغيث عمر: فتح الدين ابو الفتح عمر صاحب الكرك ابن السلطان الملك العادل أبي بكر محمد ابن السلطان الملك الكامل محمد ابن الملك العادل أبي بكر ابن الأمير نجم الدين أيوب المصري ثم الكركي، قتله الظاهر بيبرس، انظر، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، جـ7، ص 215–216.

[6] – الأشرف الأيوبي: مظفر الدين موسى بن المنصور ابراهيم بن اسد الدين شيركوه، تملك حمص ثم أخذت منه ثم تملك الرحبة ، ثم سار إلى هولاكو فأكرمه وأعاده إلى حمص و ولاه نيابة الشام مع كتبغا، انظر، ابن العماد(شهاب الدين ابي الفلاح عبد الحي بن أحمد العكري الحنبلي ت 1089هـ/1678م)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، جـ7، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط1، 1992م، ص 539.

[7] – اليونيني(موسى بن محمد ت 726هـ/1326م)، ذيل مرآة الزمان، مج2، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، الهند، ط1، 1955م، ص 312.

[8] – الملك السعيد: حسن بن العزيز عثمان بن العادل صاحب الصُبيبة وبانياس، تملك بعد أخيه الملك الظاهر، فلما تملك الملك الناصر دمشق قبض عليه وسجنه بالبيرة، فلما أخذ هولاكو البيرة أحضر بقيوده إليه فأطلقه وخلع عليه وقاتل في عين

في أثناء هذه التحضيرات، وصلت إلى مصر رسل هولاكو يحملون رسالة تهديد شديدة تطالب قطز بالاستسلام والاعتراف بسلطة المغول، فعقد قطز مجلساً جمع كبار الأمراء للتشاور في الرد المناسب، وانتهى الاجتماع إلى اتفاق جماعي على إعلان الجهاد في مواجهة المغول بقيادة السلطان قطز[1]، وبناءً على ذلك، أمر قطز بالقبض على رسل المغول وإعدامهم، ثم عُلّقت رؤوسهم على باب زويلة في القاهرة في رسالة تحدٍّ واضحة، بعد ذلك أعلن التعبئة العامة للجهاد في القاهرة وسائر الأقاليم[2]، وشرع في تجهيز الجيش وجمع الأموال، وحثّ الناس على القتال ورفع المعنويات، قائلاً:" يا أمراء المسلمين، لكم زمان تأكلون من بيت المال وأنتم للغزاة كارهون، وأنا متوجه، فمن اختار الجهاد فليصحبني، ومن لم يرد فليعد إلى بيته، فإن الله مطلع عليه، وخطيئة المسلمين في رقبة المتخلفين"[3].

وهكذا توحّدت الصفوف تحت راية المماليك، وخرج قطز على رأس الجيش الإسلامي من مصر في شهر رمضان سنة 658هـ / أغسطس 1260م، وجعل بيبرس في مقدمة الجيش، وخاضوا أولى المواجهات مع المغول في غزة، حيث تحقّق لهم انتصار أولي[4].

في تلك الفترة، تُوفي منكوخان الخان الأعظم، مما اضطر هولاكو إلى الانسحاب نحو بلاده، تاركاً قيادة جيشه، الذي قُدّر بنحو ثلاثين ألف مقاتل، لنائبه كتبغا[5]، وقد أدى هذا الانسحاب إلى تراجع واضح في معنويات الجيش المغولي.

جالوت إلى جانب المغول وأسر وجيء به إلى الملك المظفر فضرب عنقه، انظر، ابن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، جـ7، ص 505-506

[9] – بانياس: بلدة صغيرة من أعمال دمشق ولها قلعة واسمها صُبَيبَة وبلدة بانياس في لحف جبل الثلج، وهي ذات أشجار وحمضيات وعيون وأنهار وهي على مرحلة ونصف من دمشق، وقلعتها من الحصون المنيعة، انظر، ابن سباهي، أوضح المسالك إلى معرفة البلدان والممالك، ص 193.

[10] – ابن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، جـ7، ص 506.

[1] – عودات(أحمد)، تاريخ المغول والمماليك، دار الكندي، إربد، 1990م، ص 88-89.

[2] – سالم(عبد العزيز)، تاريخ الأيوبيين والمماليك، مؤسسة شباب الجامعة، اسكندرية، 2004م، ص 263.

[3] – المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، جـ1، ص 515.

[4] – العبادي، قيام دولة المماليك الأولى في مصر والشام، ص 161.

[5] – كتبغا: قائد لدى هولاكو وكان هولاكو لا يخالفه ويتيمن برأيه وكان شيخ كبير يميل إلى النصرانية وله في الحروب والحصارات عجائب قتل وأسر ولده في عين جالوت فلما أحضر ولده بين يدي الملك المظفر فسألوه عن أبيه فقال: أبي لا يهرب فأبصروه بين القتلى، فلما رأى الولد رأس أبيه بكى وقال يا خوند نم طيباً ما بقي لك عدو تخاف منه، انظر،

استغل قطز هذا الظرف الحاسم، فتقدم بجيشه بسرعة لملاقاة قوات كتبغا في موقع عين جالوت قرب بيسان في فلسطين، حيث اندلعت معركة شديدة سنة 658هـ/1260م، وفي بدايتها مالت الكفة لصالح المغول، غير أن قطز صمد بثبات، ثم ألقى خوذته وصاح بأعلى صوته:(وا إسلاماه)، فاندفع المسلمون بهجوم قوي قلب مجريات المعركة، وانتهى القتال بمقتل كتبغا وفرار من تبقى من جيشه[1].

وقد شكّلت معركة عين جالوت نقطة تحول فاصلة، إذ أوقفت الزحف المغولي عند حدود العراق وأنقذت مصر والعالم الإسلامي من خطر الاجتياح، لتقتصر لاحقاً تحركات المغول على غارات متفرقة في بلاد الشام. وبعد النصر، دخل قطز دمشق واستعاد السيطرة على الشام، بينما لاحق بيبرس فلول المغول حتى حلب، على أمل أن ينال ولايتها كما وُعِد، إلا أن قطز منحها لأمير آخر، مما أثار استياء بيبرس، الذي كان يحمل أيضاً ضغينة قديمة بسبب مقتل قائده أقطاي بأمر قطز. وفي طريق العودة إلى مصر، قام بيبرس باغتيال قطز وتولى الحكم مكانه[2].

وتُبرز هذه الأحداث أن قطز، رغم نجاحه في قيادة المعركة المصيرية ضد المغول، لم يكن بعيداً عن صراعات السلطة داخل الدولة المملوكية. ويبدو أنه خشي طموح بيبرس واتجاهه نحو الاستقلال بحكم حلب ذات الأهمية الاستراتيجية، لذلك فضّل إبعاده عنها، في المقابل، رأى بيبرس أن إقصاءه وعدم الوفاء بالوعود، إلى جانب ما سبق من صراعات مع المماليك البحرية، كان دافعاً له للتخلص من قطز، في إطار الصراع الدموي على السلطة الذي ميّز تلك المرحلة.

الذهبي(شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان ت 748هـ/1348م)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، جـ48، تحقيق: عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1999م، ص 355-356.

[1] – عبد الدايم(عبد العزيز محمود)، مصر في عصري المماليك والعثمانيين، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، 1996م، ص 54.

[2] – حسين(حمدي عبد المنعم محمد)، دراسات في تاريخ الأيوبيين والمماليك، دار المعرفة الجامعية، مصر، د.ط، 2000م، ص 164، الزيدي، العصر المملوكي، ص 26، Firdaus(Yelmi Eri),Rise and fall of mamluk sultanate thestruggle against mongols and crusaders in holt war,al-adyan journal of religious studies,p 19.

الفصل الثاني

الحياة الدينية عند المجتمع الآخر في حلب في العصر المملوكي

الفصل الثاني

الحياة الدينية عند المجتمع الآخر في حلب في العصر المملوكي

أولاً: الفرق المذهبية عند المجتمع الآخر:

1- الفرق المذهبية اليهودية:

ذكر صاحب كتاب تحف الأنباء في تاريخ حلب الشهباء أن نبي الله داود عليه السلام استولى على حلب قبل الهجرة بنحو 1665 سنة تقريباً وأنها بقيت بأيدي اليهود حتى أخرجهم منها ملوك بابل قبل الهجرة بنحو 1303 سنة تقريباً ثم إن سليكس نيكادور أحد الملوك الرومانيين الذي استولى على أنطاكية قبل الهجرة بنحو 965 سنة هو الذي أمر اليهود أن يترددوا للتجارة إلى حلب ويقيموا فيها ورتب عليهم بعض الضرائب، فسكنوها وكثر عددهم فيها حتى بلغت مساحة دورهم نصف ساعة طولاً[1].

انقسم اليهود في مختلف مراحل تاريخهم إلى فرق دينية تدعى كل فرقة أنها أمثل طريقة وأشد تمسكاً بأصول الدين اليهودي وروحه عن غيرها، وتركز الاختلاف بين تلك الفرق حول الاعتراف بأسفار العهد القديم (التوراة) والتلمود أو إنكار بعض هذه الأصول ورفض الأخذ بما جاء فيها من أحكام وتعاليم[2]، وكان اليهود زمن سلاطين المماليك ثلاث طوائف هم: الفريسيين (الربانيون)، والقراؤون، والسمارة[3]، ولابد من الحديث عن هذه الفرق لمعرفة الاختلافات الدينية فيما بينهم:

أ- فرقة الفريسيين(الربانيون):

وهي من أهم فرق اليهود وأكثرها عدداً في ماضي تاريخهم وحاضره، وترجع أهم مميزات هذه الفرقة من ناحية العقيدة إلى الأمرين الآتيين:

- أنها تعترف بجميع أسفار العهد القديم والأحاديث الشفوية المنسوبة إلى موسى وأسفار تلمود، بل إن فقهائهم (وهم الذين يطلق عليهن اسم الربانيين) هم الذين ألفوا أسفار التلمود.

---

[1] – الجرماني(بيشوف)، تحف الأنباء في تاريخ حلب الشهباء، المطبعة الأدبية، بيروت، 1880، ص 4-5.

[2] – وافي(علي عبد الواحد)، اليهود واليهودية بحث في ديانة اليهود وتاريخهم ونظامهم الاجتماعي والاقتصادي، دار نهضة، القاهرة، ص 90.

[3] – الوقاد(محاسن)، اليهود في مصر المملوكية في ضوء وثائق الجنيزة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1999، ص 217.

- أنها تؤمن بالبعث، فتعتقد أن الصالحين من الأموات سينشرون في هذه الأرض ليشتركوا في ملك المسيح المنتظر الذي يزعمون أنه سيأتي لينقذ الناس ويدخلهم في ديانة موسى عليه السلام.

وتذكر أناجيل المسيح أن الفريسيين كانوا ألد أعداء المسيح عيسى بن مريم عليها السلام، وأنهم هم الذين حاولوا أن يظهروه بمظهر الداعي إلى شق عصا الطاعة على قيصر، وكانوا على رأس المتآمرين به، ولم ينفكوا يدبرون له الكيد حتى حكم عليه بالصلب، وتتضمن هذه الأناجيل فصولاً طويلة يوجه فيها المسيح عليه السلام تقريعاً شديداً إلى الفريسيين ويكشف عن كفرهم ونفاقهم والتوائهم وتحريفهم لتوراتهم وابتداعهم تعاليم وأحكاماً فاسدة ما أنزل الله بها من سلطان، وكلمة الفريسيين تفيد في أصلها معنى المعتزلة أو المنعزلين[1].

والربانون أو الربانيون أو الربيون هم جمهور اليهود المعروفون أكثر من غيرهم، وتعني كلمة (ربانيم) بالعبرية الامام الحبر الفقيه، وقد عربت هذه الكلمة إلى (ربانى) ووردت في القرآن الكريم في قوله تعالى (انا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون الذين أسلموا للذين هادوا والربانيون والأحبار بما استحفظوا من كتاب الله وكانوا عليه شهداء ولا تخشوا الناس واخشونِ ولا تشتروا بآياتي ثمناً قليلاً ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون)[2]، وقد سمي أبناء هذه الفرقة (ربانيين) إشارة إلى إتباعهم تفسير علماء اليهود وفقهائهم في المنشا[3] والتلمود[4]، وتقيدوا بذلك الاسم حتى صار الاسم سمة عامة لهم[5].

---

[1] – وافي، اليهود واليهودية بحث في ديانة اليهود وتاريخهم ونظامهم الاجتماعي والاقتصادي، ص 91–92–93.

[2] – القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية رقم 44.

[3] – المنشا: كلمة عبرية تنطق (مشنة) بكسر فسكون ففتح وهو اسم كتاب عبري فقهي بمنزلة التفسير للتوراة ولكن للربانيين فيه إعتقاد خاص دون القرائين وهو أنه سنة عن موسى عليه السلام، أوحى بها الله تعالى إليه في أثناء الأيام الأربعين التي قضاها في طور سيناء وأمره ألا يكتبها وأن يبلغها شفوياً، ولذا فهي تعرف بالتوراة الشفوية واقسم (المشنة) ستة أقسام تعرف بـ (سداريم) وهي لفظة آرامية تعني الأوامر وهذه العناوين الستة، هي : (زرعيم) أي الزراعة والبدور، و(موعي) أي الأعياد، و(ناشيم) ومعناها النساء، و(نزيكين) ومعناها الجروح، و(الوداشيم) ومعناها المقدسات والأشياء المقدسة، و(توهاروت) ومعناها المطهرات عن الطهارة والنجاسة وما يتعلق بهما، انظر، المقريزي(تقي الدين أحمد بن علي ت845هـ/1442م)، تاريخ اليهود وآثارهم في مصر، تحقيق: عبد المجيد دياب، دار الفضيلة، القاهرة، ص 25، ابن النديم(محمد ابن اسحق أبو الفرج)، الفهرست، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ص 34، علي(جواد)، علم ابن النديم باليهودية والنصرانية، مجلة المجمع العلمي العراقي، م8، 1961م، ص 90–91، فرج(مراد)، القراءون والربانون، القاهرة، 1918م، ص 36–38.

وكانوا يلقبون أنفسهم فيما بينهم بلقب (حسيديم)، أي الأتقياء، وكذلك (حبيريم)، أي الرفقاء والزملاء، ولعلها أصل استعمال العرب لكلمة (الأحبار)، أي علماء اليهود، ومفردها في اللغة العربية (حبر) بفتح الهاء[1].

ب- فرقة السامرية:

تختلف هذه الفرقة عن الفرقة السابقة بأنها الا تؤمن إلا بالأسفار الخمسة التي تمثل القسم الأول من (العهد القديم) وسفر يوشع وسفر القضاة، وتنكر بقية أسفار العهد القديم وأسفار التلمود، ونصوص الأسفار المعتمدة لديهم تختلف في كثير من المواضع عن النصوص المشهورة لهذه الأسفار وهي النصوص المعتمدة عند غيرهم، وهي لا تؤمن بالبعث ولا باليوم الآخر[2].

وذكر ابن حزم أنهم يبطلون كل نبوة كانت في بني إسرائيل بعد موسى ويوشع عليهما السلام، فيكذبون نبوة شمعون وداود وسليمان وإشعياء واليسع والياس وعاموص وحبقوق وزكريا وأرميا وغيرهم، وأنهم يقولون إن مدينة القدس هي نابلس، وهي من بيت المقدس على ثمانية عشر ميلاً، ولا يعرفون حرمة لبيت المقدس ولا يعظمونه، وهم بالشام لا يستحلون الخروج منها[3].

والسامرة باللغة العبرية (شومرون) التي تعني عاصمة مملكة يسرائيل التي توجد فيها جبل جريزيم الذي كان يحج إليه السامريون في عيد الفصح[4]، وقد شكلت السامرة أقلية

---

[4] – التلمود: بالعبرية (المعرفة) أو (التعليم) ومصدرها العبري لمد، ومنها تلميذ بمعنى التلميذ لأنه يعلم الفقه والدين وتفسير التوراة ويقسم قسمين المشنة وهي النص أو المنن، والجمارا وهي التفسير أو الشرح ، والتلمود هو الاسم الجامع للمشنة والجمارا معاً، والمشنة عبارة عن مجموعة تقاليد اليهود في شتى نواحي الحياة اليهودية مع بعض الآيات من كتاب التوارة، وهناك تلمودان يعرف أولهما بالتلمود الفلسطيني واليهود يسمونه الأورشليمي والثاني التلمود البابلي، انظر، المقريزي، تاريخ اليهود وآثارهم في مصر، ص 28، فرج، القراءون والربانون، ص 39.

[5] – الوقاد، اليهود في مصر المملوكية في ضوء وثائق الجنيزة، ص 218–219.

[1] – ظاظا(حسن)، الفكر الديني اليهودي أطواره ومذاهبه، معهد البحوث والدراسات العربية، 1971، ص 251–252.

[2] – وافي، اليهود واليهودية بحث في ديانة اليهود وتاريخهم ونظامهم الاجتماعي والاقتصادي، ص 97.

[3] – ابن حزم(أبي أحمد علي بن أحمد)، الفصل في الملل والأهواء والنحل، جـ1، تحقيق: محمد ابراهيم نصر، عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت، ص 177–178.

[4] – الصليبي(كمال)، التوراة جاءت من جزيرة العرب، ترجمة: عفيف الرزاز، بيروت، 1985، ص 201، المسيري(عبد الوهاب محمد)، موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، 1975، ص 211.

صغيرة العدد في أيام سلاطين المماليك[1]، وإن الربانيون والقراؤون ينكرون أن السامرة من اليهود، ولعلهم من اليهود من أتباع السامري الذي أخبر الله تعالى عنهم بقوله في سورة طه: (وأضلهم السامري)[2]، ومع هذا فقد عاملهم سلاطين المماليك على أساس أنهم فرقة يهودية ينطبق عليها شروط أهل الذمة[3]، وقد نشأت هذه الطائفة في فلسطين بعد سقوط مملكة إسرائيل التي انشقت بعد وفاة سليمان على يد ملك آشور (تفلت فلاصر) عام 738ق.م، الذي أجلى اليهود عن فلسطين إلى نواحي شمال إيران الحالية، وأحل محلهم بعض القبائل في سكنى عاصمة المملكة وهي مدينة السامرة القديمة التي يعيشون حولها والتي قامت على أنقاضها مدينة نابلس[4]، ويذهب بعض الباحثين اليهود إلى أن نشأة هذه الفرقة ترجع إلى أيام السبي البابلي عام 586ق.م[5]، وفي هذا التاريخ بنى السامريون هيكلهم فوق جبل جرزيم[6]، وقد اشتدت العداوة بين هذه الفرقة وبقية فرق اليهود عندما رفضوا المشاركة في بناء الهيكل الثاني، إذ كانوا يعتبرون أن المكان المقدس لليهودية هو جبل جرزيم وليس جبل صهيون وأورشليم، وقد أضاف هؤلاء إلى التوراة عبارات توحي بقدسية هذا الجبل، ومن المعروف أن السامرة يصعدون جبل جرزيم ثلاث مرات في السنة حاملين معهم حمامة ذهبية ليقدموها قرباناً على المذبح في أعلى الجبل، وهم لا يحجون إلى القدس ذلك لأن جبل جرزيم يحتل في قدسيتهم مكان القدس، وهم يقدمون الشاة في عيد الفصح محتفظين بعظامها سليمة.

وترى السامرة أن اليهود ضلوا عن طريق اليهودية الصحيح لذا فهم يعيشون في عزلة ولا يتزاوجون مع بقية اليهود، وقد كان من نتيجة هذه العزلة أن انتشر الجهل بينهم[7]، ومن المعروف أيضاً أن هذه لا تؤمن إلا بأسفار موسى الخمسة مما دفع بعض المصادر العربية

---

[1] – القلقشندي، صبح الأعشى، جـ11، ص 391، ابن فضل الله العمري، التعريف بالمصطلح الشريف، ص 194.

[2] – القرآن الكريم، سورة طه، الآية، 85، القلقشندي، صبح الأعشى، جـ13، ص 268.

[3] – القلقشندي، صبح الأعشى، جـ11، ص 391، ابن فضل الله العمري، التعريف بالمصطلح الشريف، ص 194، قاسم(عبده قاسم)، أهل الذمة من الفتح الإسلامي حتى نهاية المماليك، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر، 2003، ص 110.

[4] – الوقاد، اليهود في مصر المملوكية في ضوء وثائق الجنيزة، ص 228–229.

[5] – فرج، القراءون والربانون، ص 13، 18.

[6] – القلقشندي، صبح الأعشى، جـ13، ص 269، ظاظا، الفكر الديني اليهودي أطواره ومذاهبه، ص 247، قاسم، أهل الذمة، ص 118.

[7] – الوقاد، اليهود في مصر المملوكية في ضوء وثائق الجنيزة، ص 229.

إلى القول بأن لهم توراة تخصهم غير التوراة التي بأيدي كل من القرائين والربانيين[1]، وتتألف السامرة من فرقتين: دوستانية وكوستانية، الدوستانية معناها الفرقة المتفرقة الكاذبة وتزعم أن الثواب والعقاب في الدنيا، والكوستانية معناها الجماعة الصادقة، وهم يقرون بالآخرة[2].

ويلاحظ أن السامرة منقسمة على نفسها وهي فرقتين وكل منها لها معتقدها الخاص بها.

ت- فرقة القرائيين (العنانيين):

هي أحدث الفرق اليهودية، فقد أنشأها عنان بن داود أحد علماء اليهود في بغداد في أواخر القرن الثامن بعد الميلاد، في عهد الخليفة العباسي أبي جعفر المنصور (كانت خلافته من سنة 754 إلى سنة 775 بعد الميلاد)، أي بعد نشأة الديانة اليهودية بنحو عشرين قرناً، ويقوم مذهبها على التمسك بما جاء في العهد القديم وحده، وعدم الاعتراف بأحكام التلمود وتعاليم الربانيين، ومن ثم أطلق على فرقتهم اسم (العنانيين) نسبة إلى منشئها عنان بن داود، واسم (القرائيين) نسبة إلى (مقرا) بمعنى الكتاب أو المكتوب L,ecriture، وهي الكلمة التي كانت تطلق عند اليهود في أسفار العهد القديم[3]، فمعنى القرائين المتمسكون بالكتاب وحده أي أسفار العهد القديم وحدها، والتمسك بما جاء في العهد القديم وحده أو بما جاء في بعض أسفاره وحدها ورفض ما عدا ذلك، وقد ألغى عنان جميع التشريعات التي قرها الربانيون مستندين في تقريرها إلى أسفار التلمود، وأدخل على كثير من تشريعاتهم التي استمدوها من فهمهم لنصوص العهد القديم تعديلات استمدها هو من اجتهاده الخاص ومن فهمه لنصوص هذا العهد، فقد انفرد في استنباط الأحكام من هذه النصوص بآراء كثيرة ذكر طائفة منها في كتابه الذي ألفه في تفسير التوارة (كتب موسى، وهي الأسفار الخمسة من العهد القديم: أسفار التكوين والخروج والتثنية والعدد واللاويين)، غير أنه قد تجاوز أحياناً هذا النطاق ، فقرر أحكاماً تتعارض

---

[1] – الوقاد، اليهود في مصر المملوكية في ضوء وثائق الجنيزة، ص 229–230.

[2] – الشهرساتني(أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أحمد ت 548هـ/1153م)، الملل والنحل، دار الجيل، بيروت، 1973، ص 98.

[3] – وأما كلمة (العهد القديم) فهي تسمية أطلقت على كتب اليهود في العصور المسيحية للتفرقة بينها وبين ما اعتمده المسيحيون من أسفارهم التي أطلقوا عليها اسم (العهد الجديد)، انظر، وافي، اليهود واليهودية بحث في ديانة اليهود وتاريخهم ونظامهم الاجتماعي والاقتصادي، حاشية رقم 19، ص 103.

مع نصوص صريحة لأسفار العهد القديم، ولعل من أهم هذه التشريعات التي خالف فيها الأحكام المقررة عند الربانيين معتمداً على اجتهاده الخاص في فهم النصوص أنه حرم زواج العم من ابنة أخيه وزواج الخال من ابنة أخته، ومن أهم التشريعات التي خالف فيها نصوصاً صريحة من التوراة أنه سوى بين الابن والبنت في الميراث وقرر أن الزوج لا حق له في تركة امرأته[1]، وهناك العديد من الاختلافات بين القرائين والربانيين، نذكر منها: رؤوس الشهور وتحديد موعد شهر أبيب (أغسطس) فقد اختلف اليهود في تحديد بداية الشهور، ففي الوقت الذي يذهب فيه القراؤون إلى تحديد أس الشهر برؤية الهلال، نجد أن الربانيين ينكرون ذلك، بل لم يتقيدوا برؤية الهلال، واعتمدوا على الحساب، لأن الربانيين يعتقدون أن تحديد بداية الشهر برؤية الهلال قد يخلق مشاكل كثيرة، خاصة فيما يتعلق بالأعياد نظراً لأهمية معرفتها في جميع الأماكن في آن واحد، إذ يترتب على ذلك تأدية الطقوس الدينية في مواعيد محددة، لذا فإن الاعتماد على رؤية الهلال، قد يفضي إلى الإبلاغ عن حلول الأعياد في أوقات متفاوتة، ويروى بصدد أخذ الربانيين بطريقة الحساب، أن السامريين، لعدواتهم للربانيين خدعوهم عدة مرات بإطلاق الدخان قبل رؤية الهلال فلما اكتشف الربانيون ذلك لجئوا إلى الحساب في تقويمهم، وإن كان بعض الربانين يرفضون ذلك، وقالوا أن السبب في اتخاذهم أسلوب الحساب يرجع إلى أن علماؤهم أدركوا أن آخر أمرهم الشتات[2] فخافوا أن يسبب اعتمادهم على رؤية الهلال اختلافاً في مواسمهم ونزاعاً فيما بينهم فاستخدموا الحساب لهذا الغرض[3]، هذا ومن المعروف أن القرائين يلتزمون بعدد أيام كل عيد حسب ما ورد في التوراة، أما الربانيون فقد أضافوا يوماً إلى أيام كل عيد، فيما عدا صيام يوم الغفران، الذي يصومونه يوماً واحداً دون زيادة، ويرجع ذلك إلى اتباعهم نظام الحساب في تحديد رؤوس الشهور سواء أتفق ذلك مع رؤية الهلال أم لم يتفق، وقد أضافوا هذا اليوم

---

[1] – وافي، اليهود واليهودية بحث في ديانة اليهود وتاريخهم ونظامهم الاجتماعي والاقتصادي، ص 103–104.

[2] – المشتتون: أي اليهود الموجودون في المنفى أو الشتات، والشتات ترجمة هربية لكلمة الدياسبورا التي تستخدم للإشارة لوجود اليهود في المنفى أي خارج فلسطين، انظر، المسيري، موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، ص 226، 365.

[3] – الهواري(محمد)، الاختلافات بين القرائين والربانيين في ضوء أوراق الجنيزا، دار الزهراء، القاهرة، 1994م، ص 37–40

احتياطاً لما قد يقع من الخطأ بين الحساب والرؤية، أما القراؤون فلم يجدوا أنفسهم بحاجة إلى زيادة هذا اليوم لاتباعهم رؤية الهلال، فظلت أيام أعيادهم كما حددتها المقرأ[1].
ونظام الحساب في معرفة بداية الشهور، وما نجم عنه من اختلاف التقويم بين القرائين والربانيين تبعته مشاكل كثيرة، فقد أصبحت مواسمهم وأعيادهم وبعض أيام صومهم لا تتطابق زمنياً عن الفرقتين[2].
أما عن أحكام الطهارة والنجاسة فقد أسقط الربانيون النجاسة عن جميع الناس في الشتات، وقالوا أنه لا نجاسة من أبرص ولا حاة للتطهر من ميت، فأسقطوا بهذا القول جميع النجاسات، وقد اتفق عنان مع الربانيين فأسقط بدوره النجاسة من الميت في فترة الشتات، وهناك من يربط ذلك بتأثر عنان بالفكر الإسلامي، إذ أن فكرة نجاسة المسلم بعد وفاته غير موجودة في الإسلام[3].
وبالنسبة للذبائح من الحيوانات والطيور، فقد اختلف الربانيون والقراؤون في كيفية معرفة الطائر الذي يجوز أكله، والطائر الغير طاهر والمحرم أكله، فقال الربانيون أن الطائر يعرف بعلامات معينة، وتابعهم القراؤون في ذلك، إلا أنهم اختلفوا فيما بينهم بصدد هذه العلامات، فقد حرم عنان أكل جميع الطيور عدا اليمام وأفراخ الحمام، والذبيحة من البهائم الطاهرة في رأيه هي التي يجوز أكلها عند اليهود، وهي التي تذبح بالطريقة الشرعية بحيث يقطع الحلقوم والمري والأدواج، وأما الطيور فقد اختلفوا في ذبحها فقيل عن الربانيين أنهم فرقوا بين ما يأكله الكاهن وما يأكله سائر الناس، فإذا كان الطائر مما سيأكله الكاهن ذبحوه من القفا[4]، أما إذا كان الطائر مما سيأكله عامة الناس ذبح بطريقة ذبح البهائم نفسها، وإن كان عنان لم يفرق بين ما يأكله الكاهن، وما يأكله الناس من الطيور، فكلها تذبح من القفا، وذهب بعض القرائين إلى تحريم أكل لحم الطيور وإن كانوا في فترة متأخرة حددوا عدداً من الطيور المنزلية وسمحوا بأكلها، وحرم عنان أيضاً أكل لحم البقر طوال فترة السبي، كما حرم أكل لحم الخراف لأنه طبقاً لشريعتهم فإن الخراف تندرج تحت ما تحرمه التوراة[5]، ويحرم القراؤون آكل أجزاء من

[1] – فرج، القراءون والربانون، ص 146–147، الهواري، الاختلافات بين القرائين والربانيين، ص 43.
[2] – الهواري، الاختلافات بين القرائين والربانيين، ص 43–44.
[3] – الهواري، الاختلافات بين القرائين والربانيين، ص 57–58.
[4] – الهواري، الاختلافات بين القرائين والربانيين، ص61.
[5] – الوقاد، اليهود في مصر المملوكية في ضوء وثائق الجنيزة، ص 226.

الحيوان الطاهر، كالإلية بكاملها والشحم أو الدهن الذي يغطي الأحشاء[1]، في حين أجاز الربانيون أكل هذه الأجزاء، كما حرم الربانيون أكل عرق النسا من البقر والغنم وسائر الحيوانات، ولم يحرموه من الطيور أما القراؤون فقد حرموا أكل عرق النسا من جميع البهائم والطيور[2].

ومن الوصايا الواردة في التوراة والتي أثار تفسيرها خلافاً بين اليهود، وصية وردت ثلاث مرات في التوراة تقول: (لا تطبخ جدياً بلبن أمه)، أي الرضيع، وقد حرم القراؤون طبخ الجدي بلبن أمه وصغير القرة بلبن أمه، وكذلك الماعز أي أنه لا يطبخ فرع من أصل، والحكمة في ذلك هو الشفقة الآلهية لما يراه المحرمون من غلظة وقسوة في طبخ الحيوانات بلبن أمهاتهم، وقد رأى الربانيون وبعض المخالفين الآخرين، تحريم أكل اللحم باللبن مطلقاً، أي خلط اللحم باللبن[3].

شكل اليهود طائفة دينية ثالثة مع المسلمين والنصارى، عاشت في حلب في عصر سلاطين المماليك، ومارسوا حريتهم الدينية وشعائرهم وفق عقيدتهم، وكما ذكرت سابقاً أن هذه الفرق الثلاثة (الربانيين، القرائين، السامرة)، كانت في فترة سلاطين المماليك، وقد جرى العرف بأن يكون لهذه الطوائف الثلاث رئيس من طائفة الربانيين دون غيرهم، يُرسم بتعيينه وله حق الإشراف على أبناء هذه الطوائف وتنفيذ كل ما يطلب منه، ومن مهامه أن يلم شملهم ويلزمهم ما فرض عليهم[4]، وهذا الرئيس يدعى الناجيد[5]، وقد أشارت إليه المصادر العربية باعتباره رئيس اليهود، والناجيد كان مسؤولاً عن كل اليهود بمختلف طوائفه (الربانيين، القرائيين، والسامرة)، وقد جرت العادة أن تمنح هذه الوظيفة للربانيين فقط، ومن ثم فقد ألزمت الدولة المملوكية الناجيد بمهمة تعيين أحد المرموقين

---

[1]– القلقشندي، صبح الأعشى، جـ13، ص 262.

[2] – الهواري، الاختلافات بين القرائين والربانيين، ص62.

[3] – الوقاد، اليهود في مصر المملوكية في ضوء وثائق الجنيزة، ص 227.

[4] – الخالد، المقصد الرفيع المنشا الهادي لديوان الإنشا ،جـ1، ص 429، القلقشندي، صبح الأعشى، جـ12، ص 427–428، ابن فضل الله العمري، التعريف بالمصطلح الشريف، ص 181.

[5] – الناجيد: كلمة عبرية بمعنى الزعيم والأمير وكانت تطلق على رؤساء اليهود في مصر والأندلس، وهي بمكانة البطريرك لدى الأقباط، وكان يقابلها لفظ (رأس الجالوت) التي كانت تطلق على رؤساء العراق بالعراق، انظر، الوقاد، اليهود في مصر المملوكية في ضوء وثائق الجنيزة، حاية رقم7، ص 267.

لرئاسة القرائيين فضلاً عن تعيين رئيس لطائفة السامرة[1]، وفي حلب كان جميع طوائف اليهود من أتباع التلمود (الربانيين) وليس فيهم لا سامرية ولا قراؤون إلا وهو غريب عن حلب وهم على ثلاثة أنواع كوهن ينتسبون إلى نبي الله هارون عليه السلام ولاوي وإسرائيلي وهم العموم، وكانت الرئاسة الدينية على يهود حلب منوطة بأرشد واحد من الطائفة من الربانيين، فكان لا يعقد نكاح إلا بمعرفته ولا يعتبر صك شرعي إلا بتصديقه[2]، وكان يعين من قبل نائب حلب مباشرة ولا يتدخل السلطان في ذلك التعيين أبداً[3].

ويلي منصب رئيس اليهود (الحزان)، وهو فيهم بمثابة الخطيب يصعد المنبر ويعظهم[4]، وكان أشبه ما يكون بالمعلم والمؤلف لأعمال كهنوتية يتلوها في أثناء الصلوات والأعياد[5]، والشّليحصَبّور وهو الإمام الذي يصلي بهم[6]، والحبر(الربان) وهو المسؤول عن القضاء والفصل في المنازعات بين اليهود ، وله سلطة عليا في الأمور الدينية ، وكان يُخصص له راتب فيما لو لم يكن يمتلك مورد رزق يعيش منه[7].

هذه هي الوظائف الروحية لليهود ، أما بعض المناصب التي تلي مرتبة الناجد (رئيس اليهود) فكانت ذات طابع إداري ، مثل رعاية المعابد اليهودية وجمع الأموال والإشراف على صرفها[8].

مارس اليهود في حلب طقوسهم وشعائرهم الدينية بحرية تامة ضمن كنائسهم، فقد كان لليهود في حلب أربع كنائس، الأولى هي: الكنيس الأعظم في بحسيتا (الكنيس الصفراء)، والثانية الكنيس الذي كان في باب الملك خارج باب النيرب، وكان يسمى كنيس البابليين،

---

[1] – الخالدي، المقصد الرفيع المنشا الهادي لديوان الإنشا ،جـ1، ص 429، القلقشندي، صبح الأعشى، جـ11، ص 391–392، ابن فضل الله العمري، التعريف بالمصطلح الشريف، ص 183، عاشور، المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك، ص 49.

[2] – الغزي، نهر الذهب في تاريخ حلب، جـ1، ص 202، 204.

[3] – القلقشندي، صبح الأعشى، جـ12، ص 5.

[4] – القلقشندي، صبح الأعشى ، ج5 ، ص445.

[5] – فرج، القراؤون والربانون ، ص181، Mann(Jacob),The Jews in Egypt and Palestine under the Fatimid Caliphs,vol 1, Oxford, 1920,p 268–270.

[6] – القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج5 ، ص445 .

[7] – فرج ، القراؤون والربانون ، ص32 .

[8] – Mann , The Jews, Vol 1 , P. 257.

والثالثة جامع الحيات، وكان فيه حجر مكتوب عليه بالقلم الأشوري والخط العربي أن مكان الجامع كان كنيساً يهودياً، والرابعة كنيس كان موجوداً في بستان قرب الناعورة، وقد دثر ولا أثر له، وكان يعرف الكنيس الثالث في العصر المملوكي بكنيس مثقال وقد قام القاضي (ابن الزملكاني) قاضي حلب في سنوات 724-727هـ/1323-1326م، بانتزاعه من يد اليهود، وجعله مسجداً، وفعل ذلك بعد أن ثبت له أنه محدث في دار الإسلام، ولو كان في عزمه أن يظلم اليهود لما قنع أن يأخذ منهم هذا الكنيس الصغير بل كان في قدرته أن يأخذ الكنيس الصفراء، دون أن يستطيع أن يعارضه أحد، والظاهر أن الحجر الذي وجد فيه مأخوذ من عمارة أخرى، ووضع في جدار ذلك الكنيس، وبالتالي فهو مزور حادث ليس بقديم يؤيد ذلك كونه مرصوفاً في موضع لا يستدعي التفات الناظر أي مبني بعرض الدار لا فوق باب ولا نافذة كما جرت العادة في وضع الحجارة المنقوشة التي يقصد منها بيان التاريخ أو غيره على أن نفس الحجرة والجدار التي بنيت فيها ليس بقديمين بل هما من عمارة المسلمين يظهر ذلك بأدنى تأمل ثم أي داعٍ يدعوا إلى كتابته باللفظ العربي في التاريخ الذي دل عليه مع أن العرب لم يكونوا موجودين في حلب في ذلك التاريخ وهل يوجد في الكتابات الموجودة في بقية آثارهم القديمة كتابة لفظها عربي غير هذا[1].

2- الفرق المذهبية عند النصارى:

قيل إن مدينة حلب لم يدخلها مطران أو أسقف إلا بعد سنة 314م، وإن ممن اشتهر من أساقفتها الأولين أوسطاثيوس الذي نقل كرسي أنطاكية سنة 324م، ومنهم أقاق الذي حضر المجمع القسطنطيني الأول سنة 381م، والمجمع الأفسسي سنة 424م، وقد طالت مدة أسقفيته نحو 58سنة[2]، وقد انقسم النصارى في بلاد الشام إلى طائفتين رئيسيتين:

1- **اليعاقبة:** ويطلق عليهم أيضاً أصحاب الطبيعة الواحدة[3] للمسيح أي أن المسيح عليه السلام جوهر من جوهرين وأقنوم من أقنومين ومشيئة من مشيئتين، ويقال أن سبب تسميتهم باليعاقبة هو نسبة إلى ديسقوس ثامن بطاركة كنيسة الاسكندرية لأن

[1] – الغزي، نهر الذهب في تاريخ حلب، جـ1، ص200-202.

[2] – الغزي، نهر الذهب في تاريخ حلب، جـ1، ص 193.

[3] – قواتي(جورج شحاته)، المسيحية والحضارة العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط2، 1984، ص 31.

اسمه يعقوب قبل أن يصبح بطركا، وقيل بل كان له تلميذ اسمه يعقوب، فنسبوا إليه، وقيل أيضاً بأن يعقوب كان تلميذ بطرك أنطاكية وكان يثبت النصارى على مذهب ديسقوس[1]، وقيل نسبوا إلى يعقوب البردغاني[2].

2- **الملكانية**: أو الملكية، وهم القائلون بأن للمسيح طبيعتين وجوهرين ومشيئتين اتحدت في أقنوم واحد وقوام الهي واحد، وتنسب هذه الطائفة إلى الامبراطور البيزنطي مركيان 450-457م، الذي دعا إلى عقد مجمع خلقدونية سنة 451م، بسبب ما أثير من نزاع حول طبيعة المسيح[3]، وإن أتباع المذهب الملكاني صنفان، فالمتحدون منهم مع كنيسة روما يقال لهم الروم الأرذوكس، أو الروم الملكيون، أما المنفصلون فيقال لهم الروم الأرثوذكس[4].

كان للنصارى في بلاد الشام بطركان، بطرك للطائفة اليعاقبة، وبطرك لطائفة الملكانية، وكل منهما يختص بالنصارى التابعين له، وهو المسؤول أمام السلطان عن تصرفات أبناء طائفته، وعليه التوسط بينهم وبين الدولة، وكانت كل طائفة تختار بطركها دون تدخل من جانب السلطان[5]، ومع ذلك كان السلطان يتدخل أحياناً في تعيين البطرك عند الضرورة وقد أورد العمري والقلقشندي في كتابهما صيغة لتعيين بطريرك كل من الملكية واليعاقبة[6]، أما في حلب فقد كان لنائب حلب حق تعيين وعزل بطريرك النصارى[7]، وإن النصارى في حلب في العصر المملوكي كانوا من الطائفة الملكية وتدين بالمذهب الأرثوذكس والكاثوليكي[8].

---

[1] – القلقشندي، صبح الأعشى، جـ13، ص 278، المقريزي، الخطط المقريزية، جـ2، ص 500.

[2] – القلقشندي، صبح الأعشى، جـ13، ص 278، حتي(فيليب)، تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين، جـ1، ترجمة: كمال اليازجي، دار الثقافة، بيروت، ص 413.

[3] – القلقشندي، صبح الأعشى، جـ13، ص 276-277، المقريزي، الخطط المقريزية، جـ2، ص 501، أرنولد، الدعوة إلى الإسلام، ترجمه: حسن ابراهيم حسن، عبد المجيد عابدين، اسماعيل النجداوي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1970، ص 71.

[4] – محود(شفيق جاسر احمد)، تاريخ القدس والعلاقة بين المسلمين والمسيحيين فيها منذ الفتح الإسلامي حتى الحروب الصليبية، دار البشير، عمان، ط1، 1984، ص 58.

[5] – زيادة(نقولا)، دمشق في عصر المماليك، مؤسسة فرنكلين، بيروت، 1966، ص 164.

[6] – العمري، التعريف بالمصطلح الشريف، ص 183، 185، القلقشندي، صبح الأعشى، جـ11، ص 392، 395.

[7] – القلقشندي، صبح الأعشى، جـ12، ص 6.

[8] – الغزي، نهر الذهب في تاريخ حلب، جـ1، ص 197-198.

مارس النصارى في حلب طقوسهم وشعائرهم الدينية بحرية تامة ضمن كنائسهم، فقد كان لهم في حلب عدد من الكنائس منها الكنيسة الكبرى أو العظمى وكانت هذه الكنيسة معظمة عند النصارى وقال ابن الشحنة عنها:" أنه كان يقف على بابها بوم الأحد كذا كذا بغلة لرؤساء النصارى من الكتاب والمتصرفين"[1]، و في حارة الشرعوس[2]، وكنيسة في سوق الياسمين[3].

وتقوم الديانة النصرانية على مناصب دينية متعددة، ومتسلسلة، ولكل منصب أو وظيفة عمل خاص يقوم به من تولاه، وهي:

1- البابا: وهو لقب يطلق على القائم بأمور دين النصارى الملكانية بمدينة روما.
2- البطريرك(البطرك): ويطلق على رئيس الطائفة المعين من قبل الدولة المملوكية سواء أكان يمثل اليعاقبة أو الملكانية.
3- الأسقف: هو نائب البطريرك.
4- المطران: وهو القاضي الذي يفصل الخصومات بينهم.
5- القسيس: هو قارئ الإنجيل والمزامير ويقيم الصلوات.
6- الجاتليق: وهو الذي يقيم الصلاة.
7- الشماس: وهو القيم على مصالح الكنيسة ورعايتها.
8- الراهب: وهو الذي حبس نفسه على العبادة في الأديرة والخلوات[4].

ثانياً: الأعياد الدينية عند المجتمع الآخر:

احتفل أهل الذمة بأعيادهم الدينية الخاصة، وكانت احتفالاتهم تتم على نطاق الحارات التي يسكنون بها، وضمن أديرتهم وكنائسهم، كما كانوا يحتفلون بها أحياناً قرب مزاراتهم المقدسة[5].

1- أعياد اليهود:

---

[1] – ابن الشحنة، الدر المنتخب في تاريخ مملكة حلب، ص 82.
[2] – الغزي، نهر الذهب في تاريخ حلب، جـ1، ص 417.
[3] – الغزي، نهر الذهب في تاريخ حلب، جـ1، ص 484.
[4] – القلقشندي، صبح الأعشى، جـ5، ص 472-474.
[5] – ابن الشحنة، الدر المنتخب في تاريخ مملكة حلب، ص 94-96.

لكل أمة أعياد ومواسم تحتفل بها كذكرى لتاريخ معين في حياتها، ولليهود مواسم وأعياد يحتفلون بها بأداء طقوس وصلوات خاصة[1]، وقد كان اليهود يحتفلون في عصر سلاطين المماليك بأعيادهم بحرية تامة، وشاركهم إخوانهم المسلمون في بعض هذه الاحتفالات، وأعياد اليهود ذات سمة اجتماعية خاصة بهم، وانقسمت أعياد اليهود إلى قسمين، أعياد شرعية وعددها خمسة وهي ما نطقت به التوراة مثل عيد رأس السنة، وعيد صوماريا ويسمونه عيد الكبور أو عيد الغفران، وعيد المظلة، وعيد الفطير أو الفصيح، وعيد الأسابيع ويسمونه عيد العنصرة أو عيد الخطاب وأعياد محدثة بخلاف أعيادهم الشرعية من أشهرها عيد الفوز والحنكة[2].

أ- الأعياد الشرعية:

1- عيد رأس السنة: واسمه العبري (رأس هيشا) وموعده في الأول من شهر تشري[3]، أحد شهور اليهود، وهو بمثابة عيد الأضحى عند المسلمين، ويقول اليهود أنهم يحتفلون به ذكرى افتداء اسماعيل عليه السلام، بعد أن أمر الله سبحانه وتعالى ابراهيم عليه السلام بذبحه حسب ما أورده القلقشندي[4]، وأسماه المقريزي عيد البشارة لأن هذا العيد عيد عتق وحرية عند اليهود لأنه يرتبط بخلاصهم من فرعون[5]، ويحتفل كل من أتباع الربانيين والقرائين بهذا العيد سنوياً إلا أن هناك خلاف بينهما حول طبيعة الاحتفال، القراؤون يؤدون الصلاة وحمد الله سبحانه وتعالى، وشكره كونه يوم عتق رقاب لديهم، فيما يلجأ الربانيون إلى نفخ الأبواق في أثناء صلاتهم في المعابد، وذلك بحسب التفسيرات التي ينسبونها إلى نصوصهم الدينية[6].

2- عيد صوماريا: ويسمى أيضاً عيد (الكبور) أو عيد (الاستغفار)، لأنه يوم الغفران أو الكفارة، وهو الصوم الكبير عندهم الذي يقولون أن الله تعالى فرض عليهم صومه، ومن لم يصمه منهم قتلوه، ومدة هذا الصوم عند الربانيين خمس وعشرون ساعة تبدأ قبل

---

[1] – بحر، اليهودية، ص 159

[2] – النويري، نهاية الأرب في فنون الأدب، جـ1، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1923، ص 195–197، القلقشندي، صبح الأعشى، جـ2، ص 426–428،

[3] – شهورهم اثنا عشر شهراً، وأيام السنة ثلاثمائة وأربعة وخمسون يوماً، وشهورهم هي: تشري، مرحشوان، كسليو، طبيث، شفط، آذار، نيسن، أيار، سيوان، تموز، آب، أيلول، انظر، المقريزي، الخطط المقريزية، جـ2، ص 472.

[4] – القلقشندي، صبح الأعشى، جـ2، ص 426.

[5] – المقريزي، الخطط المقريزية، جـ2، ص 473.

[6] – فرج، القراءون والربانون، ص 124–125.

غروب الشمس في اليوم التاسع من شهر تشري، وينتهي بعد مضي ساعة بعد غروبها في اليوم العاشر، أما القراؤون فقد جلعوا الصوم أربعاً وعشرين ساعة تبدأ من غروب شمس التاسع من تشري وتنتهي بغروبها في اليوم التالي، واتشرط اليهود فيه لجواز الإفطار رؤية ثلاث كواكب عند الإفطار، وهي بحسب اعتقادهم الأربعين الثالثة التي صامها موسى عليه السلام، ويقولون أن الله تعالى يغفر لهم فيه جميع ذنوبهم ما عدا الزنا بالمحصنة، وظلم الرجل أخاه، وجحد ربوبية الله تعالى[1]، وكان السامرة أكثر تشدداً في صيام ذلك اليوم إذ أنهم لم يستثنوا منه حتى الأطفال الرضع[2]، وفي ها اليوم ينقض اليهود عهودهم ومواثيقهم التي قطعوها لغير اليهود وذلك بحجة ما عانوه من اضطهادات على مدى تاريخهم، فجعلوا منه يوماً لنقض مواثيقهم وإنكار الديون الت عليهم لغير اليهود، وهذا الشيء أوجد معارضة بعض فقهائهم في العصر الحديث[3]. عيد المظلة: ويسمى أيضاً عيد (الظلل)، وموعده في الخامس عشر من شهر تشري، ويستمر لسبعة أيام، إذ يُعيِّدون في أولها ولا يخرجون من بيوتهم، وخلال تلك الأيام يجلسون تحت ظلال سعف النخيل الأخضر إحياءً منهم لذكرى إظلال الله تعالى لآبائهم في التيه في الغمام[4]، وفي اليوم الثامن بعد انقضاء الأيام السبعة هذه يكون عيد أو يوم الاعتكاف[5]، ومن أكبر الكبائر لدى الفرقتين (الربانية والقرائية)، هو إنكار اليهودي لهذا العيد وعدم ممارسته الطقوس الواجبة فيه[6]، ويختتم العيد بما يسمى (شميني عصيرت)، أي الثامن الختامي، وقد ارتبط هذا اليوم ابتداءً من القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي، بعيد (فرحة التوراة) الذي يسمى (سمحت التوراة)، وفي يوم عيد فرحة التوراة هذا كان اليهود ينتهون من قراءة كتب موسى عليه السلام الخمسة، وكن الاحتفال يبدأ بمواكب يحمل فيها لفائف

[1] – القلقشندي، صبح الأعشى، جـ2، ص 426، المقريزي، الخطط المقريزية، جـ2، ص 473، بحر، اليهودية، ص 162.

[2] – فرج، القراءون والربانون، ص 17–18.

[3] – قاسم(قاسم عبد)، اليهود في مصر، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1993، ص 75، ظاظا، الفكر الديني، ص 202–203.

[4] – القلقشندي، صبح الأعشى، جـ2، ص 426–427، المقريزي، الخطط المقريزية، جـ2، ص 473.

[5] – المقريزي، الخطط المقريزية، جـ2، ص 473، قاسم، اليهود، ص 75.

[6] – القلقشندي، صبح الأعشى، جـ13، ص 261.

التوراة ويدور الأولاد تحت سن الثالثة عشرة حول منصة القراءة في المعبد تحت مظلة شال التوراة[1].

3- عيد الفطير: ويسمى أيضاً عيد الفصح، وأسماه المقريزي: الفاسح أو الفسح[2]، وموعده في الخامس عشر من شهر نيسن اليهودي، ومدته سبعة أيام أيضاً كعيد الظلة، ويأكلون فيها خبز الفطير ولا يبقون في بيوتهم شيئاً من خبز الخمير[3]، وقد اختلفت فرق اليهود في مدة الاحتفال به، فعند القرائين سبعة أيام، والربانيين ثمانية، وعند السامرة ستة أيام[4]، وكان السامرة يحجون إلى جبل جرزيم (طور نابلس) فينحرون الأضاحي في أيام عيدهم هذا[5].

4- عيد الأسابيع: ويسمى أيضاً عيد (العنصرة)، أو (الخطاب)، وسمي بهذا الاسم لأنه اليوم الذي خاطب به الله تعالى فيه بني إسرائيل من طور سيناء ومن جملتها الكلمات العشر إلى النبي موسى عليه السلام[6]، ويسمى بالعبرية (عشريتا) أي الاجتماع[7]، كما أسماه المقريزي بعيد (الموقف)، وموعده في السادس من شهر سيوان من شهور اليهود، وهو بعد عيد الفطير بسبعة أسابيع لذا يسمى أحياناً عيد الأسابيع، ويقول اليهود أن الله تعالى أنزل فيها على بني إسرائيل الفرائض بضمنها الوصايا (الكلمات) العشر المنسوبة للنبي موسى عليه السلام، وكان اليهود يأكلون في هذا العيد القطائف ويتفننون في عملها ويجعلونها بدلاً من المن الذي-كما يقولون- أنزله الله عليهم في مثل هذا اليوم في التيه[8].

ب-الأعياد المحدثة:

هي التي أحدثها اليهود ولم تنطق التوراة بها[9]، وهما عيدان:

---

[1] – بحر، اليهودية، ص 161.

[2] – المقريزي، الخطط المقريزية، جـ2، ص 474.

[3] – القلقشندي، صبح الأعشى، ص 427، المقريزي، الخطط المقريزية، جـ2، ص 474، النويري، نهاية الأرب في فنون الأدب، جـ1، ص 196.

[4] – فرج، القراءون والربانون، ص 17-18.

[5] – الوقاد، اليهود في مصر المملوكية، ص 229.

[6] – القلقشندي، صبح الأعشى، ص 427، المقريزي، الخطط المقريزية، جـ2، ص 474.

[7] – القلقشندي، صبح الأعشى، ص 427.

[8] – القلقشندي، صبح الأعشى، ص 427، المقريزي، الخطط المقريزية، جـ2، ص 474، أبو الفداء، المختصر في أخبار البشر، جـ1، ص 88.

[9] – القلقشندي، صبح الأعشى، ص 427-428.

1- عيد الفوز: ويسميه اليهود أيضاً عيد (البوريم)، وموعده في الثالث عشر من شهر آذار من شهور اليهود إلى الخامس عشر منه، ويرجع احتفالهم به إلى ما ذكره اليهود بأن الملك البابلي (بخت نصر)، عندما قام بإجلاء اليهود سنة 586 ق.م[1]، أسكنهم مدينة بالقرب من أصفهان وبقوا فيها إلى أيام الدولة الساسانية في عهد الملك أردشير بن بابك الذي تطلق عيله المصادر اليهودية اسم (احشويرش)، وهناك قصة مختلقة أو مبالغ فيها حول أصل هذا العيد[2]، إذ أن اختيارهم الثالث عشر من شهر آذار موعداً لهذا العيد كان مفتعلاً، إذ أنه يوم لهم فيه مناسبات أخرى بحسب ما يقولون، منها أنه يوم ولادة النبي موسى عليه السلام، وهو ذاته يوم وفاته، إذ أرادوا بذلك المبالغة في إظهار نكايتهم ليتضاعف الحزن عليهم بهلاكهم، ووفاة النبي موسى عليه السلام كما يقول القلقشندي[3]، وكان هذا العيد في عصر المماليك من الأعياد الحافلة، إذ كانوا يصنعون هيكلاً من ورق مملوءً بالنخالة، رمزاً للوزير (هيمون) يبعثون به في احتفالهم ثم يلقونه في النار[4].

2- عيد الحنكة: وموعده في الخامس والعشرين من شهر كسيلو، أحد شهور اليهود، ومدته ثمانية أيام، ويرجع أصل الاحتفال بهذا العيد إلى سنة 165 ق.م، عندما كانت بلاد الشام تحت حكم البطالمة، وحاول أحد حكامهم المدعو (انتيوخوس ابيفانس)، إرغام اليهود على عبادة الأوثان، لكن كاهن اليهود الأكبر قاوم ذلك بمساعدة أبنائه الثمانية، إلى أن تمكن بمساعدة أصغر أبنائه من استعادة الهيكل من سيطرة البطالمة، وفي الخامس والعشرين من شهر كسيلو نظفوا الهيكل من التماثيل الإغريقية، وهكذا فُتح المعبد مرة أخرى لإقامة الشعائر الدينية، ولكن اليهود لم يجدوا زيتاً كافياً لإضاءة الهيكل فوزعوا الوقود على المصابيح التي يوقدونها على أبواب بيوتهم في كل ليلة حتى تتم ثماني ليالي فاتخذوا هذه الأيام عيداً وسموه عيد الحنكة ومعناه التنظيف لأنهم نظفوا الهيكل من بقايا البطالمة، وفي عصر المماليك كان اليهود يوقدون المصابيح على أبواب دورهم وفق عد تصاعدي، في

---

[1] – قاسم، اليهود، ص 77-78.

[2] – مفاد هذه القصة أن هناك حبراً يدعى (مردوخاي)، وله ابنة عم تزوجها الملك الفارسي اردشير، فحصل هذا الحبر على مكانة كبيرة لدى الملك، على سحاب الوزير المدعو (هيمون)، فأراد الأخير الانتقام من اليهود بإبعادهم عن الملك والتأثير عليه، بأن أمر هذا الوزير نواب الملك في جميع البلاد بقتل اليهود عندهم يوم الثالث عشر من شهر آذار، ولكن الحبر اليهودي عَلِمَ بذلك وأخبر الملك به، لإامر الملك بقتل الوزير، وكتب أماناً لليهود، وأوصى بالإحسان إليهم، فاتخذوا ذلك عيداً، انظر، القلقشندي، صبح الأعشى، ص 427-428، المقريزي، الخطط المقريزية، جـ2، ص 473-474.

[3] – القلقشندي، صبح الأعشى، ص 428.

[4] – القلقشندي، صبح الأعشى، ص 428، المقريزي، الخطط المقريزية، جـ2، ص 474.

الليلة الأولى يوقدون قنديلاً وفي الليلة الثانية قنديلين وهكذا حتى تتم ثمانية قناديل في اليوم الثامن، ومن الجدير بالذكر أن فرقة القرائين لا تعترف بهذا العيد أبداً[1].

وأما فيما يتعلق بيوم السبت، فيعتبر العيد الاسبوعي لليهود وهم يقدسونه لاعتقادهم أن الرب استراح فيه بعد أن خلق العالم وكان الاحتفال بهذا اليوم يبدأ من غروب شمس الجمعة ويستمر حتى غروب يوم السبت، ومن مظاهر الاحتفال به الكف عن قيام بأي عمل، كما نص على ذلك صراحة في الوصايا العشر المنسوبة إلى موسى عليه السلام في التوراة، وقد تكررت الوصايا العشر بنفس الألفاظ تقريباً في الاصحاح العشرين من سفر الخروج، والاصحاح الخامس من سفر التثنية، ومن المواضع التي اختلفت فيها الروايتان الموضع الذي تشرح فيه حكمة تعطيل العمل يوم السبت، فرواية الخروج تجعل ذلك لأن الله تعالى نفسه استراح في هذا اليوم بعد انتهائه من تكوين الخليقة وتقول: (اذكر يوم السبت لتقدسه. ستة ايام تعمل وتصنع جميع عملك. واما اليوم السابع ففيه سبت للرب الهك. لا تصنع عملا ما انت وابنك وابنتك وعبدك وامتك وبهيمتك ونزيلك الذي داخل ابوابك. لان في ستة ايام صنع الرب السماء والارض والبحر وكل ما فيها. واستراح في اليوم السابع. لذلك بارك الرب يوم السبت وقدسه)[2]، وفي سفر التثنية يبدو أن الحكمة من تقديس يوم السبت ترجع إلى الرغبة في تمكين الإنسان والحيوان من الراحة بعد أسبوع من العناء، ولا يرتبط ذلك هنا بأن الله سبحانه وتعالى استراح في اليوم السابع، بل ربما كان المفهوم من السياق هو ربط هذه الراحة بالتحرر من السخرة والعبودية، عندما كان قوم موسى عليه السلام، لا يزالون في مصر عبيداً لفرعون يعملون بأمره، ولا يحق لهم أن يستريحوا يوماً واحداً في الأسبوع، فهذه وتقول: (احفظ يوم السبت لتقدسه كما أوصاك الرب إلهك. ستة أيام تشتغل وتعمل جميع أعمالك. وأما اليوم السابع فسبت للرب إلهك. لا تعمل فيه عملاً ما أنت وابنك وابنتك وعبدك وأمتك وثورك وحمارك وكل بهائمك ونزيلك الذي في أبوابك لكي يستريح عبدك وأمتك مثلك. واذكر انك كنت عبداً في أرض

---

[1] – ابن الوردي(زين الدين عمر بن مظفر ت 749هـ/1349م)، تاريخ ابن الوردي، جـ1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1996م،ص 75–76،القلقشندي، صبح الأعشى، ص 428–429، المقريزي، الخطط المقريزية، جـ2، ص 473، النويري، نهاية الأرب في فنون الأدب، جـ1، ص 197.

[2] – سفر الخروج، الاصحاح العشرون، الفقرة 8: 12.

مصر، فأخرجك الرب إلهك من هناك بيدٍ شديدةٍ وذراعٍ ممدودةٍ لأجل ذلك أوصاك الرب إلهك أن تحفظ يوم السبت)[1].

بالتأكيد ان ما ذكره اليهود من استراحة الله سبحانه وتعالى أمر منافي للحقيقة، فقد أخبر الله تعالى عن قدرته العظيمة ومشيئته النافذة في القرآن الكريم، رداً على ادعاءات اليهود، بقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾[2] واللغوب أي الاعياء والتعب.

كانت الطائفة اليهودية في حلب ككل طائفة او أقلية تتمسك بتقاليدها وعاداتها، ومميزاتها الدينية بشكل خاص، كي لا تذوب في مجتمع الأكثرية، أو تنتقل إلى الأديان الأخرى وكان توجيه وإشراف رجال الدين في هذا المجال كبير جداً، ومنها تمسكهم بالأعياد وخاصة عطلة يوم السبت، وأعياد اليهود في حلب بمجملها دينية، ولهذا يشرف عليها رجال الدين ويؤكدونها، وخاصة أن ذهابهم إلى الكنيس مرتين في اليوم يجعل الإشراف الدقيق لرجال دينهم على حياتهم كبيراً، ويقول رسل:" إن تمكن شعب من المحافظة على تعاليم دينية قديمة جداً في وسط عوائق كثيرة، ما هو إلا دليل على شدة تمسكه بها، وعن روح التسامح عند المسلمين"[3].

وفي حلب ذكر عيد المظلة باسم عيد (قبة العهد)، وهو العيد الذي يستضيف به اليهود أصدقاؤهم والذي يجذب جموعاً من المتفرجين إلى بيوتهم[4] وذكره الغزي عيد المظال، وتتخذ فيه مظلات لليهود في حلب، تصنع من القصب الفارسي الذي يوجد في جميع بساتين حلب[5]، وفيه تتجول النساء جماعات حتى المسلمات بين بيوت اليهود لمشاهدة قبة العهد[6]، ويقدم في هذا العيد القهوة والحلويات والمشروبات لمعارف الأسرة[7]، وتبنى قبة العهد بطرق مختلفة، وتوضع في أماكن مختلفة حسب حجم ووضع البيت إذ توضع في بعض الأحيان فوق مصاطب صغيرة أمام الغرف العليا، وتوضع في معظم الأحيان في الباحات، أما في البيوت التي تقطنها عائلات عديدة، فهم ينصبون قبة العهد على الأماكن

---

[1]– سفر التثنية، الاصحاح الخامس، الفقرة، 13: 16.

[2] – القرآن الكريم، صورة ق، الآية 38.

[3] – راسل، تاريخ حلب الطبيعي، ص 250، 255.

[4] – راسل، تاريخ حلب الطبيعي، ص 252.

[5] – الغزي، نهر الذهب في تاريخ حلب، جـ1،ص 119.

[6] – سورميان(أردافازت)، تاريخ حلب، جـ2، ترجمة: ألكسان كشيشيان، دار النهج، 2003، ص 327.

[7] – راسل، تاريخ حلب الطبيعي، ص 252.

العالية المسطحة من البيت، لأنه مهما كانت الأسرة فقيرة، فيجب أن يكون لها قبة عهد خاصة بها، ويجلب القصب المستخدم لقبة العهد من بساتين حلب، أما الريحان فيجلب من أنطاكية، وأماكن أخرى، ويعرض كلاهما بكميات كبيرة للبيع في بحسيتا، كما يجلبون من اللاذقية أو طرابلس أغصان الحمضيات أو سعف النخيل اللازمة لأداء الشعائر داخل الكنيس، وتصل هذه المواد قبل عدة أيام من بدء العيد[1]، ويستضيف اليهود في قبة العهد زواراً من جميع الأديان، ويتناولون طعامهم فيها على الدوام، كما ينامون فيها عادة، إلا إذا كان الطقس بارداً بشكل غير اعتيادي، ويبدو هذا العيد في نظر الغرباء أكثر روعة من أي عيد آخر لليهود، إذ يستضيفون الآخرين في بيوتهم، ويرسلون هدايا من أنواع مختلفة من الحلويات إلى أصدقائهم[2].

2- أعياد النصارى:

تُجمع المصادر التاريخية أن أعياد النصارى في العصر المملوكي كانت عديدة أو كثيرة، وتنقسم إلى نوعين: أعياد كبيرة وصغيرة، وهي سبعة كبيرة وسبعة صغيرة[3].

أ- **الأعياد الكبيرة:** ويبلغ عددها سبعة وهي:

1- عيد البشارة: ويقصد به بشارة غبريال (جبريل) لمريم بولادة المسيح عليهم السلام، وموعده في التاسع والعشرين من شهر برهمات[4] من شهور النصارى[5].

2- عيد الزيتونة: ويعرف أيضاً بعيد الشعانين ومعناه التسبيح ، وموعده في سابع يوم أحد من صومهم ، وطريقتهم فيه أن يخرجوا بسعف النخيل من الكنيسة ، وهو إحياء ليوم ركوب المسيح عليه السلام اليعفور (الحمار) ودخوله إلى صهيون ، وهو راكب والناس بين يديه يسبحون ، وهو يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ويحث على عمل الخير[6].

---

[1] – راسل، تاريخ حلب الطبيعي، ص 252.

[2]– راسل، تاريخ حلب الطبيعي، ص 253.

[3] – شيخ الربوة، نخبة الدهر، ص 280، القلقشندي، صبح الأعشى، جـ2، ص 415، المقريزي، الخطط المقريزية، جـ1، ص 264.

[4] – أشهر النصارى: توت، بابه، هتور، كيهك، طوبة، أمشير، برهمات، برمودة، بشنس، بؤونة، أبيب، مسرى، انظر، شيخ الربوة، نخبة الدهر، ص 276.

[5] – شيخ الربوة، نخبة الدهر، ص 280، القلقشندي، صبح الأعشى، جـ2، ص 415، المقريزي، الخطط المقريزية، جـ1، ص 264.

[6] – شيخ الربوة، نخبة الدهر، ص 280، القلقشندي، صبح الأعشى، جـ2، ص 415، المقريزي، الخطط المقريزية، جـ1، ص 264.

3- عيد الفصح: وهو العيد الكبير لدى النصارى ، وموعده يوم الفطر من صومهم الكبير ، وأساسه، بحسب اعتقاد النصارى، ان المسيح عليه السلام قام فيه بعد الموت والصلب بثلاثة أيام ، وخلَّص آدم من الجحيم ، ثم أقام في الأرض أربعين يوماً آخرها يوم الخميس الى أن صعد الى السماء[1].

4- عيد خميس الأربعين: ويسميه أهل الشام السُلاّق ، وهو مشتق من التسلق، لأن النصارى يعتقدون أن المسيح عليه السلام تسلق الى السماء ، لذا يسمى ايضاً عيد الصعود ، وموعده في اليوم الثاني والأربعون من الفطر ، ويزعمون ان المسيح عليه السلام بعد أربعين يوماً من قيامته من قبره خرج وسار مع تلاميذه ثم صعد من بينهم الى السماء ، وذلك عند إكماله ثلاثاً وثلاثين عاماً وثلاثة أشهر من عمره ووعد تلاميذه بإرسال روح القدس إليهم[2].

5- عيد الخميس: ويسمى أيضاً عيد العنصرة، وذكره شيخ الربوة بعيد الخمسين[3]، وموعده بعد خمسين يوماً من يوم قيامة المسيح ، وذلك في السادس والعشرين من شهر بشنس، وفي هذا العيد يزعم النصارى أن روح القدس حَلَّت في تلاميذ المسيح (الحواريين) وتفرقت عليهم ألسنة الناس مشرقاً ومغرباً ، فتكلموا بجميع اللغات وذهب كل واحد منهم الى البلاد التي تكلم بلغتها يدعون ويبشرون بالنصرانية[4].

6- عيد الميلاد: وهو اليوم الذي ولد فيه المسيح عليه السلام في بيت لحم بفلسطين ، وموعد هذا العيد في التاسع والعشرين من شهر كيهك، ويقولون أن المسيح عليه السلام ولد يوم الاثنين ، فيجعلون عشية الأحد ليلة الميلاد فيوقدون فيها المصابيح بالكنائس ويزينونها ، وهو من أشهر أعيادهم وأهمها[5].

---

[1] – شيخ الربوة، نخبة الدهر، ص 280، القلقشندي، صبح الأعشى، جـ2، ص 415–416، المقريزي، الخطط المقريزية، جـ1، ص 264.

[2] – شيخ الربوة، نخبة الدهر، ص 280–281، القلقشندي، صبح الأعشى، جـ2، ص 416، المقريزي، الخطط المقريزية، جـ1، ص 265.

[3] – شيخ الربوة، نخبة الدهر، ص 281.

[4] – شيخ الربوة، نخبة الدهر، ص 281، القلقشندي، صبح الأعشى، جـ2، ص 416، المقريزي، الخطط المقريزية، جـ1، ص 265.

[5] – شيخ الربوة، نخبة الدهر، ص 281، القلقشندي، صبح الأعشى، جـ2، ص 416، المقريزي، الخطط المقريزية، جـ1، ص 265.

7- عيد الغطاس: وموعده في الحادي عشر من شهر طوبة، وأصل هذا العيد كما يقول النصارى ، أن يحيى بن زكريا (يوحنا المعمدان) عَمَّدَ المسيح في نهر الأردن ، وعند خروجه من الماء اتصل به روح القدس على هيئة حمامة ، لذا صار النصارى يغمسون أولادهم في الماء في مثل هذا اليوم مع كونه يقع في شدة البرد ، فيسمونه: يوم الغطاس[1].

ب- **الأعياد الصغار**: عددها سبعة أيضاً، وهي:

1- عيد الختان: وموعده في السادس من شهر بؤونة، وسبب احتفال النصارى به أن المسيح عليه السلام خُتِنَ في هذا اليوم وهو الثامن من ميلاده[2].

2- عيد الأربعين: وموعده في الثامن من شهر أمشير، ومناسبته دخول سمعان الكاهن بالمسيح عليه السلام الى الهيكل مع أمه وبارك عليه ، وذلك بعد أربعين يوماً من ميلاده[3].

3- عيد خميس العهد: ويسمى أيضاً خميس العدس ويسميه أهل الشام خميس الأرز وخميس البيض[4]، وموعده قبل عيد الفصح بثلاثة أيام ، وعادتهم فيه أن يملأوا إناءً من ماء ويزمزمون عليه ثم يغسل البطريرك به أرجل جميع النصارى الحاضرين ، ويقولون أن المسيح عليه السلام فعل هذا بتلاميذه في مثل هذا اليوم يعلِّمهم التواضع، وسبب تسمية العامة لهذا العيد بخميس العدس، لأنهم يطبخون فيه العدس المصفى على ألوان[5].

4- عيد سبت النور: وهو قبل عيد الفصح بيوم ويزعمون أن النور يظهر على قبر السيد المسيح عليه السلام في هذا اليوم، فتوقد منه مصابيح كنيسة القيامة بالقدس[6]، وكان من عادات النصارى في هذا اليوم أن يقوموا بجمع أنواع مختلفة من ورق الشجر، ويضعونه

---

[1] – شيخ الربوة، نخبة الدهر، ص 281، القلقشندي، صبح الأعشى، جـ2، ص 416، المقريزي، الخطط المقريزية، جـ1، ص 265.

[2] – شيخ الربوة، نخبة الدهر، ص 281، القلقشندي، صبح الأعشى، جـ2، ص 417، المقريزي، الخطط المقريزية، جـ1، ص 266.

[3] – شيخ الربوة، نخبة الدهر، ص 281، القلقشندي، صبح الأعشى، جـ2، ص 417، المقريزي، الخطط المقريزية، جـ1، ص 266.

[4] – شيخ الربوة، نخبة الدهر، ص 281، المقريزي، الخطط المقريزية، جـ1، ص 266.

[5] – شيخ الربوة، نخبة الدهر، ص 281، القلقشندي، صبح الأعشى، جـ2، ص 417، المقريزي، الخطط المقريزية، جـ1، ص 266.

[6] – شيخ الربوة، نخبة الدهر، ص 281، القلقشندي، صبح الأعشى، جـ2، ص 417، المقريزي، الخطط المقريزية، جـ1، ص 266.

في إناء مملوء بالماء ويغتسلون به ثم يقومون بإلقاء ذلك الماء المستعمل في طريق الناس، زعماً منهم أن ذلك يذهب عنهم المرض والحسد[1].

5- عيد حد الحدود: ويسمى أيضاً أحد الأحود[2]، وهو بعد عيد الصفح بثمانية أيام، ويكون أول أحد بعد الفطر، لأن الأعياد قبله مشغولة بالصوم، وفيه يجددون الآلات والأثاث واللباس[3].

6- عيد التجلي: وموعده في الثالث عشر من شهر مسرى، وسبب احتفالهم به كما يقول النصارى أنه اليوم الذي تجلى فيه المسيح عليه السلام لتلاميذه بعد أن رُفِعَ وطلبوا منه أن يحضر لهم (ايليا وموسى)، فأحضرهما لهم بمصلى بيت المقدس ثم صعد وصعدا معه إلى السماء[4].

7- عيد الصليب: وموعده في السابع من شهر توت، وسبب احتفالهم به كما يقولون ان الملكة هيلانة والدة الإمبراطور البيزنطي قسطنطين، قد سافرت إلى بيت المقدس في طلب آثار المسيح عليه السلام، وبناء الكنائس، وإقامة الشعائر النصرانية، فعثرت على الخشبة التي صُلِبَ عليها المسيح عليه السلام، فزينتها بالذهب واتخذت ذلك اليوم عيداً[5].

احتفل المجتمع بمختلف دياناته في حلب بما كان سائداً من أعياد دينية وغير دينية في ذلك العصر، كان لها بهجتها وسرورها على نفوس أفراد المجتمع في حلب.

---

[1] – ابن الحاج(أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمد العبدري المالكي الفاسي ت 737هـ/1336م)، المدخل، جـ2، مكتبة التراث، القاهرة ، ص 56.

[2] – شيخ الربوة، نخبة الدهر، ص 281.

[3] – شيخ الربوة، نخبة الدهر، ص 281، القلقشندي، صبح الأعشى، جـ2، ص 418، المقريزي، الخطط المقريزية، جـ1، ص 266.

[4] – شيخ الربوة، نخبة الدهر، ص 281–282، القلقشندي، صبح الأعشى، جـ2، ص 418، المقريزي، الخطط المقريزية، جـ1، ص 266.

[5] – شيخ الربوة، نخبة الدهر، ص 282، القلقشندي، صبح الأعشى، جـ2، ص 418–419، المقريزي، الخطط المقريزية، جـ1، ص 266–267.

الفصل الثالث

الحياة الاجتماعية عند المجتمع الآخر في حلب في العصر المملوكي

الفصل الثالث

الحياة الاجتماعية عند المجتمع الآخر في حلب في العصر المملوكي

أولاً: الأسرة عند المجتمع الآخر وأماكن سكنها:

1- الأسرة اليهودية:

إذا كانت الأسرة أساس المجتمع السليم فإن الزواج هو اللبنة الأولى في بنائها، لذلك لابد قبل الحديث عن الأسرة عند أهل الذمة في عصر سلاطين الممالك أن نطرق قليلاً إلى المنزل ذلك المكان الذي كانت تمارس فيه الأسرة نشاطها وحياتها وتجاربها[1]، فقد كانت عقيدة اليهود تعتبر المنزل أهم شأناً من المعبد، من منطلق إن أغلقت دور العبادة أبوابها فإن حياة اليهود الدينية لن تتأثر مطلقاً إذ أنها تعتمد قبل كل شيء على المنزل والأسرة، وكان أحد علماء الدين اليهود ينصح أبنائه بتأدية صلواتهم اليومية في المنزل بدلاً من المعابد الدينية، وكان يعتقد أن كهنة المعابد يقدمون المواعظ المتعددة في غير أيام السبت، أو في الاحتفالات باليوم المقدس، ولذلك فإن المتعبد يستطيع أن يتفرغ لإقامة شعائر الدين التي فرضها الله في منزله، ومن معتقدات اليهود أيضاً أن المنزل يعتبر معبداً حيث تقام الصلاة، وأن الأسرة هي مصدر العقيدة اليهودية، وأن الشعائر الدينية يمكن تأديتها في كل من المنزل والمعبد على حد سواء[2]، وعلى الرغم من ذلك متى بلغ الطفل سنة من العمر وجب على أبويه أن يأخذاه في كل سنة إلى وليمة زفاف حتى بلغ الثانية عشرة، وفي السنة الثالثة عشر يلبسه أبوه لباساً خاصاً وحزاماً من الجلد عليه الكلمات العشر والإصحاح الأول من سفر الوصايا حينها يعد رجلاً ويجوز أن يتمم صلاة الجماعة التي لا تتم إلا بعشرة رجال[3].

وقد جاء في التلمود أن هناك ثلاثة أشياء تجعل الرجل في طمأنينة وراحة بال، وهي منزل جميل، وزوجة وفية، وملابس حسنة، وفي المقام الأول يأتي السكن (المنزل) وذلك لأن

---

[1] – عبد الرزاق(أحمد)، المرأة في مصر المملوكية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1999، ص 101.

[2] – الشامي (رشاد عبد الله)، جولة في الدين والتقاليد اليهودية، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، 1977، ص 2.

[3] – الغزي، نهر الذهب في تاريخ حلب، جـ1، ص 264-265.

الرجل يقوم ببناء منزل قبل أن يتزوج، وقد كانت المرأة اليهودية تفضل الحجرات الملونة تأكيداً للجمال[1]، ولذلك اعتنى اليهود عناية خاصة بمنازلهم ولم تقتصر تلك العناية على هندسة البيوت وتنظيمها، بل أيضاً تجميلها وزخرفتها[2]، وكانت منازل أثرياء اليهود تتميز بردهاتها الواسعة وجدرانها المزخرفة بالألوان المختلفة الجميلة، كما كانت تتميز بنوافذها المنقوشة بأشكال فنية، وأبوابها المزخرفة، حيث عندما يدخل الزائر إلى المنزل علي أن يجتاز ممراً واسعاً يسمى دهليز ويفضي في نهايته إلى فناء المنزل، وعند منتصف الفناء توجد فوارة للمياه يحيط بها أشجار متنوعة[3]، وكان يقيم في المنزل الواحد عدة أُسر يهودية، ربما وصل عددها إلى اثنين أو ثلاث أو أربع أُسر وفي بعض الأحيان كان المنزل يقسم إلى نصفين، وأحياناً أخرى كان المنزل الواحد يقوم بشرائه أكثر من شخص فيصبح ملكاً لأكثر من أُسرة مناصفة أو بتقسيم ثلاثي أو أكثر فيما بينهم، وكانت بعض الأُسر اليهودية تمتلك هه المنازل عن طريق الميراث من ذويهم، وقد كانت هذه المنازل كبيرة للغاية ما أدى إلى تقسيمها إلى قسمين منفصلين، وكانت متسعة من الاخل وتضم ايواناً، كما كان يتوسط المنزل فناء كبير، فقد سكنت كل أُسرة في جزء من أجزائه[4]، حيث كانت الأدوار العليا في المنزل عبارة عن حجرات للمعيشة، وأن هذه الحجرات كانت مزودة بشبابيك وفتحات للهواء في الحوائط المقابلة للمدخل[5]، وأما في المنازل التي كانت تتألف من طابقين، كانت إحدى الأُسر تشغل الطابق الأول والأسرة الأخرى تشغل الطابق الثاني[6]، وكان المنزل أحياناً يتألف من أكثر من طابق[7]، وكان المنزل يتألف من قسم للنساء وآخر للرجال[8]، حيث قسم المنزل إلى قسمين رئيسيين طابق أرضي للرجال وهو

---

[1] – Goitein(S.D), A Mediterranean society, Daily life, vol4, London, 1983,p,47.

[2] – Ashtor (A), History of The jews in Egypt and Syria under the rule of the mamluks, Genza documents, vol. III, Jerusalem, 1970, p 338.

[3] – Ashtor , History of The jews, p 339.

[4] – الوقاد، اليهود في مصر المملوكية في ضوء وثائق الجنيزة، ص 300.

[5] – Goitein, A Mediterranean society, Daily life, vol4, p, 62.

[6] – Ashtor, History of The jews, II, p, 339.

[7] – Goitein, A Mediterranean society, Daily life, vol4, p, 75.

[8] – Goitein, A Mediterranean society, Daily life, vol4, p, 64.

الذي عرف فيما بعد باسم السلامك وقد أعد للاستقبال وإقامة الحفلات، والآخر طابق علوي وهو خاص بالنساء وقد عرف أيضاً باسم الحرملك[1].

ومن الخصائص البارزة التي اتصفت بها الحياة المنزلية في عصر سلاطين المماليك كثرة الاحتفالات والأفراح، والتفاخر في إحياء هذه الأفراح[2]، وتعد احتفالات الزواج أهم الأفراح العائلية، والزواج في الشريعة اليهودية هو ارتباط بين الرجل والمرأة والغرض منه تكوين الأسرة، وقد شرعه الله تعالى منذ أن خلق أبانا آدم عليه السلام، للتوالد والتناسل وعمارة الكون، ولقد حثت الشرعية على الزواج والتناسل[3]، والزواج فرض على كل يهودي[4]، واليهود يؤمنون بأن الله تعالى هو الذي استن الزواج في سبيل حفظ النوع البشري على أكمل وجه ويستندون في هذا إلى شريعة الزواج التي استنها الله والتي وردت قصتها في العهد القديم[5]، وأن الذين يبقون عازبين يتسببون في تخلي الله تعالى عن شعبه اليهود[6]، والزواج إذا ما طبقت أحكامه، يضفي على الزوجين حياة سعيدة بسكون القلب واطمئنان النفس في ألفة ومحبة وعطف[7].

وهناك اختلافات في الزواج بين طائفة الربانيين والقرائيين فينظر القراؤون للزواج نظرة خاصة، فهو في رأي علمائهم فرض أو واجب مادام مقدوراً عليه، وتركه معصية ومفسدة، ومن ثم وجه القراؤون كل اهتمامتهم إلى تقنينه وقد حدد الربانيون ارتباط الرجل بالمرأة بثلاثة أشياء هي المال والوثيقة والجماع، على حين يرى القراؤون أن

---

[1] – عبد الرزاق، المرأة في مصر المملوكية، ص 104.

[2] – عاشور(سعيد عبد الفتاح)، المجتمع المصري في عصر سلاكين المماليك، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992، ص 131.

[3] – فرج(توفيق حسن)، أحكام الأحوال الشخصية لغير المسلمين المصريين، دار المعارف، الاسكندرية، ط3، 1969، ص 252–253، جلال(ألفت محمد)، العقيدة الدينية والنظم التشريعية عند اليهود كما يصورها العهد القديم، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، 1974، ص 100.

[4] – ابن شمعون(حاى)، الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية للإسرائيليين، مطبعة طوهين ورزنتال، مصر، 1912، ص 7.

[5] – الوقاد، اليهود في مصر المملوكية في ضوء وثائق الجنيزة، ص 304.

[6] – ظاظا، الفكر الديني اليهودي أطواره ومذاهبه، ، ص 231.

[7] – عبد الرزاق، المرأة في مصر المملوكية، ص 61.

الارتباط يتم بالمهر والوثيقة والقبول، وإن أضاف بعض فقهائهم شروطاً أخرى منها مثلاً الاشهاد على الزواج، وهو أيضاً شرط لصحة الزواج في الفقه الإسلامي[1].

وكانت المراحل المتبعة في الزواج تتم على النحو الآتي، الخطبة وهي في الشريعة اليهودية عقد مؤداه رجل وامرأة على الزواج بمهر مقدر وبشروط معينة يتفقان عليها، والخطبة لا تعد شرعية عند اليهود إلا بالقنوان أو القنيان[2]، أي الوثيقة التي يعطيها الرجل للمرأة[3]، وتنص تقاليد اليهود على أن فترة الخطبة يجب ألا تزيد أو تنقص عن الحد المناسب، وقد حذر بعض كبار رجال الدين وخبراء الزواج بأن الخطبة طويلة الأجل قد تؤدي إلى عكس الغرض المقصود، وعلى الأخص إذا كان الخطيبان قد تجاوزا سن المراهقة، ولكنهم ينصحون أيضاً بألا تكون الخطبة قصيرة لأن ذلك قد لا يوفر للزوجين ما كانا يتوقعانه من السعادة وراحة البال[4].

وبعد أن يتم الاتفاق على الخطبة، يتم اعداد مأدبة طعام تسمى مأدبة الخطبة، يتم فيها دعوة أقارب العروسين وبعض الأصدقاء[5]، وكان السن القانوني للخطبة عند اليهود هو ثلاث عشرة سنة للذكور، واثنتا عشرة سنة للإناث، أي بمجرد أن تنبت ولو شعرتان من العانة، فإذا بلغ أحدهما سن الرشد جازت الخطبة منه بغير موافقة ولي الأمر، ولكن جرت العادة على أن والد المخطوبة الرشيدة كان ينوب عنها في الخطبة متى كانت الخطبة برضاها وفي حالة ما إذا كانت الفتاة يتيمة الأب كانت الأم تنوب عنها، أو ينوب عنها أحد أخواتها، أو أحد أقاربها، أما الخاطب فكان أمره في يده ولا يجوز أن ينوب عنه أحد إلا بتوكيل[6].

---

[1] – إدريس(محمد جلاء)، التأثير الإسلامي في الفكر الديني اليهودي، مكتبة مدبولي، القاهرة، ص 10.

[2] – القنيان: اسم مشتق من الفعل قناه بمعنى اشترى، انظر، عبد المجيد(محمد بحر)، اليهودية، مكتبة المهتدين الإسلامية لمقارنة الأديان، 2001، حاشية رقم4، ص 143.

[3] –المراغي (عبد الله)، الزواج والطلاق في جميع الأديان، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، الجمهورية العربية المتحدة، 1966، ص 437، ابن شمعون، الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية للإسرائيليين، ص 1، 3.

[44] – الشامي، جولة في الدين والتقاليد اليهودية، ، ص 4.

[5] – الوقاد، اليهود في مصر المملوكية في ضوء وثائق الجنيزة، ص 305.

[6]– فرج(مراد)، شعار الخضر في الأحكام الشرعية الاسرائيلية للقرائين، مطبعة الرغائب، مصر، 1917، ص 73، ابن شمعون، الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية للإسرائيليين، ص 2، 8، 9.

وكانت الخطبة تنقضي في حالة وفاة أحد الخطيبيين بلا غرامة، كما كانت الخطبة تنقضي بقيام مانع من موانع الزواج عند الخاطب أو المخطوبة أو بالعدول عن الخطبة من جانب الخاطب، أو من جانب المخطوبة، أو بالاتفاق بين الطرفين على إنهائها[1].

وكانت شرائع اليهود تعترف بالمهر، وتلزم الزوج بدفعه لزوجته، كما يتوجب ذكر المهر في وثيقة الزواج، وبالنسبة لمقداره فإن المعمول به عند اليهود هو ألا يكون للمهر حد أدنى أو أقصى، ومع ذلك فكان الربانيون يحبذون أن يتراوح المهر الشرعي للبكر ما بين مائتين أو سبعة وثلاثين درهماً من الفضة النقية، وكان يكتفي بالنصف لغير البكر سواء أكانت الزوجة غنية أم فقيرة[2]، ويجوز أن يكون المهر أمراً من الأمور أو عملاً من الأعمال فقد عمل سيدنا موسى عليه السلام أجيراً عند والد زوجته مقابل المهر، وكان الجزء المؤجل من المهر يستحق بالطلاق أو بوفاة الزوج، كما يسقط شرعاً بوفاة الزوجة[3].

وفيما يتعلق بالشروط الشكلية للزواج فكانت تنحصر وفقاً لشرائع اليهود في ثلاثة وجوه هي التقديس، وكتابة العقد، وصلاة البركة، فالتقديس يتم عند الربانيين بإعلان الرجل في مجلس يحضره شاهدان على الأقل عن رغبته ارتباط بالمرأة بالزواج، ويقول لها: تقدست لي زوجة بهذا الخاتم أو بكذا إن كان شيئاً آخر مملوكا للرجل[4]، أما عند القرائيين فكان التقديس يتم في مجلس لا بقل عن عشرة رجال ويسلم الرجل المهر كله فضة نقداً أو عيناً إلى كبير الحاضرين الذي يسلمه بدروه إلى والد العروس، أو وكيلها أو إليها رأساً ولو أنه غير مستحسن، أو يلتزم به أمامهم[5]، وكان التقديس يُعد إجراءاً ضرورياً ففيه ترتبط الزوجة شرعاً، فلا تحل لآخر إلا بالطلاق أو الوفاة، وإن كان وحده لا يكفي، إذ لم يكن

[1] – ابن شمعون، الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية للإسرائيليين، ص 2، 4.

[2] – ابن شمعون، الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية للإسرائيليين، ص 31.

[3] – منصور(محمد حسين)، النظام القانوني للأسرة في الشرائع غير الإسلامية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 1983، ص 32، إدريس، التأثير الإسلامي في الفكر الديني اليهودي، ص 117.

[4] – ابن شمعون، الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية للإسرائيليين، ص 17–18، فرج، أحكام الأحوال الشخصية لغير المسلمين، ص 132.

[5] – فرج، شعار الخضر، ص 75، منصور، النظام القانوني للأسرة، ص 169.

يحل للرجل الدخول على الزوجة قبل استكمال باقي أ{كان الزواج، لأنه من الضروري بعد ذلك تحرير وثيقة الزواج، واتمام صلاة البركة حتى تحل المعاشرة بين الزوجين[1].

أما كتابة العقد أي وثيقة الزوا فقد استوجبت الشريعة اليهودية ضرورة كتابة العقد واعتبرته أمراً جوهرياً لأن اقامة الرجل مع المرأة بغير كتابة عقد زواج شرعي كانت ممنوعة رغم وجوه التقديس، ويعرف عقد الزواج باللغة العبرية باسم (كتوباه)، وكانت يشترط فيه أن يشتمل على ذكر لجميع حقوق وواجبات الزوجة الشرعية، وكل ما يشترطه الزوجان على بعضهما البعض مما يخالف الأصول والشرع[2]، وأما صلاة البركة فكانت تقام في النهاية وفي احتفال علني يحضره جمع من الرجال لا يقل عن عشرة، لأن التبريك والعلانية كانا أمران لازمان لإتمام الزواج، وكانت تقام في الاحتفال بعض المراسيم الدينية وتبدأ عادة بتلاوة دينية ثم يجدد الرجل يمين العهد، وبعد لك تبدأ صلاة البركة، التي كان الموثق يبدؤوها بتبريك الزوجين، ثم يبدأ بالسبع بركات[3].

وكان لاحتفال بالزواج تقاليد دينية معينة يتبعها اليهود في معظم احتفالاتهم، وكثيراً من هذه الاجراءات تعتبر من عادات القوم الذين يعيش بينهم اليهود، ففي كل مكان سكن به اليهود كانوا يقتبسون عادات جيرانهم من غير اليهود بالإضافة إلى الطقوس الدينية التي يؤدونها، وكاوا لا يرتبطون بنصوص الشريعة اليهودية في نظام الاحتفالات بالزواج ودعوة الأقارب والأصدقاء وغير ذلك، وهناك تقاليد دينية معينة يتبعها اليهود في معظم احتفالاتهم تتمثل في إقامة سرداق حيث تتم اجراءات الزواج ويقدم كأس من النبيذ يشرب منه كل من العريس والعروس في بداية الاحتفال ونهايته[4]، وكان الواعظ اليهودي يقوم من خلال الحفل بترتيل بعض الأدعية والشعر في شرف الزوج أثناء فترة المغرب والعشاء وعندما يأتي أهل العروسين إلى منزل الزوجية كان أحدهم يأخذ كأس الخمر ويقرأ البركات على النبيذ وعلى العطور وعلى قرع شجرة جوز صغيرة، وهذه البركات تسمى

---

[1] – ابن شمعون، الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية للإسرائيليين، ص 17–20، منصور، النظام القانوني للأسرة، ص 169.

[2] – أبو المجد(ليلى)، عقود الزواج ترجمة وتعليق على متن المنشا وشرح التلمود، القاهرة، 1996، ص 3–4، ابن شمعون، الأحكام الشرعية، ص 20.

[3] – ابن شمعون، الأحكام الشرعية، ص 17–20، فرج، شعار الخضر، ص 108، 110، منصور، النظام القانوني للأسرة، ص 169.

[4] – الشامي، جولة في الدين والتقاليد اليهودية، ص 4–5.

بركة العفاف[1]، وقد نصت التقاليد في معظم حفلات زواج اليهود على ضرورة تحطيم كأس النبيذ بعد أن يشرب منه العروسان، وكان اشتراك العروسين في شرب قدح واحد من النبيذ تذكرة لهما بمصيرهما المشترك، وأن معيشة كل منهما مع الآخر سوف تستمر حتى نهاية الأجل، وكان القدح الأول من النبيذ يقدم عند الاتفاق على الخطبة أو عند تقديم الشبكة، وكان موعد القدح الثاني في أثناء الاحتفال بالزوج، ويعتبر تحطيم الأقداح من أهم تقاليد اليهود التي تشير إلى أن الزجاج المحطم يعيد للأذهان ذكرى تدمير المعبد، كما يعد رمزاً لأحزانهم، ودليلاً على سعادة الزوجين وتذكرهما للصعاب التي قابلتهما في الحياة وقلقهما على مسؤوليات المستقبل[2]، وكانت الاحتفال بالزواج يستمر على مدى سبعة أيام أو أسبوعين يتم من خلالها بعض الطقوس والعادات مثل تلاوة البركات السبعة وهي بركة عصير العنب، وبركة خلق الكائنات، وبركة خلق الأنسان، وبركة خلق حواء، وبركة أن الغرض من خلقهما التوالد، وبركة العروسين، والخاتمة ذكر أورشليم أسفاً ورجاء، وكانت تقدم خلال الاحتفالات شتى أنواع الحلوى ويشارك المدعون بالرقص والغناء[3]، ويبدو أن طقوس الزواج عند اليهود في حلب قد تأثرت ببعض عادات المجتمع الحلبي من المسلمين، فقد كان اليهود يتزوجون وهم أصغر سناً من المسلمين، وتعقد خطوبة بعضهم وهم صغار جداً، في حين يخطب آخرون قبل الزواج بأشهر قليلة، وبما أن الزواج من الأقارب مسموح عندهم، إذ لم يكن الأمر كذلك تحجب العروس حسب العادات الشرقية المتبعة في حلب[4]، وبعد أن يعقد الرئيس الديني عقد النكاح، ولا يعتبر صك الزواج شرعياً إلا بتصديقه فضلاً عن سند المهر المؤخر للزوجة بمراسيم معينة[5]، يجري احتفال يحضر فيه جملة من رؤساء دينهم ويقدم الشراب والطرب، وكانت احتفالات أعراس اليهود بحلب تقام بفخامة كبيرة، ويستمر الاحتفال سبعة أيام، ويحضر الاحتفال أكبر عدد يمكن أن تتسع له الغرفة في المنزل، ويوجد مسلمات ومسيحيات بين الدعوات، وهذا يدل على اختلاط اليهود بكافة أيطاف المجتمع المحلي، وكان من الطقوس أيضاً أن تشعل أمام العروس، وهي جالسة في الإيوان، ثلاث شمعات رفيعة، وتغطى

---

[1] – Ashtor , History of The jews, p 359 الغزي، نهر الذهب في تاريخ حلب، جـ1، ص 255.

[2] – الشامي، جولة في الدين والتقاليد اليهودية، ص 5–6.

[3] – فرج، شعار الخضر، ص 111.

[4] – راسل(الكسندر وباتريك)، تاريخ حلب الطبيعي، ترجمة: خالد الجبيلي، دار شعاع لننشر، حلب، 1997، ص 255.

[5] – الغزي، نهر الذهب في تاريخ حلب، جـ1، ص 202.

بحجاب أحمر رقيق من الشاش، وتطبق جفنيها، وتطلى بشرتها عاد بالأحمر، وترتدي ثياباً من الحرير وتضع مجوهرات كثيرة، وتجلس أمها وبعض قريباتها على جانبيها، وتقف باقي النسوة وجميعهن محجبات، ويحضر العريس هو وأصدقائه من الكنيس، إلى مكان العروس في موكب يتقدمهم رجال الدين اليهود، وتتوقف الموسيقى وتبدأ مراسم صلاة العرس، والعروس ووصيفاتها واقفات، ثم يصعد العريس يقوده أبوه إلى الإيوان ويقف إلى جانب العروس الأيسر، ثم يقوم الأب بتغطية رأسيهما بالغطاء الصوفي المستخدم عادة في الصلاة، وتتم الصلاة ويقدم كأسان من النبيذ إلى رجل الدين فيشربهما ويرمي بهما على الأرض، وهذه الطقوس تختلف من بلد لآخر، ثم يضع العريس الخاتم فوق أول عقدة من سبابة العروس، ثم تقوم هي بوضعه بشكل صحيح، وفي نهاية الاحتفال يرفع الحجاب، وينزل العريس من الإيوان لتلقي التهاني ثم يرافقه أصدقاؤه الذكور في موكب إلى بيته، ثم تصل العروس مع مرافقاتها بعد فترة وجيزة وتستقبلها النسوة بالترحيب والهتاف، ثم تحتفل النسوة في غرفة منفصلة عن الرجال، وفي الليل يأخذ العريس عروسه، ويجب على الزوج أن يدعوا في ثاني يوم من زواجه عشرة من رؤساء الدين، وكانت تكاليف الزواج باهظة جداً، والاستضافة لمدة أٍبوع، وتوزع الطعمة على الفقراء[1].

وجدير بالملاحظة أن الشريعة اليهودية كانت تجيز ظاهرة تعدد الزوجات، وقد مارس اليهود هذه الظاهرة التي نص عليها التوراة، وقد مارسه ابراهيم وعيسى عليهما السلام[2]، كما جمع يعقوب بين الأختين، وكانت زوجات سليمان عليه السلام الشرعيات كثيرات بالإضافة إلى الجواري والسراري، وقد ارتبطت ظاهرة تعدد الزوجات عند اليهود بالرغبة في الانجاب، إذ كان للأبناء أهمية كبرى عندهم لأنهم كانوا يعاونون عادة رب الأسرة في رعي الغنم، ويحملون لقب رب الأسرة، لدرجة أن المرأة العاقر كانت تعطي جاريتها لزوجها لتحمل منه وتلد في حجرة سيدها، وعندئذ كان يفترض أن يكون المولود من نسل الزوجة وليس من الجارية، فراحيل دفعت جاريتها لزوجها لتحمل منه يعقوب[3]، وإن

[1] – راسل، تاريخ حلب الطبيعي، ص 255–256.

[2] – الوقاد، اليهود في مصر المملوكية، ص 314.

[3] – جلال، العقيدة الدينية والنظم التشريعية عند اليهود، ص 102–103.

الربانيون قد أبطلوا تعددية الزوجات وفقاً لأهوائهم، لكن القرائيين عادوا إلى ظاهرة تعدد الزوجات واشترطوا ما اشترطه الإسلام من عدل[1].

والحديث عن الأسرة اليهودية في العصر المملوكي يحتم علينا التعرض لموضوع الطلاق الذي يبدو أنه كان نادراً في الأوساط اليهودية، ومع ذلك ففي حالة حدوث خلافات بين الرجل وزوجته وتصبح الحياة بينهما لا تحتمل، فإن العقيدة اليهودية كانت تحث على انفصال الزوجين، فقد ذكر علماء الدين أن المنزل الذي يسوده جو من المحبة والسعادة يعتبر معبداً مقدساً، أما المنزل الذي يفتقر إلى العطف والمودة فهو مكان غير ملائم لإقامة شعائر الدين[2].

ويعتبر الطلاق في الشريعة اليهودية حقاً من حقوق الرجل يستطيع أن يوقعه بإرادته المنفردة[3]، ويمكن أن يكون أيضاً عن طريق الاتفاق بين الطرفين لا نهاء رابطة الزوجية، كما يلاحظ وجود بعض التفاوت بين شقي الشريعة اليهودية بصدد الطلاق، ففي الوقت الذي تبيح شريعة الربانيين الطلاق مهما كانت الأسباب، وكان دور القاضي في هذه الحالة يقتصر على مجرد إثباته، فإن شريعة القرائين كانت تشترط في حالة عدم الطلاق وجود اتفاق بين الطرفين عليه ضرورة وجود مسوغ للطلاق يقدره القاضي ويأخذ به[4]، كما كان للمرأة الحق في الطلاق من الرجل وبخاصة إذا تزوج عليها غدراً بها، وإذا أبى الطلاق فيقوم الشرع في رأي البعض مقام الزوج ويطلق المرأة من زوجها، على عكس الربانيين الذي لم يكن يتم الطلاق عندهم إلا عن طريق تسليم الرجل الوثيقة بيد المرأة، كما يحق للمرأة طلب الطلاق إذا قصر الرجل فيما يجب عليه شرعاً أو مرض وأزمن مرضه واستحكم ضاراً بها، أو لسوء سلوك الرجل وتعذر الحياة معه بسبب تنافر الأخلاق والطباع[5]، وكان يشترط في الزوج وقت الطلاق أن يكون عاقلاً سليم الإرادة، ليطلق وهو بعقله، لأنه لا يجوز طلاق المجنون أو الصغير لأن العبرة بالعقل والادراك، ولم يمنع

---

[1] – إدريس، التأثير الإسلامي في الفكر الديني اليهودي، ص 115.

[2] – الشامي، جولة في الدين، ص 14–15.

[3] – ابن شمعون، الأحكام الشرعية، ص 97، فرج، أحكام الأحوال الشخصية، ص 355، المراغي، الزواج والطلاق في جميع الأديان، ص 470.

[4] – منصور، النظام القانوني للأسرة، ص 346.

[55] – جلاء، التأثير الإسلامي في الفكر الديني اليهودي، ص 119.

المرض من الطلاق حتى ولو كان مرض الموت، مالم يكن مؤثراً على القوى العقلية[1]، وكان لا يجوز الطلاق في أيام السبت أو في الأعياد الدينية، كما كان الطلاق لا يصح شرعاً إلا أمام السلطة الشرعية بوثيقة وبحضرة شاهدين، وكانت مصاريف رسوم الطلاق على الرجل الذي كان عليه أداؤها معجلاً، أو على المرأة إذا شاءت[2]، وكانت وثيقة الطلاق تعتبر شرطاً لازماً لاتمام الطلاق، وفقاً لما جاء في الشريعة اليهودية[3].

ولابد من الحديث عن الوفاة عند اليهود والعادات المتبعة في الغسل والدفن في، فيروي لنا الغزي:" فمتى حضر المريض جلس عند رجليه رجلان متدينان يذكرانه بقولهما (شيماع اسرائيل أدوناي ايلو هينو أدوناي أحاد) أي اسمع يا اسرائيل الديان آلهنا الديان واحد، فإذا مات وضعوه على المغتسل المعروف عندهم باللوحوت فيغسلونه بالماء الفاتر ويدرجونه في ثوب من الكتان، ويضعونه في التابوت ويسمونه (أروت) ثم يحضر أحد أولاده وأقاربه ويقرأ عليه قديشا أي يصلي عليه صلاة الميت فإذا تم ذلك حمل التابوت بين ثلاثة أشخاص ويجب على كل من مرت به الجنازة أن يمشي معها لا أقل من أربعة أذرع ويطلب من الميت السماح فإذا وصلوا به إلى الكنيس أدخلوه وقرأ عليه أحد أقاربه قديشا آخر ثم حملوه كذلك حتى وصلوا به إلى مدفنه ودفنوه وعندها يقوم أحد الحاضرين ويبارك عليه بقوله (باروخ ديان ها ايميت) أي تبارك من شرع الحق ثم يقرأ قديشاً ثالثاً ويعود هو ومن معه من الأقارب إلى بيت الميت وفي أثناء الطريق يغسل يديه كل من حضر في الجنازة، ويقول عند غسله اياها (عينينو لورأو وياد ينو لوشا فيخو بيدام هزه) أي أعيننا ما رأت ويدينا ما سفكت هذا الدم، فإذا وصلوا إلى بيت الميت قام أحد الحاضرين إلى كل وارث للميت وخرق ثوبه من طوقه سواء كانت أنثى أم ذكراً ويقول لأولاده (باروخ ديان ها ايميت) ثم تحضر مائدة فيها أنواع الأطعمة يرسلها أحد الحاضرين ويطعمون ورثة الميت بشرط ألا يتناولوا منها ما لم يضعوا الطعام بايديهم ويباركوا لهم بقولهم (ياروخ ميناحيم ابيليم) يعني تبارك الذي يسلي الحزين، ثم إن ورثة الميت يجلسون في بيوتهم مدة سبعة أيام لا يشتغلون فيها مطلقاً ويسمونها التأبيل

---

[1] – ابن شمعون، الأحكام الشرعية، ص 100–101، المراغي، الزواج والطلاق في جميع الأديان، ص 471.

[2] – ابن شمعون، الأحكام الشرعية، ص 99–100، فرج، أحكام الأحوال الشخصية، ص 355، المراغي، الزواج والطلاق في جميع الأديان، ص 471.

[3] – فرج، شعار الخضر، ص 132.

أي الحداد وفي اليوم السابع يصنعون لروح الميت طعاماً للفقراء، وهكذا في اليوم الثلاثين بمرور تسعة أشهر وبمرور سنة[1].

أما عن نظام الطعام فقد كانت الأسرة تجتمع لتناول الطعام، وكانوا يضعون الأطعمة على قطعة من القماش تفرش على الأرض أو على صينية من الفضة أو النحاس، توضع في منتصف الحجرة أو في أحد الأركان، وكانت الأسرة تجلس حول الطعام على بعض الوسائد أو على الأرض، وقد تشابهت عادات اليهود مع عادات المسلمين في غسل الأيدي قبل الأكل حيث يقوم الخادم بسكب الماء على أيدي الحاضرين ويقوم بإعطائهم صابوناً برائحة عطرة، كما كان يقوم بإعطائهم بعض أوراق زهرة اللوتس، وكان اليهودي يبدأ طعامه بشرب نبيذ العنب، أو الكروم ويقوم كل فرد بتهنئة الآخر (بالهناء والشفاء)، ويعد الانتهاء من شرب النبيذ، كانوا يتناولون اللحوم وغالباً ما تكون لحم كباش، أو لحم طيور مطبوخة أو مقلية أو مشوية، وقد أحب يهود مصر تناول الحلوى المطبوخة ولذلك وجد على مائدة طعامهم كل أنواع الحلوى[2].

وأحياناً كانت الأسر اليهودية تتناول طعامها على مائدة وكان يطلق على الأواني التي يقدم فيها الطعام اسم الزبدية، وكانت تصنع من الفخار أو الخزف أو الفضة، كما وجدت الطاسة وهي وعاء غير عميق للشرب، وكانت تصنع من النحاس الأحمر أو الأصفر المبيض وقد كثر استعمالها في العصرين الأيوبي والمملوكي[3].

سكن اليهود في عدة أحياء في حلب بجانب أخوانهم من النصارى والمسلمين ويبدوا أنهم كانوا يتجمعون بأكثرية في عدة أماكن وكانت نسبتهم فيها أكثر من النصارى والمسلمين، نذكر منها: حي (البندرة) أو (بندرة اليهود) وملاصق له حي بحسيتا الذي كان أكثر سكانه يهود[4]، ويبدو أن سويقة علي بالقرب من حي البندرة دعيت بسويقة اليهود[5]، كما

---

[1] – الغزي، نهر الذهب في تاريخ حلب، جـ1، ص 266–267.

[2] – Ashtor , History of The jews, p 340.

[3] – Goitein, A Mediterranean society, Daily life, vol4, p, 144–146.

[4] – زريق(ثريا)، سويقة علي في حلب، مؤسسة جيردا هنكل، ألمانيا، 2019، ص10، الغزي، نهر الذهب في تاريخ حلب، جـ2، ص 199، 207.

[5] – الحلبي، كنوز الذهب في تاريخ حلب، جـ1، ص 584، الأسدي(خير الدين)، أحياء حلب وأسواقها، تحقيق: عبد الفتاح رواس قلعة جي، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، الجمهورية العربية السورية، 2006، ص 246.
زريق، سويقة علي في حلب، ص 10.

سكن اليهود في شمال باب الأربعين في منطقة سميت باسمهم (باب اليهود)، ويبدو أنه مقابل الحارة (بحسيتا) التي دعيت باسمهم حارة اليهود[1]، وقد حولت المنطقة إلى اسم (باب النصر)، بالرغم من وجود محالهم التجارية داخله، ومقابرهم خارجه[2]، كذلك هاجر عدد من يهود الأندلس سنة 898هـ/1492-1493م، من أصحاب التخصصات إلى نيابة حلب، ولا شك أن النشاط الاقتصادي الواسع الذي اشتهرت به حلب أدى إلى جذب أعداد من اليهود إليها حيث تجمعوا في درب خاص بهم سمي بعد ذلك بدرب اليهود[3].

2- الأسرة النصرانية:

ذكرت سابقاً أن اليهودية كانت تعتبر الزواج واجباً دينياً، وأن الذين يبقون عازبين يتسببون في تخلي الله تعالى عن شعبه اليهود، وقد نزلت الديانة النصرانية[4] في ظل الديانة اليهودية ومع ذلك فإن روح هذه الديانة في مجملها مستخلصة من كتبها المقدسة وتعاليم رسلها، تحمل على الاعتقاد بأنها قد رفعت نوعاً ما من قدرة المرأة، بحيث يمكن القول بأنها كانت شريعة اصلاح في هذا الشأن، والزواج عند النصارى ليس واجباً دينيا كما عند اليهود[5]، وهي تؤمن بأن الزواج سر مقدس له شرعيته وبركاته إذ منذ خلق الله تعالى الإنسان ذكراً وأنثى، وأن أهدافه السامية النسل وتعمير الكون والعون على مطالب الحياة، وقد ورد ذلك في سفر التكوين(:فخلق الله الإنسان على صورته. على صورة الله خلقه. ذكراً وأنثى خلقهم وباركهم الله. وقال لهم: أثمروا وأكثرو واملأوا الأرض....)[6].

---

[1] – ابن الشحنة، الدر المنتخب في تاريخ مملكة حلب، ص 44، 242.

[2] – الحلبي(سبط الحلبي ت 884هـ/1480م)، كنوز الذهب في تاريخ حلب، جـ1، تحقيق: شوقي شعث، فالح البكور، دار القلم العربي، حلب، ط1، 1996م، ص 558، ابن العديم، بغية الطلب في تاريخ حلب، جـ1، ص 55.

[3] – الحلبي، كنوز الذهب في تاريخ حلب، جـ1، ص 517، حمزة (عادل عبد عبد الحافظ)، نيابة حلب في عصر سلاطين المماليك، جـ2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2000، ص 227.

[4] – جدير بالذكر أن من يدعون اتباع هذه الديانة يطلقون على أنفسهم (المسيحيين) نسبة إلى المسيح ابن مريم عليهما السلام، إلا أن الباحثين يؤكدون أن تسمية (المسيحيين)، ودينهم (المسيحية) لم ترد في القرآن الكريم ولا في السنة، وإنما وردت تسمية (النصارى)، من أهل الكتاب ودينهم(النصرانية)، انظر، سدر(راسم شحدة)، تعدد الزوجات بين الإسلام وخصومه، دار الثقافة، عمان، الأردن، ط1، 2010، ص 61، الخلف(سعود بن عبد العزيز)، دراسات في الأديان اليهودية والنصرانية، مكتبة أضواء السلف، الرياض، 1997، ص 121-126.

[5] – سرور(محمد شكري)، نظام الزواج في الشرائع اليهودية والمسيحية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1979، ص 65، 68.

[6] – سفر التكوين، الاصحاح الأول، الفقرة 27-28.

الخطبة في الشرائع النصرانية عقد يتفق به رجل وامرأة على الزواج ببعضهما في أجل محدود، فهو وعد متبادل مكتوب، ويلزم لانعقاد الخطبة تراضي كل من الخاطب والمخطوبة على الخطبة، بالإضافة إلى تحديد سن الخطوبة وهي السن التي لا يجوز الخطبة قبل بلوغها وهي تختلف من طائفة إلى أخرى، سواء بالنسبة للخاطب أو المخطوبة، فهي عند الروم الأرثوذكس 17 سنة للخاطب، و15 سنة للمخطوبة،[1]، وعند الكاثوليك فليست هناك سن محددة للخطبة، ومن ثم يكفي للخاطب أن يبلغ سن التمييز (7سنوات)[2]، وإن كان الخاطب أو المخطوبة دون سن الخطوبة لم تكن الخطبة جائزة حتى لو واقف ولي نفسهم عليها، لأنه لا يوجد في الشرائع النصرانية إجبار الصغير على الزواج، ويشتر رضا كل منهما على الخطبة وعلى الزواج مع بلوغ السن المقررة، وإذا كان الخاطب أو المخطوب قد بلغ سن الخطبة، ولم يبلغ سن الرشد جازت الخطبة بتراضي الخاطبين ولكن بشرط موافقة ولي النفس لمن لم يبلغ سن الرشد منهما، وسن الرشد هي السن التي تنتهي فيها الولاية على النفس، وهي 21سنة للذكر، أو الأنثى عند الروم الأرثوذكس، و16 سنة للذكر، و14 سنة للأنثى عند الكاثوليك، ولكل من الخاطب والمخطوبة عند بلوغ سن الرشد عقد الخطبة بدون موافقة ولي النفس[3]، ولا تنعقد الخطبة بمجرد التراضي وإنما لابد من إجراء شكلي في شرائع النصارى يتلخص في قيام الكاهن بإبرامها، والكاهن يباشر ذلك بإجراءين الأول: وهو التحقق من التراضي على الخطبة وعدم وجود مانع من موانع الزواج، والثاني: القيام بطقوس دينية معينة بهدف أن تحل البركة في الخطبة، وأوجبت شريعة النصارى تحرير وثيقة للخطبة تدون فيها بيانات الخاطبين[4]، ويقوم بتحريرها كاهن الكنيسة المرخص له من الرئاسة الدينية بإتمام عقد الزواج وأن يثبت بها أسماء الخاطبين وأولياء أمورهم والشهود وموعد تحديد الزواج وقيمة المهر وشرط الوفاء به، ثم التوقيع على الوثيقة بعد تلاوتها علانية بمعرفة الكاهن من كل من الخطيبين وولي نفسهما والشهود والكاهن الذي يحررها، وخلال ثلاثة أيام من يحرر الكاهن ملخصاً لها يعلقه بالكنيسة لمدة عشر أيام تشتمل يومي أحد

---

[1] – السيد(ابراهيم عبد)، الخطبة والزواج والطلاق عند المسيحيين، مطبعة المحبة، مسطرد، قليوبية، ط3، 1999، ص 6.

[2] – سرور، نظام الزواج في الشرائع اليهودية والمسيحية، ص 90–91.

[3] – العطار(عبد الناصر توفيق)، أحكام الأسرة عند المسيحيين المصريين ومدى تطبيقها بالمحاكم، مكتبة المهتدين الإسلامية، القاهرة، ط5، 1986،ص 90–92.

[4] – العطار، أحكام الأسرة عند المسيحيين، ص 93.

بقصد إعلان الكافة وتمكين أصحاب المصلحة من الاعتراض إذا ما وجد مانع من إتمام الزواج[1]، والمعارضة في الزواج لا تجوز إلا من أشخاص معينين هم زوج لأحد المتعاقدين، إن فرض وكان أحدهما متزوجاً وأراد أن يتزوج مرة أخرى بآخر، كما تجوز المعارضة من أب لإحداهما، فإن لم يتمكن الأب من إبداء معارضته كان حق المعارضة للجد الصحيح فللأم فالجد لأم فلأرشد الأخوة الأشقاء فلأب فلأم فالأعمام فالأخوال، فأبناء الأعمام، فأبناء الأخوال، فأبناء العمات، فأبناء الخالات، وتتم المعارضة خلال العشرة الأيام التالية لإعلان ملخص الخطبة، وإذ لم يتزوج خلال سنة من تاريخ انقضاء الأسام العشرة المشار إليها أو تاريخ الفصل في المعارضة، فلا يجوز إتمامه إلا بعد تعليق جديد بالصورة السابق ذكرها، ويجوز للرئيس الديني الاعفاء من تعليق الإعلان السابق الإشارة إليه، وهذا عند الروم الأرثوذكس، أما عند الكاثوليك فيتم الإعلان بالمناداة الشفوية أثناء الصلاة ثلاثة أحاد متوالية، أو بالإعلان الكتابي فيتم بعرض إسمي الخاطب والمخطوبة على أبواب الكنيسة وإعلان الناس بإبرام الخطبة بينهما، ويظل هذا الإعلان مدة لا تقل عن ثمانية أيام يتخللها عيدان من الأعياد المقررة[2]، وتنقضي الخطبة بعدة أسباب منها: عدم توافر ركن من أركان انعقادها، أو شرط من شروط صحتها، كما لو تمت بغير رضا ولي النفس إن لزم رضاه، أو لم يباشر الخطبة كاهن، أو لم يقم الكاهن بإجراء الطقوس الدينية المقررة، وتنقضي أيضاً بوفاة الخطاب أو المخطوبة، وعند الأرثوذكس إذا توفى الخاطب فلورثته استرداد المهر، واذا توفيت الخاطبة فللخاطب أن يسترد المهر، أما الهدايا فلا ترد في الحالتين، أنما عند الكاثوليك يجب رد المهر والهدايا[3]، كما كان هناك موانع للخطبة وهي بسبب القرابة الأخوة والأخوات وأنسالهم، والأعمام والعمات والأخوال والخالات وأنسالهم، والمرض الخطير الغير قابل للشفاء[4]، ولانعقاد الزواج شروط منها موافقة طرفي العقد (رجل وامرأة)، عن طريق الإيجاب والقبول، وتحرير عقد ديني وإجراء طقوس دينية يؤديها رجل الدين علانية، وبلوغ السن القانوني للزواج 18 سنة للزوج، و15 سنة للزوجة عند الأرثوذكس، و16 سنة للزوج و14 سنة للزوج عند الكاثوليك، وهو نفسه

[1] – السيد، الخطبة والزواج والطلاق عند المسيحيين، ص 7–8.

[2] – العطار، أحكام الأسرة عند المسيحيين، ص 95–96.

[3] – العطار، أحكام الأسرة عند المسيحيين، ص 102–103.

[4] – السيد، الخطبة والزواج والطلاق عند المسيحيين، ص 9.

عندهم سن الرشد ومتى بلغه لا يحتاج إلى موافقة ولي النفس[1]، ولا يصح الزواج بالوكالة عند الأرثوذكس، ويصح عند الكاثوليك بموافقة كتابية من الرئاسة الدينية، ولما كان الزواج سراً مقدساً في شريعة النصارى فمن الطبيعي أن تصطبغ مراسيمه بالصبغة الدينية، فيجب أن يعقد الزواج بالكنيسة على يد رجل الدين المختص، وبحضور الطرفين شخصياً، أو بوكيل، وبحضور الأولياء، وحتى تتحقق العلانية لهذا الزواج يتعين أن تتم اجراءاته أمام الشهود، كما يجب على رجل الدين قبل البدء بمراسم الزواج، أن يستوثق من رضا الطرفين به ومن خلوهما من الموانع الشرعية، ثم يجري بعد ذلك مراسيم الزواج وهي طقوس دينية بحتة، تتضمن عادة الصلاة والتبريك[2].

بعد الانتهاء من مراسيم الزواج تسير العروس إلى بيت زوجها ومعهم جميع المدعوين من قبل أهلها فيمشون بها في الطريق ويسيرونها بين امرأتين وربما كان ذلك ليلاً أو قبيل الغروب، ويحمل أمامها عدة فوانيس وبعد أن تصل منزل الزوج يبدأ رجل الدين مع وهم باللباس الكنائسي بتلاوة آيات الإنجيل التي هي عقد النكاح، وتستغرق نحو ساعة من الزمن وفي ختامها يدعو لهم بالرفاء والبنين[3].

أما الطلاق في الشرائع النصرانية فهو عكس اليهود الذين يجعلونه حقاً للرجل يوقعه بعبارته، أو للمرأة في بعض الأحيان، فقد تشدد النصارى فيه، فلا يجوز الطلاق عند الأرثوذكس إلا في حالات محددة، في حين لا يعترف به الكاثوليك لأي سبب من الأسباب، ويستبدلون به صفة الانفصال الجسماني[4]، ولا تحل الرابطة الزوجية عنده إلا بالموت[5]، فقد نشأت النصرانية في بيئة يسودها الفقه اليهودي، واليهودية تجيز الطلاق، وقد أسرف اليهود في الطلاق حتى أن الربانيين منهم يذهبون إلى أنه يكفي الرجل أن يرى امرأة أجمل من امرأته ليتزوجها[6]، ويحكي العهد الجديد على لسان المسيح عليه السلام عبارة يقاوم بها فوضى الطلاق عند اليهود فيقول: (قد سمعتم أنه قيل للقدماء: لا تزن وأما أنا

---

[1] – سرور، نظام الزواج في الشرائع اليهودية، ص 90–91، السيد، الخطبة والزواج والطلاق عند المسيحيين، ص 38.

[2] – سرور، نظام الزواج في الشرائع اليهودية، ص 218–219.

[3] – الغزي، نهر الذهب في تاريخ حلب، جـ1، ص 260–261.

[4] – سرور، نظام الزواج في الشرائع اليهودية، ص 287.

[5] – العطار، أحكام الأسرة عند المسيحيين، ص 204.

[6] – العطار، أحكام الأسرة عند المسيحيين، ص 205.

فأقول لكم إن كل من ينظر إلى امرأة ليشتهيها فقد زنى بها في قلبه[1]،.....، وقيل من طلق امرأته فليعطيها كتاب طلاق. وأما أنا فأقول لكم إن من طلق امرأته إلا لعلة الزنى يجعلها تزني. ومن تزوج مطلقة فإنه يزني)[2]، وتستطرد رواية انجيل متى تقص علينا أن هذا القول لم يعجب بعض العلماء اليهود فوفود فريق منهم على المسيح عليه السلام (وجاء إليه الفريسيون ليجربوه قائلين له: هل يحل الرجل أن يطلق امرأته لكل سبب، فأجاب وقال لهم: أما قرأتم أن الذي خلق من البدء خلقهما ذكراً وأنثى، وقال: من أجل هذا يترك الرجل أباه وأمه ويلتصق بامرأته ويكن الاثنان جسداً واحداً. إذ ليسا بعد الاثنين بل جسداً واحداً. فالذي جمعه الله ال يفرقه إنسان. قالو له: فلماذا أوصى موسى عليه السلام أن يعطي كتاب طلاق فتطلق. قال لهم إن موسى من أجل قساوة قلوبكم أذن لكم أن تطلقوا نساءكم. ولكن من البدء لم يكن هكذا)[3].

أما تعدد الزوجات عند النصرانية فمن المعلوم أن المسيح ابن مريم عليهما السلام، إنما جاء بشريعة مكملة ومتممة لرسالة موسى عليه السلام، وهو ما وضحه الله تعالى في القرآن، بقوله: (وقفينا على آثارهم بعيسى ابن مريم مصدقاً لما بين يديه من التوراة وأتيناه الإنجيل فيه هدىً ونور ومصدقاً لما بين يديه من التوراة وهدىً وموعظة للمتقين)[4].

وقوله عليه السلام: (لا تظنوا أني جئت لأنقض الناموس، أو الأنبياء، ما جئت لأنقص بل لأكمل)[5]، ولما كانت شريعة موسى عليه السلام قد أباحت تعدد الزوجات، فلا تخرج شريعة عيسى عليه السلام عن ذلك وتمنع ما أباحته شريعة موسى عليه السلام، من تعدد الزوجات، فالحقيقة أن العهد الجديد يخلو تماماً من أي دليل يقطع بتحريم التعدد، وربما كان الأمر أقرب إلى الإباحة منه إلى التحريم، فلم يؤثر عن المسيح عليه السلام في أي موضع من المواضع التي تتناول فيها مسائل الزواج، والمرأة، وشؤون الأسرة أنه نهى عن التعدد، أو حذر منه، رغم علمه أن اليهود كانوا يمارسون التعدد على نطاق واسع،

---

[1] – انجيل متى، الاصحاح الخامس ، الفقرة 27–28.

[2] – انجيل متى، الاصحاح الخامس ، الفقرة 31–32.

[3] – انجيل متى، الاصحاح التاسع عشر، الفقرة 3–9.

[4] – القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية 46.

[5] – انجيل متى، الاصحاح الخامس، الفقرة، 17–18.

ويتزوجون بأعداد مختلفة، ومع ذلك لم يشر السيد المسيح عليه السلام لا من قريب ولا من بعيد إلى تحريم ذلك، وقد ذكر بعض الباحثين في حكم تعدد الأديان قائلاً: (إن العهد الجديد لم يخالف العهد القديم إلا في سبعة مواضع لا ثامن لها، ليس التعدد واحداً منها، ولوكان كذلك لشاعت به الرواية وانتشر الخبر.

ويذكر أن التعدد كان شاعاً ومنتشراً في النصرانية، من الناحية العلمية سواء بين العوام أو الخواص، فقد تزوج الإمبراطور الروماني Valentinian امرأتين في آن واحد، ثم أصدر قانوناً يبيح تعدد الزوجات في منتصف القرن الرابع الميلادي، واستمر العمل به حتى سنة 547م، حيث أصدر الإمراطور Jnstian قانوناً يقضي بتحريم التعدد، ثم ألغي فيما بعد، ثم حظر الإمبراطور الروماني Charles تعدد الزوجات مرة في الامبراطورية كلها وعاقب عليه بالإعدام[1]، وكما يذكر أن القس (مارتن لوثر) كان يطالب بإباحة التعدد باعتبار أن النصرانية الحقة لم تحرمه، وإنما حرمته الكنيسة بلا سند، ولا دليل، لا من العهد القديم ولا من العهد الجديد[2].

وكان النصارى في حلب إذا قضى المريض نحبه وتوفاه الله تعالى فإنهم يضعوه في تابوت ويحمل إلى الكنيسة ويأتي الأهل والأقارب إلى الكنيسة ليحضروا صلاة الجنازة، ثم يأتي القس فيقرأ آيات من الإنجيل، ثم يحمل النعش وهو ملفوف بحرير أسود، فإذا وصلوا به إلى اللحد صلوا عليه، ويعد أن يواروه في ترابه يصطف أهله للتعزية فأول من يمر أمامهم ويعزيهم الأسقف ثم رجال الدين ثم يتبعهم الناس، وينصرف الجمع، ثم في اليوم الثالث يعملون له في الكنيسة صلاة يسمونها الجناز، ويحسنون فيه إلى الفقراء ببعض المأكولات أو بالصدقات المالية، وهذه الصلاة يعيدها بعضهم في اليوم التاسع وفي اليوم الأربعين وفي نصف السنة وتمام السنة، ويلبسون السواد ويفرشون منه بيوتهم[3].

وكان المنزل المسيحي بمثابة الكنيسة من حيث إعداد هذه البيوت روحياً، تعليم الأطفال الصغار، فكان هناك صلاة في البيت كما في الكنيسة، وقد أشار أحد القساوسة إلى الصلاة

---

[1] – عبد المجيد(محمد نور سيد)، المسئولية الجنائية عن تعدد العلاقة الزوجية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد56، أكتوبر، 2014، ص 766–767.

[2] – السيد(زكي علي)، الزواج والطلاق والتعدد بين الأديان، د.د ط1، 2004، ص 212–214، فرحات(كرم حلمي)، تعدد الزوجات في الأديان، دار الآفاق العربية، القاهرة، 2002، ص 15.

[3] – الغزي، نهر الذهب في تاريخ حلب، جـ1، ص 262–263.

والعباد في البيت بقوله: (اخدموا المسيح بأمانة في بيوتكم)[1]، فيقوم الآباء بتعليم أطفالهم في مرحلة الطفولة الصلاة والركوع، ورشم الصليب، وأن يقدم الوالدان أنفسهم قدوة في هذا الجال، وترديد عبارات الصلاة أمام أطفالهم واصطحابهم إلى الكنيسة لتعويدهم حضور القداسات[2].

وهذا الأمر أي تعليم الأطفال في سن مبكرة ليس فقط باليهودية والنصرانية، بل نراه أيضاً عند المسلمين، فهم يعلمون أبنائهم في المنزل الصلاة ويصحبونهم معهم إلى المساجد في أوقات الصلاة، ولقد سكن النصارى في أحياء من حلب بجانب اخوانهم من المسلمين واليهود، في محلاتهم غير منفردين عنهم وكان لهم حارة باسمهم (حارة النصارى) ، وكانت بعض معابد المسلمين والنصارى متجاورة ومنها ما هو مقابل باب الآخر[3].

ثانياً: العلاقات الاجتماعية للمجتمع الآخر:

لا يمكن لأي فئة أو طائفة في أي مجتمع من المجتمعات قديماً أو حديثاً أن تبقى بمعزل عن باقي طوائف وفئات المجتمع الأخرى، لأن كل منها بحاجة الأخرى وتكمل بعضها بعضاً ضمن وجود الفوارق الاجتماعية والدينية للفئات المتعايشة، وهذا ينطبق بطبيعة الحال على حياة الميين في حلب في العصر المملوكي، فقد عاش الحلبيين يهوداً ونصارى إلى جانب المسلمين كجزء يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالكل الحلبي، إذ لم يكن هناك أية انعزال بين الجماعات ككل، وكان هناك اختلاط يومي بين هذه الجماعات، وكان التعاون المستمر قائماً بين أهالي حلب على مختلف الديانات، وهذا التعاون وصل إلى درجة المشاركة في كثير من الأعمال والمهن، والصناعات، وكان المسلمون يشاركون جيرانهم الذميين مشاركة تامة في أفراحهم واتراحهم، فقد كان جميع سكان حلب يخرجون بمناسبة الاحتفالات بيوم خميس الأرز الذي يحتفل به مرة واحدة في السنة إلى قرية روحين بجبل سمعان

[1] – نور(جون)، الزواج في المسيحية، د.د، ط1، 1999، ص 23–33.

[2] – وديع(بيشوى)، الأسرة المسيحية من الألف إلى الياء، مطابع غباشى، طنطا، ط1، 2012، ص 83.

[3] – ابن الشحنة، الدر المنتخب في تاريخ مملكة حلب، ص 82، 242، الغزي، نهر الذهب في تاريخ حلب، جـ1، ص 195.

وبها ثلاثة قبور، قبر قس بن ساعدة، و قبرا سمعان وشمعون من الحواريين[1]، كما وشارك المسلمون في بعض احتفالات النصارى ذات الطابع الديني البحت، كعيد الميلاد، وهو اليوم الذي ولد فيه السيد المسيح عليه السلام، وكان النصارى يصنعون نوعاً من العصيدة ويقولون أن من يأكلها يتقي البرد طوال العام، ويحتفلون به بإيقاد النيران ويلعبون بالجوز[2]، وشارك المسلمون النصارى أيضاً في عيد الفصح وأورد شيخ الربوة أن المسلمون يعملون الأقراص والكعك أكثر من النصارى ويخرج أهل حلب أغلبهم إلى الاحتفال به[3]، كما وشارك أهل الذمة المسلمين في أفراحهم بالأعياد، ففي عيد الفطر كان اليهود يعملون الكعك ويبيعوه للمسلمين[4]، وقد شاركت نساء اليهود في حلب في واجب العزاء بموت فتاة قُتلت لأنها رفضت زوجها، وطلقت نفسها عن طريق تلفظها بالكفر، دون أن تقصد ذلك[5]، ويظهر اختلاط اليهود بالمسلمين في حادثة 764هـ/ 1362-1363م، حين سقط اثنان سكارى من سطح منزل بحارة اليهود، أحدهما مسلم والآخر يهودي، فمات المسلم من فوره، وفقت عين اليهودي وانكسرت يده[6]، وكان النصارى والمسلمون يترددون على حارات اليهود في حلب ومحلاتهم التجارية لقضاء حاجاتهم الشرائية نظراً لشهرة اليهود في التجارة والحرف اليدوية[7].

---

[1] – ابن شداد(عز الدين محمد بن علي بن إبراهيم ت 684هـ/1285م)، الأعلاق الخطيرة في ذكر أمراء الشام والجزيرة، جـ1،ق1، تحقيق: يحيى عبارة، منشورات وزارة الثقافة الإرشاد القومي، دمشق، د.ط، 1978، ص 159، 166-167، ابن الشحنة، الدر المنتخب في تاريخ مملكة حلب، ص 94، 96.

[2] – متز(آدم)، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، جـ2، نق: محمد عبد الهادي أبو ريدة، أعد: رفعت البدراوي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط5، ص 287.

[3] – شيخ الربوة، نخبة الدهر في عجائب البر والبحر، ص 280.

[4] – ابن الحاج، المدخل، جـ1، ص 287.

[5] – أبو الفداء، المختصر في أخبار البشر، جـ4، ص 146.

[6] – ابن كثير (الحافظ أبو الفدا ت 774هـ-1373م)، البداية والنهاية، جـ13، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، ط2، 1990م، ص 301.

[7] – Lapiduus(lara- maruiu), Muslim cities in the later middle Ages, Cambridge,1967, p91.

ومن الأماكن الهامة التي كانت لإقامة العلاقات الاجتماعية الحمامات حيث كانت متخصصة لجميع سكان المدينة بطوائفهم المختلفة، فالنساء يجتمعن بطوائفهم المختلفة مسلمات ونصرانيات ويهوديات[1].

مما تقدم يلاحظ أن اندماج أهل الذمة مع المسلمين من خلال العلاقات الاجتماعية التي ربطت الطرفين تدل على سيادة جو من الهدوء والاستقرار.

ثالثاً: التعليم عند المجتمع الآخر:

الحقيقة أن المعلومات المتاحة عن التعليم لدى اليهود والنصارى في العصر المملوكي قليلة، لدرجة أنه لا يمكن سوى إعطاء صورة عامة عن هذا الموضوع من خلال ما ورد في ثنايا الصفحات.

لم تكن الحياة العلمية في العصر المملوكي قاصرة فقط على التعليم الإسلامي، وإنما شاركت طوائف اليهود والنصارى بقدر معين من التعليم، فكان لهم مكاتبهم الخاصة لتعليم أبنائهم، حيث يتم فيها تعليم الأطفال أصول دينهم، وبعض القصص الدينية وربما كانوا يحفظون شيئاً من كتبهم المقدسة، بالإضافة إلى تعلم القراء والكتابة وعلم الحساب، وكانت هذه المكاتب شبه مشتركة إذ يمكن للأطفال المسلمين دخولها والدراسة فيها[2].

اهتم اليهود بتعليم أطفالهم، إذ كان التعليم لديهم ضرورة هامة فقد كان الآباء حريصين كل الحرص على إرسال أطفالهم إلى مكاتب التعليم التي غالباً كانت ملحقة بدور العبادة، كما كان هناك أوقافاً مرصودة للصرف على شؤون التعليم وشؤون اليهود الدينية[3]، والكنائس[4]، وكان يطلق على المكان الذي يتعلم فيه الأطفال اسم الحيدر وجمعه حداريم، بمعنى غرفة أو حجرة، وقد استخدمت اللفظة مجازاً بمعنى الكتاب أو المكتب عند

---

[1] – ابن الحاج، المدخل، جـ2، ص 172، معوض(منصور محمد بعد الرزاق)، الحمامات العامة بمدينة حلب، منذ بداية العصر الأيوبي وحتى نهاية العصر المملوكي، المكتب العربي، القاهرة، ط1، 2014، ص 177، 198.

[2] – محمود(عبد الغني)، التعليم في مصر زمن الأيوبيين والمماليك، دار المعارف، القاهرة، ص 118.

[3] – السخاوي(شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن ت 902هـ/1496م)، التبر المسبوك في ذيل السلوك، جـ1، تحقيق: نجوى مصطفى كامل، لبيبة ابراهيم مصطفى، راجعه: سعيد عبد الفتاح عاشور، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، د.ط، 2002م،ص 101–102.

[4] – الغزي، نهر الذهب في تاريخ حلب، جـ2، ص 212.

المسلمين، وكانت عبارة عن حجرة أو غرفة تخصص في أحد المنازل ليتعلم فيها الصبيان، ويبدو أن هذا الكتاب أو الحيدر قد مَرّ بمراحل سابقة قبل أن يعرف بهذا الاسم، إذ أنه في عصر التلمود كان يسمى بيت ربان بمعنى مدرسة الأستاذ أو أطفال الأستاذ، ولم يطلق عليه حيدر إلا في فترة متأخرة[1]، كما كانوا يمرون بمراحل تعليمية طبقاً لأعمارهم، فقد كانت المرحلة الأولى تبدأ في سن الخامسة أو السابعة يتعلم فيها الطفل قراءة الأحرف وكتابتها حتى يستطيع قراءتها بسهولة، وكانت تستعمل الأساليب الجذابة في تلوين الأحرف بألوان مختلفة وتمثيلها برسومات جميلة حتى يقبل عليها الطفل بسعادة وسرور[2]، ويتعلم الطفل في المرحلة الأولى آيات من التوراة شفوياً يتم حفظها بواسطة التكرار، ثم تبدأ مرحلة تعليم وحفظ قوانين التوراة (المنشا) إلى سن العاشرة، ثم بعدها يتدرب الطفل على بعض قواعد اللغة العربية والعبرية بالإضافة إلى الخط العربي والعبري والحساب والأناشيد الدينية[3]، وفي سن الخامسة عشرة يصل إلى مرحلة تعليم التلمود وقراءته حتى يستوعب الطالب ما فيه من الآيات ويتأثر بها، وفي سن الثامنة عشر يتعمق أكثر في دراسة التلمود والتفكر في آياته وأقواله حتى لا يستطيع نسيانه[4].

أما عن اللغة المستخدمة في التعليم فقد كانت اللغة العربية، فقد كانت اللغة العربية تستخدم في المجالات العلمية وفي ترجمة التوراة والتلمود ودراسة قواعد اللغة العبرية[5]، في حين بقيت اللغة العبرية مرتبطة إلى حد كبير بالتراث الديني والعقائدي لليهود، فقد كان أغلب الشعر اليهودي يكتب بالعبرية[6]، وكان التدريس يتم في الكنيس أو في منزل المعلم أو في منزل الوالدين[7]، أو في المدرسة[8].

---

[1] – الوقاد، اليهود في مصر، ص 335.

[2] – Stillman(Norman), The jews of Arb lands, Philadelphia: the jewish publication society of America, 1979, p 266, Goitein, A Mediterranean society, vol2, p 178.

[3] – Goitein(S.D), Studies in Islamic History and Institutions, leiden: E.J,Brill,2nd ed, 1968, p252, Stillman, The jews of Arb lands, Philadelphia, p 226

[4] – Stillman, The jews of Arb lands, Philadelphia, p 226.

[5] – Goitein(S.D),Jews and Arabs their contacts through the Ages, New york: Schooken books Jnc, 5th printing, 1970, p 132.

[6] – قاسم، أهل الذمة، ص 157.

[7] – Goitein, A Mediterranean society, vol2, p 185.

وكان التعليم يواجه مشكلة غلاء أسعار الكتب لأنها كانت تنسخ بالخط اليدوي، ولذلك فقد كانت هدية الطفل اليهودي المولود نسخة من التوراة، كما كان يهدى للكنيس أو المعبد نسخى كثيرة من التوراة لتعليم الأطفال اليتامى، وكان الطلاب يمرنون على قراءة القطعة من أعلى إلى أسفل من أسفل إلى أعلى ومن الجوانب ليشترك أكثر من طالب عند القراءة فكل أربعة طلاب أو أكثر كان باستطاعتهم استعمال نفس اكتاب عند القراءة، وهذا يشابه نظام التعليم عند المسلمين من خلال تقسيم الطلاب إلى حلقات أو مجموعات، وكان لاس الطلاب لباساً محتشماً، وخاصة في درس الدين، وكان التربان (العمامة) شائعاً في ذلك الوقت[1]، وكانت أجرة المعلم تدفع أسبوعياً بمقدار نصف درهم على الطالب، وإذا كان ثلاثة أخوة أو أكثر في نفس المدرسة يهمل لهم تخفيض، وكانت الأجرة تدفع يوم الخميس، فقد كان في ميزانية الأسرة اليهودية ما يسمى (بخميس المدرسة)، وذلك لكي يتمكن المعلم من شراء لوازم السبت، وإلى جانب راتبه، كانت ترسل إليه الهدايا في المناسبات والأعياد[2].

وقد جرت العادة أن يلحق الكتاب أيضاً بالمعبد حيث تقع قاعة الصلوات، أو يخصص له إحدى غرف المعبد، وكان الأطفال من الذكور يقضون معظم اليوم في الكتاب ولا يسمح لهم بإجازات إلا في أيام السبت والأعياد والعطلات الرسمية، وكان المعلمون يقومون بتشجيع الأطفال على الدراسة، عن طريق تقديم بعض الهدايا لهم أيام السبت والأعياد، بالإضافة إل إعطائهم بعض الفاكهة والملابس الجديدة، أما فيما يتعلق بتعليم البنات فقد كانوا يأخذن قسطاً من الثقافة وخاصة في الشؤون الدينية، وكان يتم التعاقد مع المعلمين من أجل تعليم البنات الصلوات وبعض التفسيرات باللغة العربية، وكان أجر المعلم ضئيلاً بالقياس إلى العدد الضخم من الأطفال، الذين كان يتولى مهمة تدريسهم وتعليمهم لذا كانت مهنة التعليم من المهن الشاقة في ذلك الوقت[3]، وكان اليهود في حلب يرسلون أولادهم إلى التعلم في الكنيس أو المعبد والمدارس، أو ما يعرف ببيت الدين، تكون هذه الأماكن التي يرتادها الأطفال اليهود ضمن حاراتهم ومناطق سكنهم كالكنيس والمدرسة

---

8 – Adler(Elkhan Nathan), Jewsih Travellers, London: published by George Rout ledge and Sons, L.t.D, broad way house, Carter lane, p 139.

1 – Goitein, A Mediterranean society, vol2, p 182.

2 – Goitein, A Mediterranean society, vol2, p 187.

3 – Ashtor, History of The jews, II, p, 247-248.

في بحسيتا[1]، وغيرها من الأماكن الأخرى، وفي سنة 727هـ/1326-1327م، تم تحويل معبد لليهود إلى مدرسة وذلك لأن صوت اليهود كان يعلو منها[2].

أما التعليم عند النصارى فكان الطفل يتلقى علومه في المكاتب الخاصة بهم، وكانت تشمل على مبادئ الديانة النصرانية وبعض القصص الدينية فضلاً عن مبادى اللغة العربية وبعض العلوم التي برع فيها النصارى واكتسبت مكاتبهم شهرة بسببها مثل الحساب[3]، وكان سبب ازدهار التعليم عند النصارى كثرة الكنائس والأديرة الخاصة بهم، والمخطوطات التي بها، فقد احتوت كنائس حلب على كثير من المخطوطات في مختلف العلوم[4]، فكان لهذه الكنائس والأديرة دور تعليمي فضلاً عن دورها الديني، فأتى إليها أبناء الطوائف الأخرى لتلقي العلوم على أيدي رجال الدين، الذين رحبوا فيها بطلاب العلم حتى لو كان يتبعون مذهباً دينياً آخر، وبالنسبة لنظام التعليم في المدرسة فقد كان هناك نظامان، (داخلي) داخل الأديرة و(خارجي) خارج الأديرة، فالداخلي يخص أهل الدير أنفسهم، وأما الخارجي فهو منفصل عن الدير للخارجين، وكانت يتم في مدارس الأديرة تعليم المرشحين للكهنوت قوانين الرهبنة والتفه بها ومعرفة التزامات النذور إلى جانب تعليمهم مبادئ النحو والصرف بالإضافة إلى المنطق والفلسفة، أما المدارس الخاصة لغير أهل الدير فكان التلاميذ يدرسون فيها مبادئ النحو والصرف والموسيقى والخط، والحساب[5]، الذي كان من أهم العلوم التي يهتمون بها، ولذلك اشتهروا بتعليم الحساب بل بالتقدم على المسلمين في هذا العلم[6]، لذلك كان بعض المسلمين يخرجون أولادهم من كتاتيب المسلمين ويرسلونهم إلى المعلمين النصارى حتى يتعلموا الحساب[7]، أو

---

[1] – الغزي، نهر الذهب في تاريخ حلب، جـ2، ص 210-211.

[2] – الحلبي(سبط الحلبي ت 884هـ/1480م)، كنوز الذهب في تاريخ حلب، جـ1، تحقيق: شوقي شعث، فالح البكور، دار القلم العربي، حلب، ط1، 1996م، ص 334.

[33] – قاسم، أهل الذمة، ص 134.

[4] – دي طرازي(الفيكنت فيليب)، خزائن الكتب العربية في الخافقين، دار الكتب، لبنان، ص 472.

[5] – شطناوي(منتصر محمود صيتان)، التربية والتعليم في بلاد الشام في دولة المماليك البحرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، 2008، ص 96.

[6] – قاسم، أهل الذمة، ص 134.

[7] – ابن الحاج، المدخل، جـ2، ص 326.

يأتوا بهم إلى منازلهم حيث لم تكن الديانة عائقاً بالنسبة لمزاولة المعلم هذه المهنة[1]، وكان أغنياء النصارى يستقدمون معلمين لمنازلهم لتعليم أبنائهم الحساب[2]، وكانت لغة التعليم عند النصارى اللغة العربية[3].

[1]– جيدة(أحمد خالد)، المدارس ونظام التعليم في بلاد الشام في العصر المملوكي، المؤسسة الجامعية، بيروت، ط1، 2001، ص 77–78.

[2] – قاسم، أهل الذمة، ص 134.

[3] – شطناوي، التربية والتعليم، ص 96.

الفصل الرابع

الحياة الاقتصادية عند المجتمع الآخر في حلب في العصر المملوكي

الفصل الرابع

الحياة الاقتصادية عند المجتمع الآخر في حلب في العصر المملوكي

أولاً: تعريف الاقتصاد لغةً واصطلاحاً:

الاقتصاد لغةً: من القَصْد والقصد استقامة الطريق، والاقتصاد فيما له طرفان، إفراط وتفريط، وفي النفقة الإسراف والتقتير، واقْتَصَدَ في النفقة أي لم يسرف ولم يقتر[1].

الاقتصاد اصطلاحاً: وهو علم يُعنى بتدبير الثروات والأموال، سواء كانت فردية أم جماعية، من حيث الادخار، والتنمية، والتوزيع، بأسلوب قائم على الاستقامة والتوازن، متجنباً الإفراط والتفريط، والإسراف والتقتير، والمغالاة والتقصير[2]، ويتناول هذا العلم كل ما يتعلق بالثروة، والمال، من طرق التكسب، والتملك، والإنفاق، إلى قضايا الإنتاج والاستثمار، والانتفاع بالخدمات، كما يبحث في أحوال الغنى والفقير ومسبباتهما[3].

ثانياً: الزراعة عند المجتمع الآخر في حلب:

مارس المجتمع المحلي في حلب النشاط الزراعي، وشارك فيه أهل الذمة من النصارى واليهود، إلا أن حضور اليهود في هذا المجال كان محدوداً نسبياً نتيجة توجههم بصورة أكبر نحو الصناعة والتجارة، كما كانت غالبية الأراضي الزراعية التي امتلكها أهل الذمة تابعة في الأصل للكنائس والأديرة، التي تولّت زراعتها وإدارتها بشكل مباشر.

وقد أورد عدد من المؤرخين والرحالة والجغرافيين إشارات إلى كثرة الأراضي الزراعية والبساتين التابعة للمؤسسات الكنسية والمحيطة بالأديرة، ومن أبرز الأمثلة على ذلك دير مار ماروثا، الكائن خارج مدينة حلب على سفح جبل الجوشن، إذ كانت تحيط به بساتين ومباقل مزدهرة، وتُزرع فيه أنواع متعددة من الأزهار، مثل النرجس والبنفسج

---

[1] – مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط4، 2004، ص 738.

[2] – عمارة(محمد)، قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية، دار الشروق، بيروت، ط1، 1993م، ص 59.

[3] – الشرباصي(أحمد)، المعجم الإسلامي الاقتصادي، دار الجيل، د.م، د.ط، 1981م، ص 36.

والزعفران[1]، كما أشاروا إلى دير) محلى) الواقع بالقرب من المصيصة، والذي اشتهر بزراعة أشجار التفاح في أراضيه[2].

كما انتشرت في ضواحي حلب قرى ذات أغلبية نصرانية، كان سكانها يعتمدون على الزراعة بوصفها نشاطهم الرئيس، ومن أبرزها قريتا كفردبين والمزربان، اللتان عُدّتا من القرى الزراعية الكبيرة في المنطقة[3]، وقد ذكر ياقوت الحموي أن قرية (عمّ)، الواقعة بين حلب وأنطاكية، كانت بلدةً خصبةً غنّاء، تكثر فيها العيون الجارية والأشجار المتقاربة، وكان جميع سكانها من النصارى، مما يعكس الطابع الزراعي الذي ميّز تلك التجمعات السكانية[4].

أسهمت الأراضي المملوكة لأهل الذمة، إلى جانب الأراضي الموقوفة على الكنائس والأديرة والبساتين التابعة لها، في إنتاج طيف واسع من المحاصيل الزراعية التي اشتهرت بها مدينة حلب، ومن الزراعات التي أولى أهل الذمة اهتماماً خاصاً بها زراعة الكروم، لارتباطها بصناعة الخمر والنبيذ، وهي من الصناعات التي برع فيها اليهود والنصارى في حلب والمناطق التابعة لها[5]، كما تكشف بعض الصناعات القائمة آنذاك، وفي مقدمتها صناعة الصابون المعتمدة على زيت الزيتون[6]، عن مدى انخراط أهل الذمة في زراعة أشجار الزيتون. وقد اشتهرت عدة مناطق بإنتاج الزيت، من أبرزها سرمين[7]، حبل سمعان[8]، الجبل الأعلى[9]، ومعرة مصرين[10]، وأشار ابن الشحنة إلى وفرة إنتاج الزيت في

---

[1] – ابن فضل الله العمري(شهاب الدين أحمد بن يحيى ت749هـ/1349م)، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، جـ1، تحقيق: كامل سليمان الجبوري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2010، ص 368، الحموي، معجم البلدان، جـ2، ص 531، الزيات(حبيب)، الديارات النصرانية في الإسلام، دار المشرق، بيروت، ط4، 2010، ص 32.

[2] – ابن فضل الله العمري، مسالك الأبصار، جـ1، ص 367.

[3] – ابن الشحنة، الدر المنتخب في تاريخ مملكة حلب، ص 167، 171.

[4] – الحموي، معجم البلدان، جـ4، ص 157.

[5] – الغزي، نهر الذهب في تاريخ حلب، جـ1، ص 107.

[6] – الغزي، نهر الذهب في تاريخ حلب، جـ1، ص 171.

[7] – ابن بطوطة(محمد بن عبد الله اللواتي ت 779هـ/1377م)، تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، جـ1، تحقيق: محمد عبد المنعم العريان، بيروت، دار إحياء العلوم، ط1، 1987، ص 85، القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا ، جـ4، ص 126.

[8] – ابن العديم، بغية الطلب في تاريخ حلب، جـ1، ص 417.

[9] – ابن العديم، بغية الطلب في تاريخ حلب، جـ1، ص 422.

نواحي نيابة حلب، إذ قال:" وبلد الأتارب وارتاح إلى نحو جبل السماق مثل بلد فلسطين في كثرة الزيتون ولها ارتفاع جليل من الزيت"[1]، كما كان زيت الزيتون يُخزَّن في مدينة حلب داخل جباب[2] كبيرة[3]، الأمر الذي يعكس حجم الإنتاج وأهمية هذه المادة في النشاط الاقتصادي والحياة اليومية آنذاك.

ولا يبدو أن أراضي أهل الذمة في حلب اقتصرت على زراعة الكروم والزيتون فحسب، بل امتدت لتشمل سائر المحاصيل الزراعية التي عُرفت بها بلاد الشام عموماً، بما يعكس الدور المهم الذي اضطلع به أهل الذمة في تنشيط الإنتاج الزراعي المحلي والإسهام في رفد الحياة الاقتصادية في المنطقة آنذاك.

ثالثاً: مهن وصناعات المجتمع الآخر في حلب:

قبل الخوض في الحديث عن المهن والصناعات في مدينة حلب خلال العصر المملوكي، لا بد من الوقوف على تعريف بعض المصطلحات المرتبطة بهذا المجال:

- **الحِرفة** :هي جهة الكسب التي يعتمد عليها الصانع في رزقه[4]، وتشمل الزراعة والصناعة والتجارة وسائر وسائل المعيشة[5].
- **الصناعة** :هي حرفة الصانع، وتشير إلى كل علم أو فن مارسه الإنسان حتى أتقنه وأصبح مصدراً لرزقه[6].

---

[10] – ابن العديم، بغية الطلب في تاريخ حلب، جـ1، ص 133، ابن الشحنة، الدر المنتخب في تاريخ مملكة حلب، ص 149.

[1] – ابن الشحنة، الدر المنتخب في تاريخ مملكة حلب، ص 149.

[2] – الجباب: مفردها جب، وهي البئر الواسعة، انظر، مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ص 104.

[3] – متز(آدم)، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، جـ2، نق: محمد عبد الهادي أبو ريدة، أعد: رفعت البدراوي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط5، د.ت، ص 310.

[4] – ابن منظور(جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي بن أحمد بن حبقة ت711هـ/1311م)، لسان العرب، مج2، جـ10، تحقيق: عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، ط1، 1981م، ص 839.

[5] – مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ص 167.

[6] – مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ص 525.

- **العمل** :يدل على المهنة والفعل، وجمعه أعمال[1]،
- **المهنة** :تعني الحذق والتمكن من الخدمة أو العمل[2].

شارك النصارى واليهود في حلب، شأنهم شأن سائر فئات المجتمع، في ممارسة مختلف المهن والحرف والصناعات طلباً للرزق والمعاش، وقد شهدت المدينة خلال العصر المملوكي ازدهاراً ملحوظاً في القطاع الصناعي، نتيجة تضافر عدة عوامل، من أبرزها توافر المواد الأولية[3]، ورؤوس الأموال[4]، والأيدي العاملة الماهرة[5]، إلى جانب وجود أسواق داخلية وخارجية لتصريف المنتجات[6]، فضلاً عن اهتمام الدولة المملوكية بتشجيع الصناعات والحرف وتطويرها[7].

وقد تركز جانب مهم من النشاط الصناعي في حلب في أيدي التركمان والنصارى واليهود[8]، وكان لليهود بوجه خاص حضور بارز في هذا المجال، إذ شاركوا المسلمين في ممارسة العديد من الحرف والصناعات[9]، وانعكس هذا النشاط المهني على التكوين العمراني للمدينة، حيث اقترنت أسماء بعض الحارات بالحرف التي اشتهرت بها، مثل

---

[1] – الفيروز آبادي(مجد الدين ابي الطاهر محمد بن يعقوب ت 817هـ/1415)، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب التراث في مؤسسة الرسالة، اشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط8، 2005م، ص 1036، ابن منظور، لسان العرب، مج4، جـ35، ص 3107.

[2] – الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ص 1236.

[3] – علي(محمد كرد)، خطط الشام، جـ4، مطبعة الترقي، دمشق، د.ط، 1926، ص 218.

[4] – الشلي(فيصل)، بلاد الشام في ظل الدولة المملوكية اثانية، دار الزمان، دمشق، ط1، 2009، ص 131، الزيدي، العصر المملوكي، ص 234.

[5] – الطراونة(مبارك)، الحياة الاجتماعية في بلاد الشام في عصر المماليك الجراكسة، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2010، ص 147.

[6] – بني حمد (فيصل)، دراسة لتاريخ بعض أنواع الصناعات في بلاد الشام في العصر المملوكي، مجلة العصور، دار المريخ للنشر، الرياض، مج15، ج2، 2005، ص 69.

[7] – الشلي، بلاد الشام في عصر المماليك، ص 131.

[8] – المدني(زياد عبد العزيز)، مدينة حلب في العصر المملوكي الثاني من خلال كتاب الدر المنتخب في تكملة تاريخ حلب، رسالة ماجستير غير منشورة، بإشراف الدكتور مصطفى الحياري، الجامعة الأردنية، عمان، ص 219.

[9] – ابن الحنبلي(محمد بن ابراهيم بن يوسف الحلبي ت 971هـ/1563م)، در الحبب في تاريخ أعيان حلب، جـ2، ق1، تحقيق: محمود محمد الفاخوري، يحيى زكريا عيارة، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ص 19.

حارة الباغين، وحارة المصابين، وحارة الزجاجين، وغيرها[1]، وفي ضوء هذا الواقع الاقتصادي، يمكن تصنيف الصناعات التي عُرفت بها حلب إلى الفئات الآتية:

1- الصناعات النسيجية:

شهدت الصناعات النسيجية في حلب خلال العصر المملوكي ازدهاراً ملحوظاً، مستفيدةً من توافر المواد الأولية اللازمة، وفي مقدمتها الحرير[2]، ولم يكن هذا الازدهار ظاهرة عارضة، بل جاء نتيجة انتشار تربية دودة القز وزراعة أشجار التوت على نطاق واسع، ولا سيما في مدينة منبج التابعة لنيابة حلب. وقد اكتسبت منبج شهرة خاصة في هذا المجال، إذ عُرفت بإنتاج نوع من الأقمشة عُرف باسم "الثياب المنبجية"[3]، حتى غدا هذا الاسم دالاً على جودة المنتج ومكان منشئه في آن واحد.

ولم تنفرد منبج بهذا النشاط الصناعي، إذ اشتهرت أنطاكية كذلك بصناعة الحرير، لتشكّل مع حلب ومنبج مراكز رئيسة لإنتاج الأقمشة الفاخرة[4]، وقد تولّت المصانع الصغيرة والورش الحرفية إنتاج أنواع متعددة من المنسوجات المزخرفة والملونة، من أبرزها الثياب المخملية الحمراء[5]، والخضراء والزرقاء[6]، والعباءات، والمناديل المقصبة، والأزر المقصبة، فضلاً عن الملاحف الحريرية المقصبة التي امتازت بجمعها بين جودة النسيج وروعة الزخرفة[7].

ويعكس هذا التنوع في المنتجات النسيجية مستوىً متقدماً من المهارة الحرفية ودقة الصنعة، فضلاً عن الذوق الفني الرفيع الذي تميزت به حلب آنذاك، الأمر الذي جعل من منسوجاتها سلعاً مرغوبة في الأسواق المحلية والخارجية على حد سواء.

---

[11] – ابن الشحنة، الدر المنتخب في تاريخ مملكة حلب، ص 242.

[2] – الغزي، نهر الذهب في تاريخ حلب، جـ1، ص 101–102.

[3] – ابن الشحنة، الدر المنتخب في تاريخ مملكة حلب، ص 228، القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا ، جـ4، ص 127.

[4] – علي، خطط الشام، جـ4، ص 227.

[5] – ابن اياس(محمد بن أحمد الحنفي ت930هـ/1524م)، بدائع الزهور في وقائع الدهور، جـ1، ق2، تحقيق: محمد مصطفى، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط1، 1975، ص 598.

[6] – حمزة، نيابة حلب في عصر سلاطين المماليك، جـ2، ص204.

[7] – الغزي، نهر الذهب في تاريخ حلب، جـ1، ص 101–102.

ولم تقتصر الصناعات النسيجية في حلب على إنتاج الأقمشة الحريرية، بل امتدت لتشمل صناعة المنسوجات القطنية[1]، التي شهدت ازدهاراً ملحوظاً في عدد من مناطق نيابة حلب. فقد اشتهرت مدينة سرمين بصناعة الثياب القطنية، ويؤكد الرحالة ابن بطوطة ذلك في وصفه للمدينة بقوله:" ويصنع بها ثياب قطن حسان"[2]، كما برزت كورة الحفّة، الواقعة إلى الغرب من حلب، بإنتاج نوع مميز من الأثواب عُرف باسم "الثياب الحفّية" نسبةً إلى المنطقة التي اشتهرت بصناعته[3]، ولم تقتصر هذه الصناعة على هاتين المنطقتين، بل سُجلت أنشطة مماثلة في بغراس وغيرها من القرى والبلدات التابعة لنيابة حلب[4]، مما يدل على انتشار صناعة المنسوجات القطنية واتساع نطاقها في المنطقة، وقد مرت صناعة المنسوجات القطنية بعدة مراحل متتابعة ودقيقة، بدأت بتهيئة القطن وإعداده لعمليتي الغزل والنسج، ثم ندفه[5]، وتنقيته من الشوائب، قبل نقله إلى سوق الغزل، حيث تولّى الغزالون تحويله إلى خيوط قطنية، وبعد ذلك كانت هذه الخيوط تُسلَّم إلى الحائكين لنسجها وتحويلها إلى أنواع متعددة من المنسوجات ذات الأشكال والاستعمالات المختلفة[6]، وعقب الانتهاء من عملية النسج، كانت الأقمشة تُصبغ باستخدام أصباغ ثابتة مستخلصة من مواد طبيعية، كالخل[7]، وقشر الرمان[8]، داخل المصابغ المنتشرة في نيابة حلب، ومن أشهرها مصبغة حلب التاريخية. وتعكس هذه المراحل المتعاقبة ما بلغته هذه الصناعة من تنظيم ودقة، فضلاً عن الخبرة الفنية التي تميز بها الحرفيون العاملون فيها[9].

---

[1] – القزويني، آثار البلاد وأخبار العباد، ص 208، الغزي، نهر الذهب في تاريخ حلب، جـ1، ص 101.

[2] – ابن بطوطة، تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، جـ1، ص 85.

[3] – الحموي، معجم البلدان، جـ2، ص 276.

[4] – ابن بطوطة، تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، جـ1، ص 91.

[5]– الشيزري(عبد الرحمن بن عبد الله بن نصر ت 590هـ/1194م)، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2003م، ص 249.

[6] – لابيدوس(ايرا)، مدن اسلامية في عهد المماليك، نقله للعربية: علي ماضي، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1987، ص 6، ابن الحنبلي، در الحبب في تاريخ أعيان حلب، جـ2، ق1، ص 285.

[7] – ابن بسام(محمد بن أحمد ت 626هـ/1228م)، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، تحقيق: حسام الدين السامرائي، مطبعة المعارف، بغداد، 1968م، ص 128.

[8] – الغزي، نهر الذهب في تاريخ حلب، جـ1، ص 129.

[9] – الحلبي، كنوز الذهب في تاريخ حلب، جـ1، ص 427، 441، ابن الحنبلي، در الحبب في تاريخ أعيان حلب، جـ2، ق2، ص 595، ابن الشحنة، الدر المنتخب في تاريخ مملكة حلب، ص 242.

وقد خضعت الصناعات النسيجية لرقابة مشددة من جهاز الحِسبة في العصر المملوكي، الذي عني بضبط جودة المنتجات وضمان الأمانة في المعاملات التجارية، ووضع مجموعة من الضوابط والتعليمات التفصيلية للحد من مظاهر الغش داخل العمليات الصناعية، ويمكن تلخيص أبرز هذه الضوابط فيما يلي:

1. عدم صباغة حرير القز قبل تبييضه، منعاً لتغير لونه لاحقاً وضمان ثبات الصبغة وجودتها.
2. منع خلط الحرير الشامي بالحرير البلدي، تفادياً لتسويقه على أنه شامي المنشأ بما يشكل نوعاً من التدليس في الأصل والجودة[1].
3. حظر إضافة مواد مثل النشاء أو السمن أو الزيت إلى الحرير بهدف زيادة وزنه وبيعه بسعر أعلى بصورة غير مشروعة.
4. اشتراط استخدام الخل الجيد في صباغة الحرير أو القطن الأحمر، لضمان ثبات اللون وتحسين جودة الناتج النهائي.
5. منع وجود الحناء داخل حوانيت الصباغة، خشية استخدامها في عمليات تلوين غير نظامية أو مضلل[2].

أما في صناعة القطن، فقد فرضت الإدارة الرقابية عدداً من القواعد الدقيقة التي هدفت إلى ضبط الجودة ومنع صور الغش والتلاعب، ويمكن إبراز أهمها فيما يأتي:

6. حظر خلط القطن القديم بالجديد، وكذلك منع مزج القطن الأحمر بالأبيض، لما في ذلك من تضليل للمشترين والإضرار بجودة النسيج النهائي.
7. إلزام القطانين بعمليات ندف متكررة لتنقية القطن من القشور السوداء والحب المكسور، إذ إن بقاء هذه الشوائب يؤدي إلى زيادة الوزن دون وجه حق ويؤثر سلباً في جودة المنتج.
8. التنبيه إلى خطورة بقاء حب القطن في المصنوعات النهائية، مثل الجُبَب والألحفة، لما قد يسببه من أضرار لاحقة عند تعرضها للغسل أو الدق، إذ قد يؤدي ذلك إلى

---

[1] – ابن الأخوة(محمد بن محمد بن أحمد القرشي ت 729هـ/1329م)، معالم القربة في أحكام الحسبة، تحقيق: محمد محمود شعبان، صديق أحمد عيسى المطيعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، 1976م، ، ص 223.

[2] – ابن بسام، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 128.

تلفها أو تعرضها للقرض من قبل الفئران، وقد رُتِّبت عقوبات على المخالفين للردع والعبرة[1].

9. التحذير من خلط الألياف النظيفة (الصفايا) بما يُلتقط من الجدران أو من أسفل البسط، لما في ذلك من تشويه لجودة القطن وخفض قيمته.
10. منع وضع القطن الرديء في أسفل الكُبّة وتغطيته بطبقة من القطن الأبيض النقي، وهي حيلة كان المحتسبون يكشفونها باعتبارها من صور الغش الخفية التي لا تظهر إلا في مراحل الغزل.
11. التشديد على عدم وضع القطن المنفوش أو المنْدوف في أماكن رطبة أو ندية، إذ يؤدي ذلك إلى زيادة وزنه بشكل مؤقت ثم نقصانه عند الجفاف، وهو أسلوب من أساليب الغش التي لجأ إليها بعض أصحاب الحرف[2].

وتعكس هذه الضوابط مدى دقة الرقابة الحِسبية وحرصها على حماية المستهلك وضبط معايير الجودة في الصناعة القطنية خلال العصر المملوكي.

أما في مجال صناعة الحرير، فقد برع اليهود في مختلف مراحل الإنتاج، بدءاً من تفكيك الغزل، مروراً بعمليات النسج، ووصولاً إلى مرحلة الصباغة، ويُرجَّح أن اكتسابهم لهذه المهارة يعود إلى اتصالاتهم التجارية المبكرة مع الصين، فضلاً عن توفر تربية دودة القز في البيئة المحلية، الأمر الذي أتاح لهم مورداً مستقراً من المواد الأولية، وأسهم في تعزيز خبرتهم وتخصصهم في هذا القطاع الصناعي[3].

أما المنسوجات الصوفية، فقد عرفت رواجاً واسعاً في نيابة حلب خلال العصر المملوكي، مستفيدة من وفرة مادة الصوف في المنطقة، وقد مرت هذه الصناعة بعدة مراحل متتابعة، بدأت بجمع الصوف وغسله وتنقيته من الأوساخ والشوائب، ثم غزله وتحويله إلى خيوط، لتُنسج بعد ذلك إلى قطع قماش[4]، تُرسل لاحقاً إلى المصابغ لإتمام عمليات

---

[1] – ابن بسام، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 76.

[2] – الشيزري، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 249، ابن الأخوة، معالم القربة في أحكام الحسبة، ص 225.

[3] – جلو(خضر الياس)، اليهود في المشرق الإسلامي، صفحات للدراسات والنشر والتوزيع، سوري، ط1، 2017، ص 272.

[4] – علي، خطط الشام، ج4، ص 220.

التلوين والمعالجة[1]، وتنوعت المنتجات الصوفية التي اشتهرت بها حلب، ومن أبرزها الأكسية[2]، والجباب[3]، والعباءات[4]، وهي من الألبسة التي لاقت رواجاً واسعاً بين مختلف الفئات الاجتماعية، لما امتازت به من جودة في الصنع وملاءمة للاستخدام اليومي والمواسم المختلفة، ويُظهر وصف المؤرخين والرحالة مدى اتساع هذه الصناعة وحجمها في المنطقة، فقد أشار ابن الشحنة إلى وجود اثني عشر ألف نول في ملطية[5]، وهي إحدى المناطق التابعة لنيابة حلب، كانت مخصصة لصناعة المنسوجات الصوفية[6]، كما ذكر الغزي أن غالبية سكان حلب كانوا يعتمدون في معيشتهم على صناعة النسيج، وأنه وُجد فيها نحو خمسة عشر ألف نول تُستخدم في حياكة المنسوجات الصوفية[7]، وهو ما يعكس ازدهار هذه الحرفة وكونها أحد الركائز الأساسية للنشاط الاقتصادي في المدينة.

وفي هذا السياق، ازدهرت أيضاً صناعة البُسط والسجاد، ولا سيما في حلب[8]، والباب[9]، حيث كان للبدو نصيب كبير من استهلاك البُسط ذات الأحجام الكبيرة، التي استُخدمت في المجالس والخيام[10]، وقد بلغ تطور هذه الصناعة مستوى متقدماً استدعى تخصيص سوق مستقل لها في مدينة حلب عُرف باسم (سوق البُسط)[11]، مما يعكس أهميتها التجارية وحجم الطلب عليها في الأسواق المحلية.

---

[1] – الحلبي، كنوز الذهب في تاريخ حلب، جـ1، ص 427، 441، ابن الحنبلي، در الحبب في تاريخ أعيان حلب، جـ2، ق2، ص 595.

[2] – علي، خطط الشام، جـ4، ص 220.

[3] – الحلبي، كنوز الذهب في تاريخ حلب، جـ1، ص 254.

[4] – الغزي، نهر الذهب في تاريخ حلب، جـ1، ص 102.

[5] – ملطية: بلد من بلاد الروم تتاخم الشام، انظر، الحموي، معجم البلدان، جـ5، ص 192 .

[6] – ابن الشحنة، الدر المنتخب في تاريخ مملكة حلب، ص 195.

[7] – الغزي، نهر الذهب في تاريخ حلب، جـ1، ص 101.

[8] – ابن الحنبلي، در الحبب في تاريخ أعيان حلب، جـ2، ق2، ص 610، Ziadeh(Nicola), Urban life in syrian under the early mamluks, Beirut, American press, 1953, p 133.

[9] – آشتور(آ)، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للشرق الأوسط في العصور الوسطى، تر: عبد الهادي عبلة، مراجعة: أحمد غسان سبانو، دار قتيبة، دمشق، 1985، ص 307.

[10] – ابن شهبة(تقي الدين ابي بكر بن احمد بن قاضي شهبة الأسدي الدمشقي ت 851هـ/1448م)، تاريخ ابن قاضي شهبة، جـ3، تحقيق: عدنان درويش، دمشق، 1977، ص 111.

[11] – ابن الحنبلي، در الحبب في تاريخ أعيان حلب، جـ2، ق2، ص 610.

ومن جهة أخرى، كان لليهود دور بارز في مجال نسج القطن والصوف، إذ أسهموا في تطوير هذه الصناعات بمهارة واضحة، كما أنشأوا معملاً كبيراً في حلب لغزل القطن يعمل بالطاقة المائية، وقد أُسس هذا المعمل على يد عدد من التجار اليهود نحو سنة 689هـ/1290م[1]، وهو ما يدل على مشاركتهم الفاعلة في الأنشطة الصناعية الكبرى داخل المدينة.

أما صناعة الكتان، فقد كانت أقل ازدهاراً مقارنة بالصناعات الصوفية والقطنية، وظلت محدودة الانتشار نتيجة قلة زراعة نبات الكتان في حلب ومحيطها[2]، واقتصرت على بعض المناطق مثل سرمين[3]، ومع ذلك، خُصص لها سوق خاص في المدينة عُرف باسم (سوق الكتّانين)[4]، مما يشير إلى وجود طلب عليها وإن كان محدوداً نسبياً.

2- صناعة الدباغة:

ازدهرت صناعة الدباغة في مدينة حلب خلال العصر المملوكي، وكانت من الحرف الحيوية التي برز فيها النصارى بشكل ملحوظ[5]، ويُعزى هذا الازدهار إلى وفرة الثروة الحيوانية في مختلف أنحاء نيابة حلب، مما أتاح توفير الجلود الخام اللازمة لهذه الصناعة. وقد اكتسبت الدباغة أهمية بارزة انعكست على البنية العمرانية للمدينة، حيث خُصص لها حيّ عُرف باسم "حارة الدباغة"[6]، وهو ما يعكس اتساع نشاطها واستقرارها داخل الاقتصاد الحَلَبي آنذاك.

3- صناعة الحذاء والنعال:

عُرفت صناعة الأحذية في حلب باسم (السِّكافة)، وكان يُطلق على العاملين فيها لقب (الأسكفة)، وقد تميّزت هذه الحرفة بتنوع منتجاتها وتعدد أشكالها، كما عُرف أصحابها

---

[1] – الغزي، نهر الذهب في تاريخ حلب، جـ1، ص 108.

[2] – ابن العديم، بغية الطلب في تاريخ حلب، جـ1، ص 182.

[3] – حمزة، نيابة حلب في عصر سلاطين المماليك، جـ2، ص216.

[4] – ابن العديم(كمال الدين أبي القاسم عمر بن أحمد ت 660هـ/ 1261م)، زبدة الحلب من تاريخ حلب، جـ3، تحقيق: سامي الدهان، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، حلب، 2006م، ص 785.

[5] – الغزي، نهر الذهب في تاريخ حلب، جـ1، ص 104.

[6] – ابن الشحنة، الدر المنتخب في تاريخ مملكة حلب، ص 242.

بالمهارة والإتقان في التصنيع والتزيين، مما أكسبها طابعاً فنياً مميزاً، وقد شاركت مختلف فئات المجتمع في هذه الحرفة، إذ مارسها النصارى واليهود والمسلمون على حد سواء[1]، وهو ما يعكس انتشارها الواسع وارتباطها الوثيق بالحياة الاقتصادية والاجتماعية في المدينة.

4- صناعة البناء والعمارة:

مارس النصارى في حلب حرفة البناء والعمارة، وأبدوا فيها مهارة عالية وإتقاناً لافتاً، مما أكسبهم تقديراً واضحاً في هذا المجال، وقد بلغت كفاءتهم درجة كبيرة دفعت السلطات المملوكية إلى نقل عدد من صناعهم إلى مناطق بعيدة، حيث استُخدموا في تشييد الحصون والقلاع والمعاقل[2]، نظراً لما امتازوا به من خبرة فنية في أعمال البناء والهندسة المعمارية الدفاعية.

5- الصناعات المعدنية والخشبية:

ازدهرت الصناعات الحديدية في مدينة حلب[3]، ومناطقها التابعة، ويُعزى ذلك إلى توافر خام الحديد في عدد من المواضع، ولا سيما في جبل البشر، حيث وُجدت معادن متعددة مثل القار والمغرة والطين المستخدم في صناعة البواتق التي يُسبك فيها الحديد[4]، كما ورد ذكر زبطرة بوصفها من المواقع الغنية بهذه الموارد المعدنية[5]، ويبدو أن صناعة الأسلحة، مثل الرماح والسيوف[6]، قد شهدت رواجاً في سوق الحدادين[7]، الذي اشتهر بهذا النوع من الإنتاج المرتبط بالمجال العسكري.

انتشرت الصناعات الخشبية في مدينة حلب، وفي مقدمتها حرفة النجارة التي شملت إنتاج مختلف الأدوات، مثل الدواليب، والغرافات المائية، وآلات الحراثة، وقد تبلورت هذه الحرفة ضمن أسواق متخصصة، منها سوق قبو المسلاتية قرب باب ناقوسا، وسوق باب النيرب،

---

[1] – الغزي، نهر الذهب في تاريخ حلب، جـ1، ص 104–105.

[2] – الغزي، نهر الذهب في تاريخ حلب، جـ1، ص 109.

[3] – علي، خطط الشام، جـ4، ص 234.

[4] – الحموي، معجم البلدان، جـ1، ص 426.

[5] – ابن الشحنة، الدر المنتخب في تاريخ مملكة حلب، ص 194.

[6] – الغزي، نهر الذهب في تاريخ حلب، جـ1، ص 104.

[7] – ابن الشحنة، الدر المنتخب في تاريخ مملكة حلب، ص 83.

وسوق باب الجنان، حيث تميّز كل منها بطابع إنتاجي خاص، فبعضها خُصص لتنجير أبواب البيوت وخزنها، في حين اختصت أسواق أخرى بصناعة الصناديق الفرنجية وغيرها من المصنوعات الخشبية المتنوعة[1].

وقد برع أهل الذمة في هذه الحرف، فمارسوها بإتقان ومهارة، وأسهموا في إنتاج العديد من المصنوعات، مثل السروج والصناديق الخشبية وأقفال الأبواب والسكاكين، إلى جانب أدوات منزلية ومعيشية أخرى، مما يعكس تنوع نشاطهم الحرفي ودوره في تلبية احتياجات الحياة اليومية[2].

أما الصناعات النحاسية في حلب على وفرة النحاس الأحمر[3] والأصفر[4] في كل من حلب وأنطاكية[5]، الأمر الذي أسهم في ازدهارها وانتشارها. وقد خُصصت لهذه الحرفة أسواق مستقلة، أبرزها سوق النحاسين، الذي اشتهر بإنتاج الأواني والأدوات النحاسية المتنوعة، وقد برع النصارى على وجه الخصوص في هذه الصناعة[6].

كما تشير المصادر التاريخية إلى توفر كميات من الذهب في مناطق مثل أنطاكية[7]، ودردنه[8]، واللكام[9]، إلى جانب وجود الفضة في دردنه[10]، مما أتاح ازدهار صناعة الحُلي والمجوهرات والأحجار الكريمة. وقد عُرفت هذه الحرفة بمهارة النصارى فيها، حيث كانوا من أبرز المشتغلين بها في نيابة حلب[11].

6- صناعة الصابون:

---

[1] – الغزي، نهر الذهب في تاريخ حلب، جـ1، ص 104.

[2] – Goitein, Studies in Islamic History, p 257–258.

[3] – الغزي، نهر الذهب في تاريخ حلب، جـ1، ص 105.

[4] – ابن شداد، الأعلاق الخطيرة في ذكر أمراء الشام والجزيرة، جـ1،ق1، ص 149.

[5] – الحلبي، كنوز الذهب في تاريخ حلب، جـ1، ص 97.

[6] – الغزي، نهر الذهب في تاريخ حلب، جـ1، ص 105.

[7] – الحلبي، كنوز الذهب في تاريخ حلب، جـ1، ص 99.

[8] – الصيرفي(علي بن داود ت 900هـ/1494م)، نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان، جـ3، تحقيق: حسن حبشي، دار الكتب، الجمهورية العربية المتحدة، د.ط، 1973، ص 353.

[9] – شيخ الربوة، نخبة الدهر، ص 141.

[10] – الصيرفي، نزهة النفوس، جـ3، ص 353.

[11] – الغزي، نهر الذهب في تاريخ حلب، جـ1، ص 103–104.

شهدت صناعة الصابون في مدينة حلب خلال العصر المملوكي ازدهاراً ملحوظاً، مستفيدةً من انتشار زراعة الزيتون التي شكّلت الأساس الذي قامت عليه هذه الصناعة، لاعتمادها بصورة رئيسة على زيت الزيتون بوصفه المادة الخام الأساسية. وقد عُرفت عدة أساليب لإنتاج الصابون، وكان أجودها ما صُنع من الزيت الخالص أو من مزيج زيت القلي وزيت الأجير، حيث كان يُؤخذ مقدار معين من زيت القلي ويُضاف إليه نصف تلك الكمية من زيت الأجير، مما يضمن الحصول على منتج ذي جودة عالية.

قد مرت صناعة الصابون بمراحل إنتاجية دقيقة ومتتابعة، بدأت بسحق المواد الأولية ووضعها في حوض يُضاف إليه مقدار من الماء يعادل خمسة أضعاف كمية الزيت، ثم يُحرَّك المزيج لمدة ساعتين متواصلتين. وكان الحوض مزوداً بفتحة تُسد في البداية، ثم تُفتح بعد التوقف عن التحريك لتصريف الماء، وتُكرر هذه العملية عدة مرات لتنقية المحلول من الرواسب وإزالة الطعم، مع الاحتفاظ بكل دفعة من المياه المستخلصة على حدة، وعقب ذلك، تُؤخذ كمية من الزيت الخالص تعادل عشرة أضعاف كمية الماء الأولى، وتُسخن حتى الغليان، ثم يُضاف إليها الماء المستخلص تدريجياً، بدءاً بالدفعة الأخيرة وانتهاءً بالأولى، حتى يتحول الخليط إلى عجينة متماسكة. وبعد الوصول إلى هذه المرحلة، يُفرش المزيج على الحصر ليجف جزئياً، ثم يُقطّع ويُبسط لاستكمال عملية التجفيف. وتميّزت هذه الطريقة بجودة إنتاجها، إذ لم تكن تحتاج إلى التبريد أو إلى الغسل بالماء البارد أثناء عملية الطهي، كما كان بعض الصنّاع يضيفون مواد أخرى بحسب خبراتهم، مثل الملح بمقدار نصف كمية الجير، أو النشا في المراحل الأخيرة من الطبخ، وأحياناً كانوا يستعيضون عن زيت الزيتون بزيوت أخرى، كدهن القرطم. وقد عُرف الصابون الخالص بكونه (حاراً يابساً)، وعُدّ من أجود أنواع الصابون المعروفة في ذلك العصر، لما امتاز به من خصائص جعلته يُستخدم في أعمال النظافة والتطهير، فضلاً عن قيمته الاقتصادية والتجارية الكبيرة[1].

[1] – الأنطاكي(داود الضرير)، تذكرة أولى الألباب والجامع للعجب العجاب، المطبعة الأزهرية، مصر، ط4، 1930م، ص 203.

انتشرت صناعة الصابون في نيابة حلب على نطاق واسع، وتمركزت بصورة خاصة في درب الصبّانة، حيث خُصص سوق لبيع مختلف أنواع الصابون[1]، الأمر الذي يعكس أهمية هذه الحرفة ومكانتها في النشاط الاقتصادي للمدينة وتؤكد المصادر ازدهار هذه الصناعة، إذ أشار الباحث الفرنسي سوفاجيه إلى وجود أكثر من عشرين مصبنة في إحدى الحارات الواقعة خلف سور حلب[2]، وهو ما يدل على كثافة الإنتاج واتساع هذا القطاع الحرفي.

وقد مارس المسلمون والنصارى واليهود هذه الحرفة على حد سواء[3]، وتنافسوا في تطوير أساليب التصنيع والارتقاء بجودة المنتج. كما تكشف المصادر عن اهتمام المدن التابعة لنيابة حلب بهذه الصناعة، فقد أشار ابن بطوطة، خلال زيارته لمدينة سرمين، إلى كثرة أشجار الزيتون فيها ووجود مصنع للصابون، وذكر بعض أنواعه بقوله:" ويصنع بها الصابون المطيب لغسل الأيدي، ويصبغونه بالحمرة والصفرة"[4].

ولم يقتصر إنتاج الصابون على مدينة حلب، بل برزت أنطاكية أيضاً بوصفها أحد المراكز المهمة لهذه الصناعة[5]، مما يدل على اتساع نطاقها وتعدد مراكز إنتاجها داخل نيابة حلب، واعتمادها على الموارد الطبيعية المحلية، ولا سيما الزيتون، إلى جانب الخبرات الفنية المتوارثة في أساليب التحضير والتصنيع.

7- صناعة العرق والخمر:

برزت نيابة حلب خلال العصر المملوكي بوصفها أحد المراكز الزراعية المهمة في بلاد الشام، وكان العنب من أبرز محاصيلها، إذ انتشرت كرومه في العديد من المدن والقرى التابعة لها، الأمر الذي أسهم في قيام صناعة الخمر والعرق في عدد من تلك المناطق.

---

[1] – الحلبي، كنوز الذهب في تاريخ حلب، جـ1، 515، ابن الشحنة، الدر المنتخب في تاريخ مملكة حلب، ص 254، علي، خطط الشام، جـ4، ص 209.

[2] – Sauvaget(jean), Alep essai sur le developpement dune grande ville syrienne des origins au miligu du xix siècle, paris, 1941, p 153.

[3] – الغزي، نهر الذهب في تاريخ حلب، جـ1، ص 171.

[4] – ابن بطوطة، تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، جـ1، ص 85.

[5] – علي، خطط الشام، جـ4، ص 209.

وقد اعتمدت هذه الصناعة على أساليب تقليدية دقيقة، تبدأ بعصر العنب وتجميع عصيره في دنان كبيرة ليدخل مرحلة التخمير. وبعد اكتمال هذه المرحلة، كان يُضاف اليانسون بنسبة تقارب ثلاثمئة غرام لكل مئة كيلوغرام من العصير، ثم يُقطَّر السائل بواسطة الأنبيق لاستخراج العرق، الذي كانت كميته تعادل نحو ربع كمية العصير الأصلية. أما في حال الرغبة في إنتاج (العرق المثلث)، وهو الأعلى من حيث تركيز الكحول، فكان العرق الناتج يُعاد تقطيره مرة أخرى بعد إضافة اليانسون إليه، للحصول على شراب أشد كثافة وأقوى تأثيراً[1].

وقد شهدت هذه الصناعة ازدهاراً ملحوظاً في مدينة حلب، وامتد نشاطها إلى عدد من المدن التابعة لنيابتها، مثل عينتاب ومرعش وأنطاكية، وقد ارتبطت هذه الحرفة على وجه الخصوص باليهود والنصارى، الذين توارثوا خبراتها وأساليبها الفنية جيلاً بعد جيل، ولا سيما ما يتعلق بعمليات التخمير والتقطير، كما ارتبط إنتاج الخمر والعرق بالعادات الاجتماعية السائدة وبمتطلبات الأسواق المحلية[2]، مما أسهم في استمرار هذه الصناعة وازدهارها داخل المنطقة.

8- صناعة الخبز:

عُدّت صناعة الخبز من أهم الصناعات الغذائية في حلب خلال العصر المملوكي، نظراً لارتباطها المباشر بالحاجات اليومية للسكان وبالأمن الغذائي والمعيشي، وقد أولت الدولة المملوكية هذه الصناعة عناية خاصة، فعملت على تنظيمها وفرضت جملة من الشروط الدقيقة على العاملين فيها، حفاظاً على صحة الناس وضمان سلامة المنتج، فألزمت السلطات الخبازين برفع سقوف الأفران وفتح أبوابها، وإنشاء منافذ واسعة في الأسقف لتصريف الدخان ومنع تضرر السكان المجاورين للمخابز، كما أوجبت عليهم تنظيف (بيت النار) بصورة دورية عند كل تعميرة، أي في كل مرة يُشعل فيها الفرن، ضماناً للنظافة وحسن سير العمل[3].

---

[1] – علي، خطط الشام، جـ4، ص 210–211.

[2] – الغزي، نهر الذهب في تاريخ حلب، جـ1، ص 107.

[3] – ابن الأخوة، معالم القربة في أحكام الحسبة، ص 154.

وعلى صعيد النظافة الشخصية والوقاية الصحية، فرضت السلطات المملوكية جملة من التعليمات الدقيقة على الخبازين، فأوجبت عليهم غسل المعاجن بصورة منتظمة، وإحكام تغطية الخبز وأوعية الماء، ومنعت العجن بالأيدي أو الأقدام أو الركبتين أو المرفقين لما قد يترتب على ذلك من مخاطر التلوث. كما اشترطت عليهم ارتداء ثياب ضيقة الأكمام للحيلولة دون تساقط عرق الإبط في العجين، مع تغطية الفم والأنف بملثم يقي من انتقال الرذاذ الناتج عن العطاس أو الكلام. كذلك ألزمتهم بشد عصابة بيضاء على الجبين لمنع تسرب العرق أثناء العمل، وذلك في إطار الحرص على نظافة العجين وسلامته وضمان جودة الخبز المقدم للمستهلكين[1].

وقد أوكلت الدولة المملوكية مهمة الإشراف والرقابة على صناعة الخبز إلى المحتسب، الذي كان يتولى التفتيش على الأفران ومتابعة جودة الخبز ومنع مظاهر الغش التجاري، كخلط الدقيق بمواد أخرى مثل الحمص أو الفول، كما كان يراقب مراحل إعداد العجين، ويتأكد من تخميره تخميراً سليماً قبل إدخاله إلى الفرن، بما يضمن جودة الرغيف وصلاحيته للاستهلاك[2].

أما عملية الخَبز في حلب خلال العصر المملوكي، فقد كانت تتم في الطوابين أو التنانير، وهي أفران تقليدية تُسخَّن باستخدام الأخشاب أو روث الحيوانات المجفف (الزبل)، وكانت الأرغفة تُخبز بطرائق متعددة، إذ تُطرح فوق الحصى المحماة داخل التنور، أو تُلصق بجدرانه الساخنة، وذلك تبعاً لنوع الخبز وطريقة إعداده، ويعكس انتشار هذه الأفران اعتماد المجتمع الحلبي على وسائل تقليدية بسيطة وفّرت احتياجاته اليومية من الخبز، مع خضوعها لرقابة المحتسب لضمان جودة الإنتاج وسلامته[3].

وقد عرفت حلب خلال العصر المملوكي تنوعاً ملحوظاً في أنواع الخبز، إذ شملت أصنافاً متعددة تراوحت بين الخبز الطري واليابس، فضلاً عن بعض الأنواع الخاصة، مثل كعك السخانة، وهو نوع من الكعك المحمّر اشتهرت به المدينة، والصمون، إلى جانب أصناف أخرى اختلفت في قوامها ومكوناتها وطرائق إعدادها، كما تنوعت وسائل خبزها، فكان

[1] – الشيزري، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 223–224.

[2] – ابن الأخوة، معالم القربة في أحكام الحسبة، ص 154.

[3] – المقدسي، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ص 183.

بعضها يُخبز في التنور، في حين يُعدّ بعضها الآخر في الأفران، تبعاً لطبيعة كل صنف ومتطلبات صناعته، ولم تقتصر ممارسة هذه الحرفة على فئة معينة من سكان المدينة، بل مثّلت إحدى المهن المشتركة بين مختلف الطوائف الدينية، إذ اشتغل بها المسلمون والنصارى واليهود على السواء[1]، الأمر الذي يعكس مشاركة أهل الذمة في المهن الأساسية التي اعتمد عليها المجتمع الحلبي في تلبية احتياجاته اليومية، كما يدل ذلك على اندماج مختلف فئات المجتمع في النشاط الاقتصادي والحرفي، وعلى أهمية صناعة الخبز بوصفها إحدى الدعائم الرئيسة للحياة المعيشية في المدينة.

وهكذا يتضح أن صناعة الخبز في حلب خلال العصر المملوكي لم تكن مجرد حرفة لتأمين الغذاء اليومي، بل مثلت نشاطاً اقتصادياً واجتماعياً حيوياً ارتبط ارتباطاً وثيقاً بالأمن الغذائي والمعيشي للسكان، وقد أولت الدولة المملوكية هذه الصناعة عناية خاصة، فأخضعتها لتنظيم دقيق ورقابة مستمرة، من خلال المحتسب وما فرضته من اشتراطات صحية وفنية هدفت إلى ضمان جودة الخبز وسلامته ومنع الغش والتلوث، كما شهدت هذه الصناعة تنوعاً في منتجاتها، ومشاركة واسعة من مختلف فئات المجتمع، الأمر الذي يعكس مكانتها المهمة في الحياة الاقتصادية والمعيشية لمدينة حلب، ويبرز مدى حرص الدولة على توفير غذاء سليم يلبي الاحتياجات اليومية للسكان ويحافظ على صحتهم.

9- صناعة السكر:

تعود أصول كلمة سكر إلى اللغة السنسكريتية الهندية القديمة، إذ وردت بصيغة "ساركارا(Sarkara) "، وكانت تُطلق على المواد الحلوة البلورية، ولا سيما المستخرجة من قصب السكر، ومن الهند، انتقلت الكلمة إلى اللغة اليونانية بصيغة "سكّارو " (Sakkaro)، ثم دخلت إلى اللاتينية باسم "سكّاروم(Sakkarum) "، كما عُرفت في الفارسية لاحقاً بصيغة "شَكَر"، ومن ثم تبنتها العربية بصيغتها المعروفة "سُكّر"، والتي أصبحت فيما بعد الكلمة المعتمدة في أغلب اللغات الأوروبية الحديثة[2].

[1] – الغزي، نهر الذهب في تاريخ حلب، جـ1، ص 106.

[2] – العبادي(أحمد مختار)، عاشور(سعيد عبد الفتاح)، عبد الحميد(سعد زغلول)، في تاريخ الضارة الإسلامية العربية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1996م، ص 344.

كانت مدينة حلب[1] وأنطاكية[2]، من أهم مراكز صناعة السكر في العصر المملوكي، وقد تطوّرت هذه الصناعة لتدخل في عدد من الصناعات الغذائية، وخاصة صناعة الحلوى، التي عُرفت بتنوعها وجودتها، وكان لها حضور بارز في الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

شكّلت صناعة السكر في العصر المملوكي إحدى أهم الصناعات الغذائية ذات الأهمية الاقتصادية، وشهدت ازدهاراً ملحوظاً بفضل التطور الذي عرفته تقنيات زراعة قصب السكر وعمليات تكريره، وكانت عملية التصنيع تبدأ بعصر القصب لاستخلاص عصيره، ثم يُسخَّن هذا العصير في أوعية كبيرة حتى يتركز ويتكاثف، قبل أن يُجفف لتتكوّن البلورات السكرية، وكان السكر الناتج يُطرح للاستهلاك المباشر، أو يُعاد تكريره وتنقيته للحصول على درجات أعلى من النقاوة، كما كان يُشكّل في قوالب متفاوتة من حيث الكثافة والصفاء، أو يُطحن لاستخدامه في أغراض متعددة، وقد برزت مدينة صور مركزاً مهماً لزراعة قصب السكر، بفضل ملاءمة مناخها وخصوبة أراضيها، في حين امتلك سكان بلاد الشام ومصر خبرة متقدمة في مراحل تكرير السكر وتركيزه وبلورته، فضلاً عن مهارتهم في صبّه ضمن قوالب محددة وفق معايير تجارية تراعي تنوع الطلب واختلاف فئات المستهلكين[3].

وكانت مدينتا حلب[4] وأنطاكية[5]، من أبرز مراكز صناعة السكر في العصر المملوكي، إذ شهدت هذه الصناعة تطوراً ملحوظاً انعكس على ازدهار عدد من الصناعات الغذائية المرتبطة بها، ولا سيما صناعة الحلوى التي عُرفت بتنوع أصنافها وجودة منتجاتها، وقد احتلت هذه المنتجات مكانة بارزة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، سواء من خلال استهلاكها اليومي أو حضورها في المناسبات والولائم، مما يعكس أهمية صناعة السكر بوصفها أحد القطاعات الإنتاجية التي أسهمت في تنشيط الحركة التجارية وتلبية متطلبات المجتمع المملوكي، وتميّزت حلب خلال العصر المملوكي بتنوع صناعات الحلوى

---

[1] – الغزي، نهر الذهب في تاريخ حلب، جـ1، ص 106.

[2] – علي، خطط الشام، جـ4، ص 174.

[3] – هايد(ف)، تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى، جـ4، تعليق: أحمد رضا محمد رضا، راجعه: عز الدين فودة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ط، 1994م، ص 196–197، 215.

[4] – الغزي، نهر الذهب في تاريخ حلب، جـ1، ص 106.

[5] – علي، خطط الشام، جـ4، ص 174.

وازدهارها، إذ برز فيها نوعان رئيسيان من هذه الصناعة، أما النوع الأول فكان يُنتج في المعاصر، التي لم يقتصر عملها على عصر الشيرج (زيت السمسم)، بل كانت تُستخدم أيضاً في تحضير بعض أنواع الحلوى، وكانت العملية تبدأ باستخراج نقيع الزبيب وعقده على النار، ثم يُضاف إليه رغاء الجذور المعروفة بعرق الحلاوة، حتى يبيض الخليط ويتحول إلى مادة سكرية لزجة تُعرف بالناطف، وبعد ذلك يُمزج الناتج بكمية محددة من طحينة السمسم لينتج ما عُرف بالحلاوة الطحينية، ومع تطور الصناعة حلّ السكر تدريجياً محل نقيع الزبيب في إعداد هذا الصنف من الحلوى، وأما النوع الثاني، فكان من اختصاص الشرّاباتيّة، وهم الحرفيون المتخصصون في إعداد الأشربة المحلاة والربوب وأنواع مختلفة من الحلويات التي كانت تُقدّم في المواسم والأعياد، مثل المعمول والغريبة، وقد شكّل سوق العطارين في حلب المركز الرئيس لتسويق هذه المنتجات، إذ ضم نحو ثلاثين دكاناً كان يعمل فيها المسلمون واليهود جنباً إلى جنب، في صورة تعكس التعايش المهني وتكامل الحرف داخل المجتمع الحلبي، كما اشتهرت حلب بإنتاج عدد من الحلويات التي ذاع صيتها، وفي مقدمتها البقلاوة، وهي من أشهر الحلويات الشرقية وأكثرها انتشاراً، وقد ارتبط اسمها – وفق بعض الآراء – بأصل لغوي مركب يجمع بين لفظة فارسية وأخرى عربية، في دلالة على ما امتازت به هذه الحلوى من جودة وطعم غني، والتي أصبحت لاحقاً من أشهر رموز الحلويات الشرقية [1].

وتكشف هذه المعطيات عن المكانة التي احتلتها صناعة الحلوى في حلب خلال العصر المملوكي، بوصفها إحدى الصناعات الغذائية المزدهرة التي استفادت من تطور صناعة السكر، وأسهمت في تنشيط الحركة الاقتصادية والتجارية، فضلاً عن ارتباطها بالعادات الاجتماعية والمناسبات الدينية والأعياد، مما جعلها جزءاً أصيلاً من الحياة اليومية للمجتمع الحلبي.

10- صناعة الزجاج:

اعتمدت صناعة الزجاج في نيابة حلب على الرمل الأبيض المستخرج من جبل البشر[2]، الذي شكّل المادة الأولية الأساسية لإنتاج الزجاج، وأسهم في تمكين الحرفيين من صناعة

[1] – الغزي، نهر الذهب في تاريخ حلب، جـ1، ص 106-107

[2] – الحموي، معجم البلدان، جـ1، ص 426.

منتجات عالية الجودة، وقد برع الصناع الحلبيون في هذه الحرفة، ولا سيما في صناعة الزجاج الملوّن الذي امتاز بجماله ودقة زخارفه، كما أتقنوا تقنية النفخ في القوالب[1]، وهي من الأساليب المتقدمة في ذلك العصر، الأمر الذي يعكس ما بلغته هذه الصناعة من تطور وإتقان في حلب مقارنة بغيرها من المدن.

ولم تقتصر صناعة الزجاج على حلب وحدها، بل اشتهرت بها أيضاً مدينة أنطاكية، حيث يُرجَّح أن النصارى الأرثوذكس كانوا من أبرز المشتغلين بهذه الحرفة، انسجاماً مع الغالبية السكانية التي كانت تنتمي إلى هذا المذهب[2]، كما شارك اليهود في مزاولة هذه الصناعة، الأمر الذي يعكس الطابع التعددي للمجتمع الحرفي والصناعي في مدن نيابة حلب، ويبرز إسهام مختلف الطوائف الدينية في تنشيط الحياة الاقتصادية والحرفية[3].

ازدادت شهرة حلب في صناعة الزجاج حتى غدت من أبرز المراكز الحرفية في هذا المجال، ليس في بلاد الشام فحسب، بل في عموم العالم الإسلامي خلال العصر المملوكي، وتدل على هذه المكانة شهادة أحد التجار، إذ يصف حركة تجارته بقوله: (قد عزمت على سفر أخرى لأجل حمل الكبريت الفارسي إلى الصين، والخزف الصيني إلى الروم، والزجاج الحلبي إلى اليمن) [4]، وهو ما يعكس بوضوح القيمة التجارية العالية التي اكتسبها الزجاج الحلبي، وكونه سلعة فاخرة تُقارن بالبضائع النفيسة مثل الخزف الصيني.
وقد اشتهر في حلب سوق الزجاجين، الذي كان يعجّ بالمصنوعات الزجاجية الدقيقة والتحف الفنية، حتى وصفه القزويني بقوله:" إن الإنسان إذا اجتاز بها لا يريد أن يفارقها لكثرة ما يرى فيها من الطرائف العجيبة والآلات اللطيفة التي تُحمل إلى سائر البلاد للتحف والهدايا"[5].
وتكشف هذه المعطيات مجتمعة عن المكانة التي احتلتها صناعة الزجاج في نيابة حلب خلال العصر المملوكي، إذ استفادت من توافر المواد الخام الملائمة، ومن المهارات الفنية

---

[1] – زهدي(بشير)، الزجاج القديم، مجلة الحوليات الأثرية العربية السورية، المجلد10، 1960، ص 128.

[2] – رانسيمان(ستيفين)، تاريخ الحملات الصليبية مملكة القدس والشرق الفرنجي، مملكة عكا جـ2، ، ترجمة: نور الدين خليل، مكتبة الشروق، القاهرة، ص 343، الجنابي(طلب صبار)، إمارة أنطاكية، دار نينوى، 2014، ص 268،علي، خطط الشام، جـ4، ص 266.

[3] – جلو، اليهود في المشرق الإسلامي، ص 272.

[4] – الغزي، نهر الذهب في تاريخ حلب، جـ1، ص 113.

[5] – القزويني، آثار البلاد وأخبار العباد، ص 183–184.

المتقدمة التي امتلكها الحرفيون، مما جعلها واحدة من أبرز الصناعات الحرفية المزدهرة التي أسهمت في تنشيط الحركة الاقتصادية والتجارية في المدينة، وبذلك يتضح أن صناعة الزجاج في حلب تجاوزت حدود الحرفة المحلية لتتحول إلى صناعة ذات طابع تجاري وفني واسع الانتشار، عززت مكانة المدينة كمركز اقتصادي وحرفي مهم في العالم الإسلامي، كما يشير ذلك إلى أن الزجاج الحلبي لم يكن مجرد مادة استهلاكية، بل ارتقى ليصبح منتجاً فنياً ذا قيمة جمالية عالية، يُقتنى كهدايا فاخرة تُقدَّم في قصور الملوك والتجار، وهو ما يعكس تطور هذه الصناعة ورفعة مكانتها الاقتصادية والفنية في العصر المملوكي.

11- مهنة الطب:

برع أهل الذمة في مهنة الطب في حلب، وهي من المهن الأساسية التي احتاجتها مختلف فئات المجتمع، إذ كان الأطباء من النصارى واليهود يعالجون أبناء طوائفهم، كما تردد عليهم عدد كبير من المسلمين، حتى قيل إن القسم الأكبر من دخل بعض هؤلاء الأطباء كان يأتي من المرضى المسلمين. وقد استعان عدد من الأمراء وأصحاب النفوذ بأطباء من أهل الذمة ضمن طواقمهم الخاصة، ولا سيما أطباء العيون الذين عُرفوا بالكحّالين[1]، كما كانت رئاسة الطب، بما في ذلك الكحالة والجراحة، من المناصب الرفيعة التي يشرف عليها أرباب الحرف، ويتولى نائب حلب تعيين شاغليها[2].

ومن الجدير بالذكر أن عدداً من المسلمين تلقوا العلم على أيدي أطباء ومعلمين من أهل الذمة، خصوصاً في مجالي الطب وعلم الحساب، لما اشتهروا به من خبرة وكفاءة[3]، كما مارس بعض الأطباء الذميين مهنتهم داخل بيوت المرضى دون تمييز ديني، حيث شمل علاجهم المسلمين أيضاً[4]، وقد حظي الطب بعناية ورعاية خاصة في العصر المملوكي، تجلت في إنشاء البيمارستانات[5]، وكان في حلب منها البيمارستان القديم (العتيق)[6]،

---

[1] – ابن الحاج ، المدخل ، ج4 ، ص 108–113.

[2] – القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، جـ4، ص 222.

[3] – ابن الحاج ، المدخل ، ج2 ، ص328 .

[4] – ابن الحاج ، المدخل ، ج4 ، ص 112.

[5] – البيمارستان: كلمة فارسية الأصل مركبة من كلمة (بيمار) وتعني مريض أو مصاب، و(ستان)، وتأتي بمعنى دار وبهذا يكون المعنى بيمارستان، (دار المرضى)، انظر، عيسى(أحمد)، تاريخ البيمارستانات في الإسلام، هنداوي، القاهرة، 2012، ص 8.

والبيمارستان الجديد[1]، وهما من المؤسسات التي لا تزال آثارها قائمة حتى اليوم، كما وُجد منصب "نظر البيمارستان" الذي كان يتولى نائب حلب تعيينه للإشراف على إدارة هذه المؤسسات وتنظيم عملها[2].

وقد برز الدور العلمي للأطباء من اليهود والنصارى في حلب بشكل واضح، حتى أشار ابن الأخوة إلى أن بعض المناطق كانت تخلو من الأطباء المسلمين، ولا يتوفر فيها إلا أطباء من أهل الذمة[3]، ومن الأطباء اليهود البارزين الطبيب أسيدة اليهودي الذي اشتهر في مجال الطب والكحالة[4]، كما عُرف الطبيب يوسف بن يحيى بن إسحاق المغربي الذي قدم إلى حلب واستقر فيها وتزوج، ثم احترف الطب وأسهم في ممارسته داخل المدينة[5].

وتكشف هذه الشواهد عن المكانة الرفيعة التي احتلها الطب في حلب خلال العصر المملوكي، وعن الدور الفاعل الذي اضطلع به أهل الذمة في تطويره وممارسته، ضمن بيئة علمية ومؤسسية أتاحت تداخل الخبرات وتكاملها، وأسهمت في الارتقاء بمستوى الخدمات الطبية داخل المدينة.

12- صناعات أخرى:

إلى جانب الصناعات الكبرى، مارس أهل الذمة في حلب العديد من الحرف والمهن والصناعات الدقيقة التي أسهمت في تنويع اقتصاد المدينة، وكانت هذه الصناعات تلبي

---

[6] – بناه الملك العادل نور الدين محمود بن زنكي بحلب داخل باب أنطاكية بالقرب من سوق الهواء في محلة الجلوم الكبرى في الزقاق المعروف بزقاق البهرمة، وإن الملك العادل نور الدين طلب من الأطباء أن يختاروا في حلب أصح بقعة صحيحة الهواء لبناء البيمارستان بها، فذبحوا خروفاً وقطعوه أربعة أرباع، وعلقوها بأربع مناطق في المدينة ليلاً، فلما أصبحوا وجدوا أحسنها رائحة الربع الذي كان في هذه المنطقة أو المكان المعلق فيه، فبنوا البيمارستان في هذه البقعة، انظر، عيسى، تاريخ البيمارستانات في الإسلام، ص 142.

[1] – أنشأه الأمير سيف الدين أرغون الكاملي في سنة755هـ/ 1354م، البيمارستان المنسوب إليه في حلب داخل باب قنسرين، ورفل في أثواب ثوابه وأجره وشيد بنيانه ومهد مجالسه وإيوانه، ورفع قواعده وهيأ بيوته ومراقده، وأعد له الآلات والخدم، ورتب لحفظ الصحة فيه أرباب الحكم وأباحه للضيف والسقيم، وفتح بابه للراحل والمقيم، ورواه بالمياه الكثير وأنفق عليه أموالاً كثيرة وأجرى عيون معلومه وجرايته ووقف للقيام بمصالحه ما يزيد على كفايته، انظر، عيسى، تاريخ البيمارستانات في الإسلام، ص 160.

[2] – القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، جـ4، ص 220.

[3] – ابن الأخوة، معالم القربة في أحكام الحسبة، ص 256.

[4] – الصفدي(صلاح الدين خليل بن أيبك ت 764هـ/1363م)، الوافي بالوفيات، جـ9، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، تركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان،ط1، 2000،ص 7.

[5] – بك(أحمد عيسى)، معجم الأطباء، مطبعة فتح الله إلياس نوري، مصر، ط1، 1942، ص 526-527.

حاجات المجتمع وتُظهر مهاراتهم الحرفية والتقنية فمنها ما كان لها طابع ديني وفني أيضاً، منها:

- صناعة الشمع بنوعيه: الشمع الشحمي والشمع العسلي، الذي كان يُستخدم في الكنائس والاحتفالات الدينية[1].
- الخياطة بمختلف مستوياتها، سواء للخدمة اليومية أو للملابس الفاخرة[2].
- تجليد الكتب، وهي حرفة تتطلب دقة وصبراً ومهارة فنية، وكان لها أهمية في حفظ الكتب والمخطوطات الدينية والعلمية[3].

رابعاً: تجارة المجتمع الآخر في حلب:

1- تعريف التجارة: لغةً واصطلاحاً:

التجارة لغةً: من الفعل (تَجَرَ يَتْجُرُ تَجْراً وتِجارةً)، ويُقال (اتَّجَرَ)، أي باع واشترى، وقد ورد الفعل في العربية من باب (نَصَرَ) و(كُتِبَ)، ويُجمع التاجر على (تُجّار) و(تِجار) [4]، كما يُقال (بضاعة تاجرة) أي رائجة في السوق، وكان العرب يطلقون لفظ (التاجر) على بائع الخمر أيضاً، و(أتجر) و(اتجر) بمعنى مارس التجارة، وعُرّفت التجارة بأنها البيع والشراء بقصد الربح[5].

اصطلاحاً: عرفها ابن خلدون قائلاً: أعلم إن التجارة محاولة الكسب بتنمية المال، بشراء السلع بالرخص، وبيعها بالغلاء، سواء كانت تلك السلع من الحبوب أو زرع أو مواشي أو قماش، وقال بعض الشيوخ معرفاً التجارة في كلمتين، هي شراء الرخيص وبيع الغالي[6]،

---

[1] – الحلبي، كنوز الذهب في تاريخ حلب، جـ1، ص 513، ابن الحنبلي، در الحبب في تاريخ أعيان حلب، جـ2، ق1، ص 19، ابن الشحنة، الدر المنتخب في تاريخ مملكة حلب، ص 90، الغزي، نهر الذهب في تاريخ حلب، جـ1، ص 112-113.

[2] – ابن الحنبلي، در الحبب في تاريخ أعيان حلب، جـ1،ق2، ص 523، الغزي، نهر الذهب في تاريخ حلب، جـ1، ص 109.

[3] – الغزي، نهر الذهب في تاريخ حلب، جـ1، ص 109.

[4] – الرازي(محمد بن ابي بكر بن عبد القادر ت 660هـ/1261م)، مختار الصحاح، مكتبة لبنان، بيروت، د.ط، 1986م، ص 32.

[5] – معلوف(لويس)، المنجد في اللغة والأدب والعلوم، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ط19، 2009م، ص 59.

[6] – ابن خلدون (عبد الرحمن بن محمد ت 808هـ/1406)، مقدمة ابن خلدون، جـ2، تحقيق: عبد الله محمد الدرويش، دار البلخي، دمشق، ط1، 2004م، ص 83.

في إشارة مباشرة إلى جوهر العملية التجارية التي تقوم على اغتنام الفارق السعري بين الشراء والبيع لتحقيق الربح.

2- دور المجتمع الآخر في التجارة:

كان لأهل الذمة في بلاد الشام دور بارز في التجارة الداخلية والخارجية خلال العصر المملوكي، إذ مارسوا النشاط التجاري بحرية نسبية في ظل سياسة التسامح الديني التي انتهجها سلاطين المماليك [1]، وقد شارك تجارهم في التنقل والسفر إلى جانب التجار المسلمين [2]، بل إن بعض التجار النصارى كانوا يرافقون ركب الحجاج إلى بلاد الحجاز، غير أنهم لم يكونوا يتجاوزون مدينة العُلا، حيث كانت تنتهي رحلتهم، وهناك كانوا يبيعون الحجاج ما يحتاجونه من الزاد والسلع، كما يذكر ابن بطوطة: "وإليها ينتهي تجار نصارى الشام لا يتعدونها ويبايعون الحجاج الزاد وسواه"[3].

كما اشتهر سكان حلب بنشاطهم التجاري الواسع، وقد ساعد على ذلك تنوع أسواقها وتعدد صناعاتها، إلى جانب تركّز النشاط التجاري في أيدي فئات متعددة، من بينها أهل الذمة والأمراء والقضاة[4]، ومن الأمثلة البارزة في هذا المجال عزّ الدين بن عبد العزيز بن منصور الكولي (ت 713هـ/1313م)، الذي عُرف بممارسته للتجارة ثم أسلم لاحقاً، وقد سافر ابنه بأموال ضخمة قُدّرت بنحو خمسمئة ألف ألف درهم إلى بغداد، كما عبر الهند ووصل إلى مصر ببضائع بلغت قيمتها نحو أربعمئة ألف دينار[5].

وكان تجار أهل الذمة ينشطون بشكل خاص في المواسم والأعياد، حيث كانت الأسواق تزدهر حول الكنائس والأديرة والمزارات الدينية خلال المناسبات، وتستمر طيلة فترة الموسم أو العيد ثم تنتهي بانتهائه، ومن الأمثلة على ذلك ما شهده مشهد قس بن ساعدة

---

[1] – Goitein, Studies in Islamic History, p 257–266.

[2] – كاهن(كلود)، تاريخ العرب والشعوب الإسلامية، نقله للعربية: بدر الدين القاسم، دار الحقيقة للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1973، ص 221.

[3] – ابن بطوطة، تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، جـ1، ص 127–128.

[4] – المدني، نيابة حلب، ص 218.

[5] – ابن تغري بردي(جمال الدين أبي المحاسن الأتابكي ت874هـ/1470م)، الدليل الشافي على المنهل الصافي، تحقيق: فهيم محمد شلتزت، جـ7، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص 292، الذهبي(شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان ت 748هـ/1348م)، ذيول العبر في خبر من غبر، جـ4، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1985، ص 37.

في قرية روحين التابعة لحلب، حيث ازدهر النشاط التجاري بشكل ملحوظ خلال موسم الزيارة الذي استمر أسبوعاً كما يذكر ابن شداد، فاستغله التجار لعرض مختلف السلع[1].

وهكذا برز دور التجار من المسلمين واليهود والنصارى في تنشيط الحركة التجارية، إذ جابوا مختلف أرجاء العالم الإسلامي، وتجلّى نشاطهم بوضوح في مدينتي دمشق وحلب، حتى أُطلق على حلب في بعض المصادر المعاصرة وصف "الهند الصغرى" دلالة على كثافة تجارتها وتنوع بضائعها واتساع أسواقها[2].

وبالنسبة إلى أنواع التجارات التي اشتغل بها أهل الذمة، فقد مارسوا مختلف أنواع الأنشطة التجارية، إلا أن بعض السلع والتخصصات التجارية تركزت في أيديهم بشكل أوضح، فقد سيطروا على تجارة السلع الثمينة، مثل المجوهرات والمصوغات والثياب الفاخرة[3]، كما عُدّت تجارة الحرير، سواء الخام منه أو المصنّع، من أبرز مجالات نشاط التجار اليهود، إلى جانب الأقمشة المصبوغة التي تصدرت قائمة السلع التي اتجهوا إلى الاتجار بها[4]،

كما برز دورهم في تجارة الخمور، إذ تولوا صناعتها وتوزيعها في المدن والأرياف، بحكم عدم إباحتها في المجتمع الإسلامي[5]، وإلى جانب ذلك، نشطوا في تجارة الرقيق، حيث وُجدوا في أسواق الرقيق في بلاد الشام، وحققوا منها أرباحاً كبيرة[6]، وكانت أسواق حلب تعرض أنواعا متعددة من الرقيق، من بينهم السود والحبش والكرج والجركس[7].

كذلك اشتغل بعضهم بصرف العملات وأعمال الصيرفة، بما في ذلك التعامل بالذهب والفضة، إضافة إلى المشاركة في دور سكّ النقود، وهو ما حظي في بعض الأحيان بقبول

---

[1] – ابن شداد، الأعلاق الخطيرة في ذكر أمراء الشام والجزيرة، جـ1،ق1، ص 159، 166–167، ابن الشحنة، الدر المنتخب في تاريخ مملكة حلب، ص 94، 96.

[2] – آشتور، التاريخ الاقتصادي، ص 393.

[3] – رمضان(أحمد)، المجتمع الإسلامي في بلاد الشام في عصر الحروب الصليبية، مؤسسة روزا اليوسف، مصر، 1977، ص 106.

[4] – Goitein, Studies in Islamic History, p 261.

[5] – Adler, Jewsih Travellers, p 147.

[6] – نعيسة(يوسف)، يهود مشق، دار المعرفة، دمشق، ط1، 1988، ص 26، شاكر(محمود)، التاريخ الاسلامي العهد المملوكي، المكتب الاسلامي، بيروت، ط4، 1991، ص 21.

[7] – الغزي، نهر الذهب في تاريخ حلب، جـ1، ص 148.

من قبل السلطات الحاكمة[1]، التي اعتمدت على خبراتهم في الجوانب المالية والإدارية، وقد انعكس ذلك في تقلد بعض اليهود والنصارى مناصب إدارية ومالية في الدولة المملوكية، بما في ذلك نيابة حلب، حيث أُتيح لهم تولي وظائف مرتبطة بالشؤون المالية والإدارة، وقد أثار هذا النفوذ المالي والإداري جدلاً في بعض الأوساط، وظهر تباين في المواقف تجاهه، إذ استاء بعض المسلمين من اتساع دور بعض أبناء هذه الطوائف في الجهاز الإداري، ولا سيما في مدينة حلب، حيث بدا النفوذ اليهودي واضحاً في عدد من الوظائف الإدارية، كما أشار إلى ذلك عدد من الكتّاب المعاصرين، من بينهم كاتب الإنشاء شمس الدين عبد الله بن يوسف بن أبي السفاح الحلبي بقوله:

أأرضى حمى الشهباء داراً وقد علت عليها لأبناء اليهود صناجقُ

فإن نكست أعلامُهم أنا راجعٌ إليها وإلا فهي مني طالقُ[2]

ولهذا السبب ترك حلب وسافر إلى دمشق ثم استقر بمصر، وقال هذين البيتين معتذراً عن العودة إلى مسقط رأسه حلب.

كان لتجار أهل الذمة دورهم في مجال التجارة الخارجية في حلب في العصر المملوكي، فقد امتلكوا المقومات الأساسية التي تساعدهم على التجارة، فتوفر لديهم رأس المال الوفير ومهروا في أعمال الاقتصاد وأصول التجارة وفنون الحساب وتعدد اللغات[3].

3- الأسواق والفنادق والخانات في حلب:

لعبت نيابة حلب دوراً اقتصادياً محورياً بفضل موقعها الاستراتيجي الذي جعلها نقطة التقاء رئيسة للتجارة بين الشرق والغرب، الأمر الذي أسهم في ازدهار أسواقها وامتلائها بمختلف السلع والبضائع القادمة من شتى الأقاليم، وقد تميّزت هذه الأسواق بتنوعها وتخصصها، إذ خُصص لكل نوع من السلع سوق مستقل يُعرف باسم البضاعة المعروضة فيه، وهو ما يعكس مستوى متقدماً من التنظيم الاقتصادي والدقة في تقسيم

---

[1] – Goitein, Studies in Islamic History, p 262.

[2] – ابن حجر(أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت852هـ/1449م)، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، جـ2، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط2، 1993، ص 310، الطباخ(محمد راغب)، إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء، جـ4، علق: محمد كمال، دار القلم العربي، حلب، ط2، 1989، ص 41–42.

[3] – الغزي، نهر الذهب في تاريخ حلب، جـ1، ص 204.

النشاط التجاري داخل المدينة، ويؤكد ما بلغته حلب من ازدهار تجاري ومكانة اقتصادية بارزة خلال تلك الحقبة.

وقد أسهم أهل الذمة، من نصارى ويهود، في تنشيط الحركة التجارية في حلب من خلال مشاركتهم الفاعلة في مختلف أسواقها، حيث مارسوا التجارة إلى جانب المسلمين في شتى أصناف السلع، ومن أبرز الأسواق التي اشتهرت بها المدينة: سوق الحرير المختص ببيع الأقمشة الفاخرة[1]، وسوق الكتانين الذي عُني بمنتجات الكتان[2]، وسوق الغزل المخصص لتجارة خيوط الغزل بأنواعها[3]، إضافة إلى سوق الدواب، وسوق الزجاج، وسوق السراجين المتخصص في صناعة سروج الخيل والأدوات الجلدية، كما وُجد سوق الصابون الذي يعكس ازدهار هذه الصناعة في حلب[4]، وسوق المزوقين المعروف بالتحف المزخرفة والصناعات الدقيقة[5]، وسوق الصباغين الذي احتضن المصابغ المختلفة[6]، وإلى جانب ذلك، ظهرت أسواق أخرى ذات طابع خاص أو غير محدد الاختصاص مثل سوق الدهشة، وهو ما يعكس التنوع الكبير في النشاط التجاري داخل المدينة وثراء بنيتها الاقتصادية[7].

تُعدّ القيساريات من أبرز المنشآت ذات الطابع الاقتصادي التي ازدهرت في نيابة حلب خلال العصر المملوكي، وهي أبنية تجارية ذات تنظيم معماري خاص، تمثل أسواقاً مسقوفة خُصصت لعرض السلع وبيعها، مع توفير فضاءات للتخزين وأماكن لإقامة بعض التجار. ويُرجَّح أن أصل التسمية يعود إلى اللفظة اليونانية أو اللاتينية (قيصرية)، التي كانت تُطلق على الأسواق المرتبطة بالقصر أو السلطة الحاكمة، حيث استُخدمت في العصرين اليوناني والروماني كمخازن ومساكن خاضعة للإشراف الإداري، وقد انتقل هذا المفهوم المعماري تدريجياً إلى العمارة البيزنطية في بلاد الشام وفلسطين وشمال إفريقيا، ثم تبنّته العمارة الإسلامية بعد الفتح، ليأخذ شكله المتكامل في المدن الإسلامية، ومنها حلب، إذ أصبحت القيسارية وحدة معمارية متكاملة تتألف من فناء مركزي

[1] – الأسدي، أحياء حلب وأسواقها، ص 227.

[2] – ابن العديم، زبدة الحلب من تاريخ حلب، ج3، ص 785.

[3] – الأسدي، أحياء حلب وأسواقها، ص 238.

[4] – الأسدي، أحياء حلب وأسواقها، ص 230–231–232.

[5] – القزويني، آثار البلاد وأخبار العباد، ص 184.

[6] – الأسدي، أحياء حلب وأسواقها، ص 235.

[7] – ابن الشحنة، الدر المنتخب في تاريخ مملكة حلب، ص 248.

مستطيل تُفرَّغ فيه البضائع، يحيط به صف من الحوانيت والحواصل المخصصة لعرض السلع وتخزينها، تعلوها في بعض الأحيان طوابق لإقامة التجار، بما يحقق التكامل بين النشاط التجاري والحياة اليومية، كما كانت بعض القيساريات تضم في مركزها مسجداً صغيراً يتيح للتجار أداء الصلوات دون مغادرة السوق، وهو ما يعكس اندماج الوظيفة الدينية بالنشاط الاقتصادي داخل الفضاء العمراني، ويبرز في الوقت نفسه تطور التنظيم التجاري والمعماري في مدينة حلب خلال العصر المملوكي، وقد ورد مصطلح القيسارية في وثائق العصر المملوكي للدلالة على المعنى نفسه، إذ يشير إلى وحدة معمارية تجارية تتكوّن من صحنٍ أوسط تحيط به حوانيت وحواصل مخصّصة لعرض البضائع وتخزينها، تعلوها في بعض الأحيان طبقات سكنية مهيأة لإقامة التجار[1]، وقد بلغ النشاط التجاري في هذه القيساريات ذروته، كما يذكر ياقوت الحموي في وصفه لحلب بقوله:" ومن عجائب حلب أن في قيسارية البز عشرين دكاناً للوكلاء يبيعون فيها كل يوم متاعاً قدره عشرون ألف دينار، مستمر ذلك منذ عشرين سنة وإلى الآن"[2]، ويعكس هذا الوصف مدى الحيوية الاقتصادية التي تمتعت بها القيساريات، والدور المحوري الذي أدّته في تنشيط الحركة التجارية على المستويين المحلي والإقليمي في مدينة حلب خلال العصر المملوكي، ويؤكد الرحالة ابن بطوطة في وصفه لعمران حلب وازدهارها التجاري ما شاهده من روعة القيساريات فيها، إذ يقول:" وقيساريتها لا تماثل حُسناً وكِبَراً"[3]، في دلالة واضحة على مكانتها المتقدمة بين المراكز التجارية في المشرق الإسلامي، وقد كانت هذه القيساريات تُعرف أحياناً بأسماء السلع التي تُباع فيها، أو بأسماء من تولّى تمويل إنشائها من الأمراء وكبار التجار، الذين وجدوا في تأسيسها وسيلة استثمارية مجزية تدرّ أرباحاً مستمرة، وتعكس في الوقت نفسه تطور البنية الاقتصادية والعمرانية لمدينة حلب خلال العصر المملوكي[4]،

ولم تكن القيساريات سوى وجهٍ من أوجه اهتمام الدولة المملوكية بتنظيم النشاط التجاري، إذ تشير المصادر إلى أن السلطنة خصصت مبلغاً قدره أربعون ألف دينار لإقامة

---

[1] – رزق(عاصم محمد)، معجم مصطلحات العمارة والفنون الإسلامية، مكتبة مدبولي، ط1، 2000م، ص 245–246.

[2] – الحموي، معجم البلدان، جـ2، ص 284.

[3] – ابن بطوطة، تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، جـ1، ص 87.

[4] – فهمي، طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب، ص 295.

خان وقيسارية في مدينة ملطية، تضم نحو أربعين دكاناً[1]، وهو ما يدل على تدخل الدولة المباشر في إنشاء بنية تحتية تجارية متكاملة تدعم حركة التجارة وتُسهم في تنشيطها.

وبموازاة القيساريات، أولى المماليك عناية كبيرة ببناء الخانات نظراً لدورها الحيوي في دعم التجارة، ولا سيما تجارة القوافل والمسافرين. وتعود كلمة (خان) في أصلها الفارسي إلى معنى الحانوت[2]، أو موضع النزول، ثم أصبحت تُطلق على منشآت معمارية واسعة تضم حوانيت ومستودعات وفناءات تُستخدم لعرض البضائع وتخزينها، وكان الخان بمثابة مجمّع تجاري وسكني في آنٍ واحد، يقصده التجار للشراء والبيع والإقامة المؤقتة، إضافة إلى إيواء الدواب وحفظ البضائع، وقد تنوعت وظائف الخانات تبعاً لمواقعها وأغراض إنشائها، فبعضها خُصص لتجارة سلعة معينة أو حرفة محددة، في حين خُصص بعضها الآخر لخدمة التجارة الخارجية. ولم تقتصر هذه المنشآت على داخل المدن فحسب، بل امتدت أيضاً إلى طرق القوافل ومداخل الحواضر الكبرى، لتشكل محطات تجارية متتابعة توفر الراحة للتجار وتحمي بضائعهم، بما يجعلها جزءاً أساسياً من البنية التحتية الاقتصادية في العصر المملوكي[3].

وفي نيابة حلب وحدها، بلغ عدد الخانات نحو أربعين خاناً، حملت أسماء تعكس طبيعة النشاط التجاري الذي احتضنته، مثل: خان الزيت، خان الحنّة، خان الخراطين، وخان الصابون، وغيرها[4]، كما ارتبطت بعض الخانات بأسماء أشخاص، من أبرزها خان أزدمر الذي أُنشئ في سوق الصابون سنة 884هـ/1479م، ويُعد من أكبر وأهم خانات حلب في العصر المملوكي[5]، كما برز خان الشيباني المعروف بخان الفرنج[6]، ويُرجَّح أنه خُصص لتجار الفرنجة، على نحو مشابه لخان البنادقة الذي استُخدم لتجارة تجار مدينة

[1] – المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج6، ص 467.

[2] – محمد (رفعت موسى)، الوكالات والبيوت الإسلامية في مصر العثمانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط1، 1993م، ص 25.

[3] – لطفي(لطفي فؤاد)، خانات بلاد الشام، دار الفارابي، بيروت، لبنان، ط1، 2013م، ص 15.

[4] – ابن الشحنة، الدر المنتخب في تاريخ مملكة حلب، ص 248–250.

[5] – ابن الشحنة، الدر المنتخب في تاريخ مملكة حلب، ص 248، السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ج2، ص 275.

[6] – ابن الشحنة، الدر المنتخب في تاريخ مملكة حلب، ص 248.

البندقية[1]، وهو ما يعكس انفتاح حلب التجاري على الأسواق الخارجية وتنوع الجاليات التجارية المقيمة فيها خلال العصر المملوكي.

تميّزت مدينة حلب بوفرة خاناتها وتنوّع وظائفها التجارية، حتى إن بعض هذه الخانات لم تُحدّد المصادر تاريخ إنشائها بدقة، إلا أنها ظلت حاضرة وفاعلة في الحياة الاقتصادية للمدينة، ومن بين هذه الخانات يبرز خان بحسيتا[2]، الذي يُرجَّح أنه كان مركزاً لتجمع تجار اليهود، وقد سُمّي بهذا الاسم نسبة إلى حارة بحسيتا التي استقر فيها عدد كبير من أبناء الطائفة اليهودية، ويشير المؤرخ ابن الشحنة إلى هذا الخان ضمن قائمة طويلة من الخانات التي كانت تُباع فيها أصناف من البضائع "ما يفوت الحصر"[3]، وهو ما يعكس حجم الازدهار التجاري واتساع النشاط الاقتصادي وتنوعه في مدينة حلب خلال العصر المملوكي.

أما من الناحية العمرانية، فقد قدّم المؤرخ الغزي وصفاً دقيقاً لخانات حلب، إذ قال:" ومن محاسن مباني حلب خاناتها الشهيرة الكثيرة، التي ترى كل خان يضاهي محلة كبيرة بسعته وعدد مخادعه ومرافقه ومسجده وحوضه، وهو بحصانته كأنه دار مستقلة قد اشتمل داخله على مخازن معدّة لاحتكار البضائع، وخارجه على حوانيت معدّة لعرض البضائع وجلوس التاجر وكتابته ونومه وسكنى خادمه وطبخه واستقبال زبائنه وأحبابه، فهو على غاية الراحة والأمن والاطمئنان على ماله ونفسه ودوابه"[4]، ويكشف هذا الوصف عن الطابع الوظيفي المتكامل للخان، إذ لم يكن مجرد مكان لتخزين البضائع، بل منشأة تجارية وعمرانية متكاملة تراعي مختلف احتياجات التاجر، من الإقامة والعمل والتخزين، بما يعكس تطور الفكر العمراني المرتبط بالوظيفة الاقتصادية وتكامل عناصره في مدينة حلب خلال العصر المملوكي، وبالإضافة إلى الخانات، عرفت حلب نمطاً معمارياً آخر من المنشآت التجارية هو «الفنادق»، وهي لفظة ذات أصل يوناني دخلت إلى العربية عبر الإيطالية بصيغة Fondachi ، وتدل على مبانٍ متعددة الطوابق تضم غرفاً

[1] – الأسدي، أحياء حلب وأواقها، ص 47.

[2] – ابن الشحنة، الدر المنتخب في تاريخ مملكة حلب، ص 249.

[3] – ابن الشحنة، الدر المنتخب في تاريخ مملكة حلب، ص 248.

[4] – الغزي، نهر الذهب في تاريخ حلب، ج1، ص 86.

ومخازن، بالإضافة إلى فناء داخلي يُستخدم لتخزين البضائع وإيواء الدواب[1]، وقد كانت هذه الفنادق تخضع لإشراف الدولة، إذ يُعيَّن من يتولى مسؤولية فتحها صباحاً وإغلاقها مساءً[2]، بما يضمن حفظ النظام والأمن داخلها، وتميزت حلب بكثرة فنادقها وتنوعها، ومن أشهرها: فندق الطرابش، فندق الحطب، وفندق العيش[3].

وتجدر الإشارة إلى أن الفنادق التجارية في حلب لم تكن مجرد مبانٍ للإيواء أو تخزين البضائع، بل كانت أيضاً أداة دبلوماسية واقتصادية بيد الدولة المملوكية، حيث كانت تُقدَّم مجاناً للتجار الأجانب القادمين من أوروبا وبلاد البحر المتوسط، تشجيعاً لهم على ارتياد البلاد وتنشيط حركة التجارة الدولية، وقد جُعل ذلك بنداً واضحاً في المعاهدات التجارية التي كانت تُبرم بين الدولة المملوكية والدول الأجنبية، ما يعكس وعياً سياسياً واقتصادياً بأهمية انفتاح الأسواق وتيسير حركة السلع والتجار، بل إن السلطات المملوكية ذهبت أبعد من ذلك، حينما سمحت لهؤلاء التجار الأجانب بجلب خمورهم من بلادهم وشربها داخل فنادقهم[4]، وهو تصرف يكشف عن درجة عالية من التسامح والمرونة القانونية، تميزت بها الدولة في تعاملها مع غير المسلمين، إذا ما كان ذلك يخدم المصلحة العامة ويضمن ازدهار الأسواق.

كل هذا يؤكد أن سلاطين المماليك وأمراءهم لم يكونوا مجرد حكّام حرب، بل أصحاب بصيرة اقتصادية ورؤية استراتيجية في دعم التجارة، فهذه المنشآت المعمارية – من خانات وفنادق وقياسر – لم تكن فقط محطات استقبال للتجار والمسافرين، بل أيضاً أماكن لعقد الاتفاقيات التجارية، وبناء علاقات اقتصادية واسعة ومزدهرة مع مختلف الشعوب، مما أسهم في ترسيخ مكانة حلب كمحور اقتصادي عالمي في ذلك العصر.

وهكذا، فإن مدينة حلب في العصر المملوكي كانت بحق نموذجاً متكاملاً لا يقتصر على ازدهار التجارة، بل يشمل تنظيماً عمرانياً متقدماً، وإدارة اقتصادية ذكية، وتنوعاً دينياً

---

[1] – ماجد(عبد المنعم)، نظم دولة المماليك ورسومهم في مصر، جـ1، مطبعة الأنجلو مصرية، ط2، 1979م، ص 124.

[2] – الطراونة، الحياة الاجتماعية في بلاد الشام في عصر المماليك الجراكسة، ، ص 121.

[3] – ابن شداد، الأعلاق الخطيرة في ذكر أمراء الشام والجزيرة، جـ1، ق1، ص 194، 227.

[4] – اليوزبكي(توفيق)، تاريخ تجارة مصر البحرية في العصر المماليكي، مؤسسة دار الكتب، العراق، 1975، ص 66.

وثقافياً شكّل حجر الأساس في بنية مجتمعها المزدهر، مما جعل منها إحدى أهم الحواضر الإسلامية في شرق المتوسط آنذاك.

4- طرق التجارة الداخلية:

تميّزت مدينة حلب في العصر المملوكي بأهمية تجارية بارزة جعلتها تتفوّق على كثير من مدن بلاد الشام، إذ حظيت بعناية خاصة من السلاطين والأمراء والولاة، نظراً لموقعها الاستراتيجي ودورها الاقتصادي الحيوي، وقد انعكس ذلك في تعدد أسواقها وازدهار صناعاتها الحرفية، الأمر الذي عزّز مكانتها ضمن نيابات السلطنة المملوكية في بلاد الشام، ومنحها دوراً ريادياً في الحركة التجارية، ولا سيما بوصفها نقطة وصل رئيسة لتبادل السلع بين الشرق والغرب، ومحطة مهمة لاستقبال القوافل التجارية المتجهة إلى الموانئ أو القادمة منها، وقد أسهم في هذا الازدهار وجود شبكة طرق تجارية متكاملة ربطت حلب بالمدن الساحلية والمراكز التجارية الكبرى، مما جعلها مركزاً محورياً لإعادة توزيع وتصدير البضائع القادمة من الشرق نحو الغرب وبالعكس، ويمكن تصنيف هذه الطرق إلى قسمين رئيسيين: طرق تربط حلب بمدن البحر المتوسط، وطرق تربطها بالمناطق التابعة لها، أما الطرق التي تربط حلب بمدن البحر المتوسط، فكانت تُستخدم من قبل القوافل المتجهة إلى الموانئ لتصدير السلع الحلبية أو استقبال البضائع البحرية، ومن أبرزها:

1. **طريق حلب – قيسارية**

يُعد من الطرق الحيوية التي كانت تربط بين قلب بلاد الشام والأناضول، وقد مرّ عبر:

حلب ← السموقة ← سندار ← عينتاب ← بهنسا ← قيسارية[1].

2. **طريق حلب – طرابلس**

من حلب ← قنسرين، ← إياد،← أنقراتا،← المعرة، وصولاً إلى طرابلس[2].

3. **طريق حلب – غزة**

وهو من أطول الطرق وأكثرها كثافة، فقد مرّ بعدة مدن:

[1] – القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا ، جـ14، ص 384، العمري، التعريف بالمصطلح الشريف، ص 252.

[2] – القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا ، جـ14، ص 381، العمري، التعريف بالمصطلح الشريف، ص 250.

حلب ← قنسرين ← إياد ← أنقراتا ← المعرة ← حماة ← حمص ← دمشق[1] ← الكسوة ← غباغب ← إربد ← بيسان ← عين جالوت ← قاقون ← عوجا ← اللد ← بيت راس ← جنين ← غزة[2].

4. **طريق حلب – صيدا**

حلب ← قنسرين ← إياد ← أنقراتا ← المعرة ← حماة ← حمص ← دمشق[3]، ← كرك نوح ← بعلبك ← صيدا[4].

5. **طريق حلب – بيروت**

نفس المسار السابق حتى صيدا، ثم يمتد نحو بيروت[5].

وقد وصفه كل من ابن خرداذبه والمستشرق الأوروبي هايد، بأنه طريق تجاري رئيس، يربط حلب بمعظم مدن البحر المتوسط، ويمتد عبر: حلب ← الأتارب ← سهل العمق ← أنطاكية ← اللاذقية[6] ← جبلة ← طرابلس ← بيروت ← صيدا ← صور ← يافا ← عسقلان[7].

---

[1] – القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا ، جـ14، ص 381، العمري، التعريف بالمصطلح الشريف، ص 249-250.

[2] – القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا ، جـ14، ص 379-380، العمري، التعريف بالمصطلح الشريف، ص 247-248.

[3] – القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا ، جـ14، ص 381، العمري، التعريف بالمصطلح الشريف، ص 249-250.

[4] – القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا ، جـ14، ص 382، العمري، التعريف بالمصطلح الشريف، ص 250.

[5] – القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا ، جـ14، ص 381-382، العمري، التعريف بالمصطلح الشريف، ص 249-250.

[6] – من أجمل مدن الساحل منعة وعمارة وذات صهاريج وهي على ساحل البحر وبها ميناء ودير مسكون يعرف بالفاروس وهي من أعمال حمص ومنها إلى جبلة اثنا عشر ميلاً ومن اللاذقية إلى أنطاكية ثمانية وأربعون ميلاً، انظر، أبو الفداء، تقويم البلدان، ص 257، وذكر البغدادي في كتابه أنها أصبحت من أعمال حلب' انظر، البغدادي، مراصد الاطلاع على أخبار الأمكنة والبقاع، جـ3، ص 1194. وذكر ابن شاهين وابن الشحنة في كتابهما أنها من أعمال طرابلس، انظر، ابن شاهين، زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك، ص48، ابن الشحنة، الدر المنتخب في تاريخ مملكة حلب، ص 267. ويبدو أن كل مؤرخ أورد مدينة اللاذقية حسب التقسيم الجغرافي الإداري الذي كان في زمانه.

[7] – ابن خرداذبه(أبي القاسم عبيد الله بن عبد الله)، المسالك والممالك، مطبعة بريل، ليدن، د.ط، 1889م، ص 98، هايد، تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى، جـ1، ص 180.

ويمتاز هذا الطريق بتواصله البحري والبري، فكان يتيح نقل البضائع من المدن الساحلية إلى حلب ومنها إلى الداخل، أو العكس، مما جعله شرياناً اقتصادياً دائماً ومفتوحاً.

وأما الطرق التي تربط حلب بالمناطق التابعة لها فهي:

1- طريق حلب-البيرة

حلب ← الباب ← الساجور ← كلناس← البيرة[1].

2- طريق حلب-بهنسى

أولى محطاته حلب ← السموقة، ← سندار، ← عينتاب، ← ببهنسى[2].

3- طريق حلب-الكختا

من حلب ← السموقة، ← سندار، ← عينتاب، ← قلعة المسلمين، ← الكختا[3].

4- طريق حلب-آياس

يبدأ من حلب ← أرحاب ← تيزين← بغراس← آياس[4].

5- طريق حلب-جعبر

من حلب ← الجبول ← بالس← جعبر[5].

6- طريق حلب-أنطاكية

من حلب ← قنسرين ← أنطاكية[6].

تُظهر شبكة الطرق التي تربط حلب بمناطقها التابعة مدى اتساع نفوذها وأهميتها الإدارية والاقتصادية في العصر المملوكي، إذ أسهمت هذه الطرق في تسهيل حركة التجارة والتنقل، وربطت المدينة بمراكز داخلية وخارجية ذات أهمية استراتيجية، وكانت هذه الطرق تُستخدم في الاتجاهين ذهاباً وإياباً، بحيث كانت البضائع والسلع المتجهة من تلك

---

[1] – القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا ، جـ14، ص 383.

[2] – العمري، التعريف بالمصطلح الشريف، ص 252.

[3] – القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا ، جـ14، ص 384، العمري، التعريف بالمصطلح الشريف، ص 252.

[4] – القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا ، جـ14، ص 384، العمري، التعريف بالمصطلح الشريف، ص 252.

[5] – القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا ، جـ14، ص 384، العمري، التعريف بالمصطلح الشريف، ص 252.

[6] – ابن خرداذبه، المسالك والممالك، ص 99.

المناطق إلى حلب، أو الخارجة منها إليها، تسلك المسارات نفسها وتستخدم المحطات ذاتها، وهو ما يعكس انتظام الحركة التجارية واستمراريتها ضمن شبكة نقل مستقرة وفعّالة.

5- طرق التجارة الخارجية:

تمتعت مدينة حلب بموقع جغرافي فريد ومتميز أكسبها عبر العصور مكانة تجارية بارزة في قلب المشرق الإسلامي، إذ تقع عند نقطة التقاء طرق التجارة الكبرى، يحدّها من الشرق العراق، ومن الغرب ساحل البحر المتوسط، ومن الشمال بلاد الروم، مما جعلها بمثابة مفترق طرق دولي تتقاطع فيه مسارات التجار القادمين من مختلف الأقاليم. وقد شكّل هذا الموقع الاستراتيجي عاملاً حاسماً في ازدهار دورها الاقتصادي والتجاري، حيث توسطت حلب شبكة الطرق الدولية للتجارة البرية والبحرية، فقد مرّ بها الطريق التجاري القادم من الهند عبر الخليج العربي وإيران والعراق، متجهاً إلى حلب، ومنها إلى حمص وطرابلس وبيروت، قبل أن تُصدَّر البضائع إلى أوروبا عبر موانئ البحر المتوسط. كما كانت تمر بها قوافل أخرى قادمة من الشرق الأقصى عبر البحر الأحمر ودمشق، ثم تتجه إلى سواحل المتوسط ومنها إلى العواصم الأوروبية، وبذلك أصبحت حلب حلقة وصل محورية بين الشرق والغرب، ونافذة متبادلة لتصريف السلع والمنتجات بين الجانبين، وقد أسهم موقعها عند المدخل الشمالي لدولة المماليك في تعزيز صلاتها التجارية مع آسيا الوسطى، لتتحول إلى نقطة انطلاق مهمة للبضائع القادمة من أقصى الشرق نحو قلب العالم الإسلامي، ومنه إلى أوروبا[1]، مما رسّخ مكانتها كمركز تجاري عالمي بالغ الأهمية خلال العصر المملوكي، ونتيجة لهذا الدور، نشأت علاقات تجارية متينة بين حلب وعدد من أهم المراكز التجارية في العالم، مثل الهند وفارس، حيث كانت بضائع تلك الأقاليم تصل إلى حلب ليُعاد تصديرها إلى الأسواق الأوروبية. كما تطورت روابط تجارية فعّالة مع المدن الإيطالية، ولا سيما البندقية، التي اضطلعت بدور بارز في حركة التبادل

[1] – القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا ، ج5، ص 86-87، فهمي(نعيم زكي)، طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، د.ط، 1973م، ص 149-150.

التجاري بين الشرق والغرب، مما عزز مكانة حلب بوصفها مركزاً محورياً في الشبكات التجارية الدولية خلال العصر المملوكي[1].

إلا أن هذا النشاط التجاري لم يكن بمنأى عن الاضطرابات السياسية والعسكرية التي شهدتها المنطقة، إذ أثرت هجمات المغول بشكل ملحوظ في الطرق البرية العابرة لحلب، مما أدى إلى تراجع أهميتها وتحول جزء كبير من حركة التبادل التجاري نحو الطرق البحرية، ولا سيما عبر البحر الأحمر وعدن باتجاه الهند، وقد أسهم هذا التحول في إعادة توجيه مسارات التجارة الدولية بصورة مؤقتة، وأحدث تغيراً في خريطة الحركة التجارية في المنطقة[2].

لم يدم الركود التجاري في حلب طويلاً عقب هجمات المغول، إذ سرعان ما استعادت المدينة حيويتها ونشاطها التجاري، ولا سيما بعد طرد المغول من بلاد الشام، فعادت إلى مكانتها المرموقة كمركز رئيسي لتجارة الشرق، خاصة تجارة الهند، واستأنفت دورها بوصفها بوابة لتدفق البضائع نحو الأسواق الأوروبية، غير أن هذا الوضع لم يستمر على حاله، إذ شهدت حركة التجارة العالمية تحولاً مفصلياً مع اكتشاف البرتغاليين عام 903هـ/1498م الطريق البحري إلى الهند عبر رأس الرجاء الصالح، الأمر الذي أدى إلى تحويل جانب كبير من التجارة العالمية من الطرق البرية التي تمر بحلب إلى الطرق البحرية الجديدة، وعلى الرغم من هذا التحول الجذري، فإن أهمية حلب التجارية لم تتلاشَ بشكل كامل، بل تراجعت نسبياً مع احتفاظها بدور تجاري نشط ومؤثر، يضاهي ما كانت عليه كبريات مدن الممالك الأخرى[3]، ويؤكد ذلك ما أورده المؤرخ ابن الشحنة من وصف لرواجها التجاري، إذ قال:" ومن خصائص حلب نفاق ما يُجلب إليها من البضائع كالحرير والصوف والبردي والقماش، وأنواع الفرو من السمور والوشق والسنجاب والثعلب، وسائر الوبر، والبضائع الهندية وأجناس الرقيق، فإنه يُباع فيها في يوم واحد ويُقبض ثمنه ما لو حُمل إلى القاهرة التي هي أم البلاد"[4]، ويعكس هذا الوصف قوة السوق الحلبية واستمرارية حيويتها، إذ ظلت المدينة مركزاً مهماً لتصريف المنتجات

[1] – علي، خطط الشام، جـ4، ص 267–268، الغزي، نهر الذهب في تاريخ حلب، جـ1، ص 145.

[2] – حسن، تاريخ المماليك البحرية، ص 163.

[3] – الغزي، نهر الذهب في تاريخ حلب، جـ1، ص 145.

[4] – ابن الشحنة، الدر المنتخب في تاريخ مملكة حلب، ص 254.

الشرقية، واستمرت أسواقها في استقبال التجار والبضائع من مختلف الأقاليم، رغم التحولات التي طرأت على طرق التجارة العالمية

لم تكن المدن الساحلية بمنأى عن هذا النشاط، بل شكّلت امتداداً طبيعياً ومكملاً للحركة التجارية الحلبية، إذ اضطلعت بدور أساسي في تصدير البضائع الواردة إلى حلب نحو الأسواق الأوروبية عبر موانئها، ومن أبرز هذه المدن أنطاكية واللاذقية، اللتان ارتبطتا بعلاقات تجارية نشطة مع مدن إيطالية، مثل بيزا وغيرها[1].

وقد تميّزت أنطاكية بدور محوري خلال تلك الحقبة، إذ لم تكن مجرد مدينة ساحلية، بل مثّلت ملتقى لطرق التجارة العالمية القادمة من الجزيرة العربية والهند وآسيا الوسطى، سواء تعلّق الأمر بالبضائع الموجهة للاستهلاك المحلي أو بتجارة الترانزيت. وبذلك شكّلت عقدة تجارية استراتيجية ربطت بين الشرق والغرب، ويُضاف إلى ذلك قربها الجغرافي من حلب، مما جعلها أقرب منفذ بحري لتصريف إنتاج المدينة من السلع الثمينة والنادرة، مثل الحرير والقماش الفاخر والصابون والمصنوعات الدقيقة[2]، حيث كانت تنقل هذه البضائع من حلب إلى أنطاكية، ثم تُشحن عبر موانئها إلى الأسواق الأوروبية، وهو ما يؤكد استمرار فاعلية الموقع الجغرافي في دعم الدور الاقتصادي لحلب رغم التحولات التي طرأت على طرق التجارة العالمية[3].

6- الصادرات والواردات التجارية:

تميّزت نيابة حلب بتنوّع صناعاتها وحرفها التي مارسها أبناء المدينة، وهو ما أسهم في نشوء شبكة واسعة من الأسواق المتخصصة داخلها، حملت في الغالب أسماء تعكس طبيعة السلع المتداولة فيها، بما يدل على حيوية الحركة التجارية وتنوعها، ولم تقتصر أسواق حلب على تلبية الاحتياجات المحلية لسلعة واحدة، بل شملت طيفاً واسعاً من السلع المرتبطة بالمعيش اليومي والصناعات المختلفة، كما ارتبطت هذه الأسواق بشبكة تبادل تجاري امتدت إلى الموانئ والمدن المجاورة، وتجاوزت ذلك إلى علاقات تجارية بعيدة المدى،

[1] – فهمي، طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب، ص 47.

[2] – الجنابي، إمارة أنطاكية، ص 268–269.

[3] – رانسيمان، تاريخ الحملات الصليبية، ج2، ص 35.

وعلى الرغم من ما شهدته المنطقة من اضطرابات وحروب، فإن النشاط التجاري في حلب استمر دون انقطاع يُذكر، مما يعكس قوة الاقتصاد المحلي وصلابة البنية التجارية في تلك الحقبة، وتشير المصادر التاريخية إلى تنوع كبير في السلع التي كانت تُنتج في نيابة حلب وتُصدَّر إلى الخارج، إلى جانب سلع أخرى كانت تُستورد إليها من مدن وأقاليم مختلفة، الأمر الذي أسهم في خلق حركة تبادلية نشطة ومتواصلة، كما برزت أسواق متخصصة في بيع سلع محددة، مثل سوق العطارين المختص بالتوابل والعطور، وسوق الحدادين المختص بالأدوات المعدنية، إلى جانب الخانات التجارية المتخصصة، كخان الزيت الذي خُصص لتجارة الزيت، وغيرها من المنشآت التي تعكس مستوى متقدماً من التنظيم الاقتصادي والتجاري الذي ميّز مدينة حلب.

وقد كانت نيابة حلب مركزاً تجارياً مهماً اتسم بتنوع صادراته وارداته، إذ صدّرت إلى مناطق متعددة مجموعة واسعة من البضائع، من بينها الزجاج إلى العراق[1]، والقطن والحرير الخام والمنسوجات الشرقية إلى أوروبا[2]، إضافة إلى الصابون الذي كان يُصدَّر إلى ممالك الروم والعراق وديار بكر[3]، كما شملت صادراتها إلى مصر الشموع والزيت والصابون، فضلاً عن الخيل والأغنام والفواكه والخشب والحديد[4]، وكان جزء كبير من هذه البضائع يُنقل عبر الموانئ الساحلية، ولا سيما ميناء اللاذقية[5]، كما استُخدم ميناء السويدية في تصدير السلع نحو فارس والهند والعراق[6].

أما الواردات، فقد شملت قماش العجم، والصوف، وأنواعاً متعددة من الفراء مثل السمور والوشق والسنجاب والثعلب، إضافة إلى أصناف أخرى من الوبر[7]، وكانت المدن الساحلية، مثل بيروت وطرابلس واللاذقية وصيدا، تمثل مراكز تجارية رئيسية، إذ جرت عبرها

---

[1] – علي، خطط الشام، جـ4، ص 238.

[2] – Sauvaget, Alep essai sur le developpement dune grande ville syrienne des origins au miligu du xix siècle, p163.

[3] – ابن الشحنة، الدر المنتخب في تاريخ مملكة حلب، ص 254.

[4] – لابيدوس(ايرامارفين)، مدن الشام في العصر الملوكي، تر: سهيل زكار، دار حسان، دمشق، د.ط، 1985م، ص51.

[5] – رانسيمان، تاريخ الحملات الصليبية، مملكة عكا، جـ3، ص 414.

[6] – علي، خطط الشام، جـ4، ص 268.

[7] – ابن الشحنة، الدر المنتخب في تاريخ مملكة حلب، ص 254، الغزي، نهر الذهب في تاريخ حلب، جـ1، ص 14-146.

معظم عمليات الاستيراد والتصدير وهو ما يعكس الدور الحيوي الذي اضطلعت به هذه الموانئ في دعم الحركة التجارية لنيابة حلب وتعزيز ارتباطها بالأسواق الإقليمية والدولية[1].

7- الضرائب والتعامل النقدي والموازين والمكاييل والمقاييس:

تعددت الضرائب في العصر المملوكي، وشكّلت مورداً أساسياً لدعم خزينة الدولة، وقد اعتمدت السلطنة المملوكية، بعد تقسيم بلاد الشام إلى نيابات، نظاماً ضريبياً موحداً طُبّق على مختلف هذه النيابات، ومنها نيابة حلب، وشمل هذا النظام فرض الضرائب والمكوس على مختلف الأنشطة الاقتصادية، مثل الزراعة والصناعة والتجارة، مع الإشارة إلى أن بعض هذه الضرائب كان يُلغى أحياناً بموجب مراسيم سلطانية، بما يعكس تقلب السياسات المالية أو الاستجابة للظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة، وفي هذا السياق، تنوعت الضرائب التي فرضتها الدولة المملوكية لتأمين مواردها المالية، وشملت مختلف قطاعات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فشكّلت إحدى الركائز الأساسية للنظام المالي، ومن أبرز هذه الضرائب:

1. ضريبة الخراج: وهي ضريبة تُفرض على الأراضي الزراعية، وتتفاوت قيمتها بحسب خصوبة الأرض وكميات الإنتاج[2].
2. الجوالي: هي الجزية التي تؤخذ من رعايا الدولة من غير المسلمين، مثل النصارى واليهود، وتُفرض فقط على الرجال البالغين القادرين على الدفع، بينما يُعفى منها النساء والأطفال وكبار السن والرهبان والعبيد[3].
3. الزكاة: هي فريضة إسلامية يدفعها المسلمون على ما يملكون من محاصيل زراعية، وأنعام، ونقود من ذهب وفضة، وكان لها طابع ديني واقتصادي في آنٍ واحد[4].

---

[1] – علي، خطط الشام، جـ4، ص 283.

[2] – المقريزي، المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار، جـ1، ص 278، النويري، نهاية الأرب في فنون الأدب، جـ8، ص 180.

[3] – ابن مماتي(أسعد ت606هـ/1209م)، قوانين الدواوين، تحقيق: عزيز سوريال عطية، مطبعة مصر، د.ط، 1943م، ص 317–318، النويري، نهاية الأرب في فنون الأدب، جـ8، ص 174.

4. الضرائب الهلالية: وهي ضرائب دورية تُجبى شهرياً وفق التقويم القمري، وتشمل أجوراً مفروضة على الأملاك كالدور، والطواحين، والحمامات، والأفران، والمواشي، والمعاصر، والمصائد، ومزارع قصب السكر[1].
5. ضرائب المراعي: تُفرض على أصحاب المواشي لقاء انتفاعهم بالمراعي العامة، وتُحسب عادةً على كل رأس ماشية[2].
6. ضرائب الصناعات :وهي ضرائب تطال مجموعة من الصناعات والحرف مثل صناعة الصابون والدباغة والنسيج والدقيق والزيت والملح وغيرها، وكانت تُفرض على الإنتاج أو على الورش نفسها[3].
7. ضرائب التجارة :وتشمل الضرائب المفروضة على عمليات البيع والشراء، إضافة إلى الرسوم على الصادرات والواردات، وكانت تشكل مصدراً كبيراً للدخل نتيجة الحركة التجارية النشطة[4].
8. ضرائب استثنائية :وهي ضرائب كانت تُفرض عند الحاجة، خصوصاً في أوقات الحروب أو الأزمات، تبعاً لمصلحة الدولة[5].

وفي موازاة هذا النظام الضريبي، كان النقد هو الوسيلة الأساسية للتبادل التجاري وتأمين الحاجات اليومية، وقد ورث المماليك النظام النقدي الأيوبي، واستمروا بالعمل به في مصر وبلاد الشام حتى عام 781هـ/1380م، ثم بدأوا سكّ عملاتهم الخاصة[6]، ومن أبرز العملات التي دارت في نيابة حلب:

- الدراهم الكاملية: عملة أيوبية استُخدمت حتى أُبطلت في 781هـ لسوء جودتها[7].

---

[4] – القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا ، جـ3، ص 461–462، البيومي(إسماعيل)، النظم المالية في مصر والشام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، د.ط، 1998م، ص 327.

[1] – النويري، نهاية الأرب في فنون الأدب، جـ8، ص 168–169، 172.

[2] – النويري، نهاية الأرب في فنون الأدب، جـ8، ص 190.

[3] – ابن اياس، بدائع الزهور، جـ1، ق2، ص 532، الغزي، نهر الذهب في تاريخ حلب، جـ3، ص 229، 233، 239.

[4] – السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، جـ3، ص 12،الغزي، نهر الذهب في تاريخ حلب، جـ3، ص 233، رانسيمان، تاريخ الحملات الصليبية ، مملكة عكا، جـ3، ص 414.

[5] – ابن اياس، بدائع الزهور في وقائع الدهور، جـ4، ص 408، جـ5، ص 9.

[6] – المقريزي(تقي الدين أحمد بن علي ت845هـ/1442م)، شذور العقود بذكر النقود، مخطوط، دار الكتب، الرياض، تصنيف 2170، ورقة 69/أ.

[7] – المقريزي، شذور العقود بذكر النقود، ورقة 69/ب.

- الدراهم الظاهرية: نسبة إلى السلطان الظاهر بيبرس[1].
- فلوس السلطان الناصر حسن: وهي نقود نحاسية ضُربت في عهده[2].
- فلوس الظاهر برقوق: من سكّ سلطنة الظاهر برقوق[3].
- دراهم جكم: ضربت في حلب عام 809هـ/1406م، عندما أعلن نائب حلب، الأمير جكم، نفسه سلطاناً[4].
- الدراهم النوروزية: نُسبت إلى نوروز الحافظي، الذي سيطر على الشام بعد مقتل السلطان فرج بن برقوق[5].
- الدراهم المؤيدية: وهي عملات تعود لعهد السلطان المؤيد شيخ المحمودي[6].

شهدت نيابة حلب تداول أنواع متعددة من العملات، بما في ذلك النقود الأجنبية التي دخلت إليها بفعل اتساع حركة التبادل التجاري مع المدن الأوروبية، وهو ما يعكس انفتاحها على الأسواق الخارجية واندماجها في شبكات التجارة الدولية، إلى جانب مكانتها بوصفها مركزاً اقتصادياً مهماً في بلاد الشام خلال العصر المملوكي[7].

وقد استخدمت نيابة حلب، كما هو الحال في سائر بلاد الشام، مجموعة من الأوزان والمكاييل والمقاييس المتعارف عليها في المعاملات التجارية والمالية، ورغم أن هذه المعايير كانت موحدة في مجملها، إلا أن بعض الفروقات البسيطة كانت تظهر من مدينة لأخرى، ففي مجال الأوزان، كان الرطل هو الوحدة المعتمدة، ويُقدّر بسبعمئة وعشرين درهماً[8]، أما الأوقية فتُعادل ستين درهماً[9]، وكل درهم يُقسم إلى ستة عشر قيراطاً[10]، ويعادل القيراط أربع قمحات، في حين يُعادل القنطار مئة رطل[11].

---

[1] – المقريزي، شذور العقود بذكر النقود، ورقة 69/ب.

[2] – القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا ، جـ3، ص 437

[3] – المقريزي، شذور العقود بذكر النقود، ورقة 69/ب.

[4] – الصيرفي، نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان، جـ2، ص 229.

[5] – المقريزي، شذور العقود بذكر النقود، ورقة 69/ب.

[6] – المقريزي، شذور العقود بذكر النقود، ورقة 69/ب.

[7] – المقريزي، شذور العقود بذكر النقود، ورقة 69/ب.

[8] – القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا ، جـ4، ص 118.

[9] – الشيزري، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 220، القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا ، جـ4، ص 215.

[10] – القيراط: جزء من أجزاء الدينار وهو نصف عُشره في أكثر البلاد، انظر، حلاق، الإيضاحات العصرية للمقاييس والمكاييل والأوزان والنقود الشرعية، ص 216.

[11] – الغزي، نهر الذهب في تاريخ حلب، جـ1، ص 92.

أما بالنسبة إلى المكاييل، فقد كان المكوك[1] هو الكيل الرئيس المعتمد، ويُقدّر بسبعة ويبات[2] حسب الكيل المصري، وكل مكوكين ونصف يُعادل غرارة واحدة[3]، وكان التعامل التجاري يتم غالباً بوحدة المكوك[4].

وفيما يخص المقاييس، فقد استُخدم ذراع القماش الذي يُعادل نحو 67.9 سم[5]، وذراع العمل لقياس الأراضي[6] ويبلغ طوله 66.5 سم[7]، أما وحدة الفدان[8]، وهي مخصصة لقياس المساحات الزراعية، فكانت تُقدّر بـ6368 متراً مربعاً[9].

ومما تقدم، يتضح أن المماليك قد وضعوا نظاماً موحداً ومنظماً في تعاملاتهم المالية والإدارية داخل نيابة حلب، حيث شمل هذا النظام الضرائب، والنقد، والأوزان، والمكاييل، والمقاييس، وقد طُبّق هذا النظام على جميع نيابات بلاد الشام، بما في ذلك ما يتبعها من مدن وقرى ونواحٍ إدارية، مما يدل على حرص الدولة المملوكية على توحيد التنظيم المالي والإداري وتسهيل المعاملات في مختلف أقاليمها.

---

[1] – المكوك: وحدة كيل حلبية وتعادل 81,75كغ، انظر، هنتس(فالتر)، المكاييل والأوزان الإسلامية، تر: كامل العسلي، منشورات الجامعة الأردنية، عمان، د.ط، 1970م، ص 79.

[2] – الويبة: مكيال مصري وتساوي 11,6كغ، انظر، هنتس، المكاييل والأوزان الإسلامية، ص 80.

[3] – الغرارة: مكيال للحبوب في دمشق، يعادل /310/ كيلو غراماً، إذا كان المكيال قمحاً، ويقابلها في مصر(الإردب) الذي يزن حوالي سبعين كيلو غراماً، انظر، البصروي(علاء الدين علي بن يوسف بن أحمد الدمشقي الشافعي ت 905هـ/1498م)، تاريخ البصروي صفحات مجهولة من تاريخ دمشق من عصر المماليك، تحقيق: أكرم حسن العلبي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط1، 1988م، حاشية رقم 4، ص 34.

[4] – القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا ، جـ4، 118، 216.

[5] – هنتس، المكاييل والأوزان الإسلامية، ص 85.

[6] – القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا ، جـ4، 118، 216.

[7] – هنتس، المكاييل والأوزان الإسلامية، ص 89.

[8] – القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا ، جـ4، ص 216.

[9] – هنتس، المكاييل والأوزان الإسلامية، ص 98.

الخاتمة

تبيّن من خلال هذه الدراسة أن التنوع الديني والفكري في مدينة حلب خلال العصر المملوكي لم يكن عائقاً أمام التفاعل والتواصل بين مختلف مكونات المجتمع، بل أسهم في تشكيل بيئة اجتماعية متماسكة اتسمت بدرجة من التعايش والتكامل، وقد تنوعت مظاهر الحياة الاجتماعية في المدينة، حيث برزت العادات والتقاليد والأعراف التي ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بسكانها، مما عكس عمق الروابط الاجتماعية بين فئات المجتمع المختلفة، كما لعبت المرافق العامة مثل الأسواق والحمامات دوراً محورياً في تعزيز هذا التفاعل الاجتماعي، إذ شكلت أماكن يومية للقاء والتبادل الاقتصادي والاجتماعي وتداول الأخبار، وهي مظاهر استمرت تأثيراتها في الحياة الحضرية لاحقاً، كذلك أسهمت الأعياد الدينية والاحتفالات بمختلف انتماءاتها في إظهار جانب من التعايش، حيث شاركت فئات متعددة من المجتمع في بعض هذه المناسبات ضمن الإطار العام للحياة الاجتماعية في حلب، وفي الجانب العلمي، لم يكن الاختلاف الديني حاجزاً أمام طلب العلم والتعلم، إذ أظهرت المصادر وجود تواصل معرفي بين مختلف الفئات، أما على الصعيد الاقتصادي، فقد شكّل هذا المجال أبرز عوامل الارتباط بين مكونات المجتمع الحلبي، حيث شهدت المدينة نشاطاً تجارياً وصناعياً واسعاً أسهم فيه اليهود والنصارى بشكل ملحوظ، خاصة في مجالات الزراعة والصناعات النسيجية والمعدنية والخشبية وصناعة الصابون وغيرها، وقد استفاد أهل الذمة من موقع حلب التجاري المتميز وارتباطها بشبكات التجارة الداخلية والخارجية، إضافة إلى معرفتهم بعدة لغات وقدرتهم على التواصل مع الأسواق الإقليمية والدولية، بما في ذلك الممالك الأوروبية والإيطالية، وقد أسهم هذا الدور في ازدهار الحركة الاقتصادية، ودفع السلطة المملوكية إلى الاستفادة من خبراتهم من خلال إسناد بعض الوظائف الإدارية والمالية إليهم.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

سفر التثنية، الاصحاح الخامس.

سفر التكوين، الاصحاح الأول.

سفر الخروج، الاصحاح العشرون.

انجيل متى، الاصحاح الخامس.

المصادر:

1. ابن الأخوة(محمد بن محمد بن أحمد القرشي ت 729هـ/1329م)، معالم القربة في أحكام الحسبة، تحقيق: محمد محمود شعبان، صديق أحمد عيسى المطيعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، 1976م.
2. الاصطخري(أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الفارسي ت346هـ/957م)، مسالك الممالك، مطبعة بريل، ليدن، ط2، 1973.
3. الأنطاكي(داود الضرير)، تذكرة أولى الألباب والجامع للعجب العجاب، المطبعة الأزهرية، مصر، ط4، 1930.
4. ابن اياس(محمد بن أحمد الحنفي ت930هـ/1524م)، بدائع الزهور في وقائع الدهور، جـ1، ق2، تحقيق: محمد مصطفى، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط1، 1975.
5. ابن بسام(محمد بن أحمد ت 626هـ/1228م)، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، تحقيق: حسام الدين السامرائي، مطبعة المعارف، بغداد، 1968.
6. البصروي(علاء الدين علي بن يوسف بن أحمد الدمشقي الشافعي ت 905هـ/1498م)، تاريخ البصروي صفحات مجهولة من تاريخ دمشق من عصر المماليك، تحقيق: أكرم حسن العلبي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط1، 1988.
7. ابن بطوطة(محمد بن عبد الله اللواتي ت 779هـ/1377م)، تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، جـ1، تحقيق: محمد عبد المنعم العريان، بيروت، دار إحياء العلوم، ط1، 1987.
8. البغدادي(صفي الدين عبد المؤمن بن عبد الحق ت739هـ/1339م)، مراصد الاطلاع على أخبار الأمكنة والبقاع، جـ1، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط1، 1992.

9. ابن تغري بردي(جمال الدين أبي المحاسن الأتابكي ت874هـ/1470م)، الدليل الشافي على المنهل الصافي، تحقيق: فهيم محمد شلتزت، جـ7، مكتبة الخانجي، القاهرة.
10. ابن تغري بردي(جمال الدين أبي المحاسن الأتابكي ت874هـ/1470م)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، جـ6، المؤسسة المصرية العامة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي.
11. ابن تغري بردي(جمال الدين أبي المحاسن الأتابكي ت874هـ/1470م)، مورد اللطافة في من ولى السلطنة والخلافة، جـ2، تحقيق: نبيل محمد عبد العزيز أحمد، دار الكتب المصرية، القاهرة، د.ط، 1997.
12. ابن جبير(محمد بن أحمد بن جبير الكناني ت 614هـ/1217م)، رحلة ابن جبير، دار صادر، بيروت، د.ط.
13. ابن الحاج(أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمد العبدري المالكي الفاسي ت 737هـ/1336م)، المدخل، جـ1، مكتبة التراث، القاهرة.
14. ابن حجر(أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت852هـ/1449م)، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، جـ2، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط2، 1993.
15. ابن حزم(أبي أحمد علي بن أحمد)، الفصل في الملل والأهواء والنحل، جـ1، تحقيق: محمد ابراهيم نصر، عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت.
16. الحلبي(سبط ابن العجمي ت 884هـ/1480م)، كنوز الذهب في تاريخ حلب، جـ1، تحقيق: شوقي شعث، فالح البكور، دار القلم العربي، حلب، ط1، 1996.
17. الحموي(بهاء الدين عبد الله ياقوت ت626هـ/1228م)، معجم البلدان، جـ2، دار صادر، بيروت، 1977.
18. الحميري(محمد عبد المنعم ت 900هـ/1495م)، الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق: احسان عباس، مكتبة لبنان، بيروت، 1984.
19. ابن الحنبلي(محمد بن ابراهيم بن يوسف الحلبي ت 971هـ/1563م)، در الحبب في تاريخ أعيان حلب، جـ2، ق1، تحقيق: محمود محمد الفاخوري، يحيى زكريا عيارة، منشورات وزارة الثقافة، دمشق.
20. ابن حوقل(ابي القاسم النصيبي ت367هـ/977م)، صورة الأرض، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، 1992.

21. الخالدي(شمس الدين محمد السحماوي ت868هـ/1464م)، المقصد الرفيع المنشا الهادي لديوان الإنشا ، جـ1، تحقيق: أشرف محمد أنس، راجعه: حسن نصار، مطبعة دار الكتب و الوثائق القومية، القاهرة، 2009.
22. ابن خرداذبه(أبي القاسم عبيد الله بن عبد الله)، المسالك والممالك، مطبعة بريل، ليدن، د.ط، 1889.
23. ابن خلدون (عبد الرحمن بن محمد ت 808هـ/1406)، مقدمة ابن خلدون، جـ2، تحقيق: عبد الله محمد الدرويش، دار البلخي، دمشق، ط1، 2004.
24. ابن خلدون(عبد الرحمن بن محمد ت 808هـ/1406م)، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، جـ5، مؤسسة جمال للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
25. الذهبي(شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان ت 748هـ/1348م)، العبر في خبر من غبر، جـ5، تحقيق: صلاح الدين منجد، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، ط2، 1986م.
26. الذهبي(شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان ت 748هـ/1348م)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، جـ48، تحقيق: عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1999.
27. الذهبي(شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان ت 748هـ/1348م)، دول الإسلام، جـ2، تحقيق: حسين إسماعيل مروة، محمود الأرناؤوط، دار صادر، بيروت، ط1، 1999.
28. الذهبي(شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان ت 748هـ/1348م)، ذيول العبر في خبر من غبر، جـ4، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1985.
29. الرازي(محمد بن ابي بكر بن عبد القادر ت 660هـ/1261م)، مختار الصحاح، مكتبة لبنان، بيروت، د.ط، 1986.
30. ابن السباهي(محمد علي البروسوي ت997هـ/1589م)، أوضح المسالك إلى معرفة البلدان والممالك، تحقيق: المهدي عيد الرواضة، دار العرب الإسلامي، بيروت، ط1، 2006.
31. السخاوي(شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن ت 902هـ/1496م)، التبر المسبوك في ذيل السلوك، جـ1، تح: نجوى مصطفى كامل، لبيبة ابراهيم مصطفى، راجعه: سعيد عبد الفتاح عاشور، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، د.ط، 2002.

32. السخاوي(شمس الدين محمد بن عبد الرحمن ت902هـ/1497م)، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، جـ2، دار الجيل، بيروت.
33. ابن سيده(أبي الحسن علي ابن اسماعيل الأندلسي ت 458هـ/1065م)، المخصص في اللغة، جـ5، مكتبة مشكاة الإسلامية.
34. السيوطي(جلال الدين عبد الرحمن ت 911هـ/1505م)، تاريخ الخلفاء، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 2003م.
35. أبو شامة(شهاب الدين بن إسماعيل المقدسي ت665هـ/1266م)، الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية، جـ2، تحقيق: إبراهيم الزيبق، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1997م.
36. ابن الشحنة(ابي الفضل محمد ت 890هـ/1485م)، الدر المنتخب في تاريخ مملكة حلب، تقديم: عبد الله محمد الدرويش، دار الكتاب العربي، سورية، 1984.
37. ابن شداد(عز الدين محمد بن علي بن إبراهيم ت 684هـ/1285م)، الأعلاق الخطيرة في ذكر أمراء الشام والجزيرة، جـ1،ق1، تحقيق: يحيى عبارة، منشورات وزارة الثقافة الإرشاد القومي، دمشق، د.ط، 1978.
38. ابن شداد(بهاء الدين يوسف بن رافع بن تميم ت632هـ/1234م)، النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية سيرة صلاح الدين، تحقيق: جمال الدين الشيال، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1994.
39. ابن شهبة(تقي الدين ابي بكر بن احمد بن قاضي شهبة الأسدي الدمشقي ت 851هـ/1448م)، تاريخ ابن قاضي شهبة، جـ3، تحقيق: عدنان درويش، دمشق، 1977.
40. الشهرساتني(أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أحمد ت 548هـ/1153م)، الملل والنحل، دار الجيل، بيروت، 1973.
41. شيخ الربوة(شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي طالب الأنصاري ت727هـ/1327م)، نخبة الدهر في عجائب البر والبحر، مطبعة الأكاديمية الإمبراطورية، بطرسبورغ، 1281.

42. الشيزري(عبد الرحمن بن عبد الله بن نصر ت 590هـ/1194م)، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2003.
43. الصفدي(صلاح الدين خليل بن أيبك ت 764هـ/1363م)، الوافي بالوفيات، جـ9، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، تركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان،ط1، 2000.
44. الصيرفي(علي بن داود ت 900هـ/1494م)، نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان، جـ3، تحقيق: حسن حبشي، دار الكتب، الجمهورية العربية المتحدة، د.ط، 1973.
45. ابن طولون(شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الصالحي ت953هـ/1547م)،إعلام الورى بمن ولي نائباً من الأتراك بدمشق الشام الكبرى، تحقيق: محمد أحمد دهمان، دار الفكر، دمشق، سورية، ط2، 1984.
46. الظاهري(غرس الدين خليل ابن شاهين ت873هـ/1468م)، زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك، تص: بولس راويس، المطبعة الجمهورية، باريس، 1983م.
47. ابن العبري (أبي الفرج جمال الدين ت 685هـ- 1286م): تاريخ مختصر الدول، دار الرائد اللبناني، لبنان، ط2، 1994.
48. ابن العديم(كمال الدين أبي القاسم عمر بن أحمد ت 660هـ/ 1261م)، زبدة الحلب من تاريخ حلب، جـ3، تحقيق: سامي الدهان، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، حلب، 2006.
49. ابن العديم عديم(كمال الدين أبي القاسم عمر بن أحمد ت 660هـ/ 1261م)، بغية الطلب في تاريخ حلب، تحقيق: سهيل زكار، جـ1، دار الفكر، بيروت، لبنان، د.ط.
50. ابن العماد(شهاب الدين ابي الفلاح عبد الحي بن أحمد العكري الحنبلي ت 1089هـ/1678م)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، جـ7، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط1، 1992م
51. العيني(بدر الدين محمود ت855هـ/1451م)، عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان، عصر سلاطين المماليك، جـ1، تحقيق: محمد محمد أمين، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة.، د.ط، 2009.

52. أبو الفداء(عماد الدين اسماعيل بن محمد بن عمر ت732هـ/1332م)،المختصر في أخبار البشر، جـ3، المطبعة الحسينية المصرية، د.ط.
53. أبو الفداء(عماد الدين إسماعيل بن محمد بن عمر ت732هـ/1332م)، تقويم البلدان، دار صادر، بيروت.
54. ابن فضل الله العمري(شهاب الدين أحمد بن يحيى ت749هـ/1349م)، التعريف بالمصطلح الشريف، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1988.
55. ابن فضل الله العمري(شهاب الدين أحمد بن يحيى ت749هـ/1349م)، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، جـ1، تحقيق: كامل سليمان الجبوري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2010.
56. الفيروز آبادي(مجد الدين ابي الطاهر محمد بن يعقوب ت 817هـ/1415)، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب التراث في مؤسسة الرسالة، اشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط8، 2005.
57. القرماني(أحمد بن يوسف ت1019هـ/1610م)، أخبار الدول وآثار الأول في التاريخ، جـ2، تحقيق: أحمد حطيط، فهمي سعد، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1992.
58. القزويني(زكريا بن محمود ت683هـ/1283م)، آثار البلاد وأخبار العباد، دار صادر، بيروت، 1969.
59. القلقشندي(أبي العباس أحمد بن علي ت 821هـ/1418م)، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، جـ4، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1914.
60. القلقشندي(أبي العباس أحمد بن علي ت 821هـ/1418م)، ضوء الصبح المسفر وجنى الدوح المثمر، مطبعة الواعظ، مصر، ط1، 1906.
61. ابن كثير (الحافظ أبو الفدا ت 774هـ-1373م)، البداية والنهاية، جـ13، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، ط2، 1990م.
62. المقدسي(أبو عبد الله محمد بن أحمد ت600هـ/1203م)، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، مطبعة بريل، ليدن، ط2، 1904.
63. المقريزي(تقي الدين أحمد بن علي ت845هـ/1442م)، تاريخ اليهود وآثارهم في مصر، تحقيق: عبد المجيد دياب، دار الفضيلة، القاهرة.

64. المقريزي(تقي الدين أحمد بن علي ت845هـ/1442م)، السلوك لمعرفة دول الملوك، جـ1، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1997.
65. المقريزي (تقي الدين أحمد بن علي ت845هـ/1442م)، شذور العقود بذكر النقود، مخطوط، دار الكتب، الرياض، تصنيف 2170.
66. ابن مماتي(أسعد ت606هـ/1209م)، قوانين الدواوين، تحقيق: عزيز سوريال عطية، مطبعة مصر، د.ط، 1943.
67. المنصوري(ركن الدين بيبرس بن عبد الله ت725هـ/1325م)، مختار الأخبار تاريخ الدولة الأيوبية ودولة المماليك البحرية حتى سنة702هـ، تحقيق: عبد الحميد صالح حمدان، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط1، 1993.
68. ابن منظور(جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي بن أحمد بن حبقة ت711هـ/1311م)، لسان العرب، مج2، جـ10، تحقيق: عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، ط1، 1981.
69. ابن النديم(محمد ابن اسحق أبو الفرج)، الفهرست، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
70. النويري(شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب ت733هـ/1332م)، نهاية الأرب في فنون الأدب، جـ29، تحقيق: نجيب مصطفى فواز، حكمت كشلي فواز، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2004.
71. ابن واصل(جمال الدين محمد ت697هـ/1299م)، مفرج الكروب في أخبار بني أيوب، جـ6، تحقيق: عمر بن عبد السلام التدمري، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط1، 2004.
72. ابن الوردي(زين الدين عمر بن مظفر ت 749هـ/1349م)، تاريخ ابن الوردي، جـ1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1996.
73. اليونيني(موسى بن محمد ت 726هـ/1326م)، ذيل مرآة الزمان، مج2، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، الهند، ط1، 1955.

المراجع:

1. إدريس(محمد جلاء)، التأثير الإسلامي في الفكر الديني اليهودي، مكتبة مدبولي، القاهرة.
2. الأسدي(خير الدين)، أحياء حلب وأسواقها، تحقيق: عبد الفتاح رواس قلعة جي، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، الجمهورية العربية السورية، 2006.

3. آشتور(آ)، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للشرق الأوسط في العصور الوسطى، تر: عبد الهادي عبلة، مراجعه: أحمد غسان سبانو، دار قتيبة، دمشق، 1985.
4. بك(أحمد عيسى)، معجم الأطباء، مطبعة فتح الله إلياس نوري، مصر، ط1، 1942.
5. البيومي(إسماعيل)، النظم المالية في مصر والشام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، د.ط، 1998.
6. الجرماني(بيشوف)، تحف الأنباء في تاريخ حلب الشهباء، المطبعة الأدبية، بيروت، 1880.
7. جلال(ألفت محمد)، العقيدة الدينية والنظم التشريعية عند اليهود كما يصورها العهد القديم، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، 1974.
8. جلو(خضر الياس)، اليهود في المشرق الإسلامي، صفحات للدراسات والنشر والتوزيع، سوري، ط1، 2017.
9. الجنابي(طلب صبار)، إمارة أنطاكية، دار نينوى، 2014.
10. جيدة(أحمد خالد)، المدارس ونظام التعليم في بلاد الشام في العصر المملوكي، المؤسسة الجامعية، بيروت، ط1، 2001.
11. حتي(فيليب)، تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين، جـ1، ترجمة: كمال اليازجي، دار الثقافة، بيروت.
12. حسين(حمدي عبد المنعم محمد)، دراسات في تاريخ الأيوبيين والمماليك، دار المعرفة الجامعية، مصر، د.ط، 2000.
13. حسين(ممدوح)، الحروب الصليبية في شمال إفريقية وأثرها الحضاري، دار عمار، الأردن، ط1، 1998.
14. حمادة(محمد ماهر)، الحروب الصليبية والغزو المغولي للعالم الإسلامي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1982.
15. حمزة (عادل عبد عبد الحافظ)، نيابة حلب في عصر سلاطين المماليك، جـ2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2000.
16. الحويري(محمود محمد)، بناء الجبهة الإسلامية المتحدة وأثرها في التصدي للصليبيين، دار المعارف، القارة، ط1، 1992.
17. الخلف(سعود بن عبد العزيز)، دراسات في الأديان اليهودية والنصرانية، مكتبة أضواء السلف، الرياض، 1997.

18. دي طرازي(الفيكنت فيليب)، خزائن الكتب العربية في الخافقين، دار الكتب، لبنان.
19. راسل(الكسندر وباتريك)، تاريخ حلب الطبيعي، ترجمة: خالد الجبيلي، دار شعاع لننشر، حلب، 1997.
20. رانسيمان(ستيفين)، تاريخ الحملات الصليبية مملكة القدس والشرق الفرنجي، مملكة عكا جـ2، ، ترجمة: نور الدين خليل، مكتبة الشروق، القاهرة.
21. رزق(عاصم محمد)، معجم مصطلحات العمارة والفنون الإسلامية، مكتبة مدبولي، ط1، 2000.
22. رمضان(أحمد)، المجتمع الإسلامي في بلاد الشام في عصر الحروب الصليبية، مؤسسة روزا اليوسف، مصر، 1977.
23. الزبيدي(المرتضى)، ترويح القلوب في ذكر الملوك بني أيوب، تحقيق: صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت، لبنان، ط2، 1983.
24. زريق(ثريا)، سويقة علي في حلب، مؤسسة جيردا هنكل، ألمانيا، 2019.
25. الزيات(حبيب)، الديارات النصرانية في الإسلام، دار المشرق، بيروت، ط4، 2010.
26. زيادة(محمد مصطفى)، حملة لويس التاسع على مصر وهزيمته في المنصورة، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة، د.ط، 1961.
27. زيادة(نقولا)، دمشق في عصر المماليك، مؤسسة فرنكلين، بيروت، 1966.
28. زيان(حامد)، زيان(غانم)، الصراع السياسي والعسكري بين القوى الإسلامية زمن الحروب الصليبية، دار الثقافة، القاهرة، د.ط، 1983.
29. الزيدي(مفيد)، العصر المملوكي، دار أسامة، عمان، الأردن، د.ط، 2009.
30. سالم(عبد العزيز)، تاريخ الأيوبيين والمماليك، مؤسسة شباب الجامعة، اسكندرية، 2004.
31. سدر(راسم شحدة)، تعدد الزوجات بين الإسلام وخصومه، دار الثقافة، عمان، الأردن، ط1، 2010.
32. سرور(محمد شكري)، نظام الزواج في الشرائع اليهودية والمسيحية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1979.
33. سليفاني(كهدي صالح)، الأيوبيين في كتابات المؤرخين السريان، موكرياني، أربيل، ط1، 2012.

34. سليفاني(مهدي صالح)، الأيوبيين في كتابات المؤرخين السريان، موكرياني، أربيل، ط1، 2012.
35. سورميان(أردافازت)، تاريخ حلب، جـ2، ترجمة: ألكسان كشيشيان، دار النهج، 2003.
36. السيد(ابراهيم عبد)، الخطبة والزواج والطلاق عند المسيحيين، مطبعة المحبة، مسطرد، قليوبية، ط3، 1999.
37. سيد(زكي علي)، الزواج والطلاق والتعدد بين الأديان، د.د ط1، 2004.
38. الشامي (رشاد عبد الله)، جولة في الدين والتقاليد اليهودية، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، 1977.
39. الشامي(أحمد)، صلاح الدين والصليبيون، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، ط1، 1991.
40. شبلي(محمود)، حياة الملك الظاهر بيبرس، دار الجيل، بيروت، ط1، 1992.
41. الشرباصي(أحمد)، المعجم الإسلامي الاقتصادي، دار الجيل، د.م، د.ط، 1981.
42. الشلي(فيصل)، بلاد الشام في ظل الدولة المملوكية اثانية، دار الزمان، دمشق، ط1، 2009.
43. ابن شمعون(حاى)، الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية للإسرائيليين، مطبعة طوهين ورزنتال، مصر، 1912.
44. الصليبي(كمال)، التوراة جاءت من جزيرة العرب، ترجمة: عفيف الرزاز، بيروت، 1985.
45. الصواف(صبحي)، أقدم ما عرف عن تاريخ حلب من الألف الثالثة حتى العهد السلوقي، مطبعة الضاد، 1952.
46. الصياد(فؤاد عبد المعطي)، المغول في التاريخ، جـ 1، دار النهضة العربية، بيروت، 1980م.
47. الطباخ(محمد راغب)، إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء، جـ4، علق: محمد كمال، دار القلم العربي، حلب، ط2، 1989.
48. الطراونة(مبارك)، الحياة الاجتماعية في بلاد الشام في عصر المماليك الجراكسة، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2010.

49. طقوش(محمد سهيل): تاريخ المغول العظام والإيلخانيين، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط1، 2007.
50. طقوش(محمد سهيل)، تاريخ الدولة العباسية، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط7، 2009.
51. طقوش(محمد سهيل)، تاريخ المماليك في مصر والشام، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط1، 1997.
52. ظاظا(حسن)، الفكر الديني اليهودي أطواره ومذاهبه، معهد البحوث والدراسات العربية، 1971.
53. عاشور(سعيد عبد الفتاح)، المجتمع المصري في عصر سلاكين المماليك، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992.
54. عاشور(سعيد عبد الفتاح)، مصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك، دار النهضة العربية، بيروت، د.ط، 1972.
55. العبادي(أحمد مختار)، عاشور(سعيد عبد الفتاح)، عبد الحميد(سعد زغلول)، في تاريخ الضارة الإسلامية العربية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1996.
56. العبادي(أحمد مختار)، قيام دولة المماليك الأولى في مصر والشام، دار النهضة العربية، بيروت، د.ط.
57. عبد الدايم(عبد العزيز محمود)، مصر في عصري المماليك والعثمانيين، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، 1996.
58. عبد الرزاق(أحمد)، المرأة في مصر المملوكية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1999.
59. عبد المجيد(محمد بحر)، اليهودية، مكتبة المهتدين الإسلامية لمقارنة الأديان، 2001.
60. العريني(السيد الباز)، المماليك، دار النهضة العربية، بيروت، د.ط.
61. العريني(السيد الباز)، الأيوبيين، دار النهضة العربية، القاهرة، د.ط،.
62. العريني(السيد الباز)، المغول، دار النهضة العربية، بيروت، 1981.
63. عزام(عبد الرحمن)، صلاح الدين وإعادة إحياء المذهب السني، ترجمة: قاسم عبده قاسم، دار بنو مزيري، قطر، ط2، 2013.

64. العطار(عبد الناصر توفيق)، أحكام الأسرة عند المسيحيين المصريين ومدى تطبيقها بالمحاكم، مكتبة المهتدين الإسلامية، القاهرة، ط5، 1986.
65. علي(محمد كرد)، خطط الشام، جـ4، مطبعة الترقي، دمشق، د.ط، 1926.
66. علي(وفاء محمد)، قيام الدولة الأيوبية في مصر والشام، دار الفكر، القاهرة، ط1، 1407هـ.
67. عمارة(محمد)، قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية، دار الشروق، بيروت، ط1، 1993.
68. عودات(أحمد)، تاريخ المغول والمماليك، دار الكندي، إربد، 1990.
69. عوض(محمد مؤنس أحمد)، في الصراع الإسلامي-الصليبي، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ط1، 1998.
70. عوض(محمد مؤنس)، الحروب الصليبية والعلاقات بين الشرق والغرب، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، د.ط.
71. الغزي(كامل بن حسين بن مصطفى البالي)، نهر الذهب في تاريخ حلب، جـ1، المطبعة المارونية، حلب.
72. غنيم(اسمت)، الدولة الأيوبية والصليبيون، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د.ط، 1990. عمران(محمود سعيد)، تاريخ الحروب الصليبية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د.ط، 2000.
73. فرج(توفيق حسن)، أحكام الأحوال الشخصية لغير المسلمين المصريين، دار المعارف، الاسكندرية، ط3، 1969.
74. فرج(مراد)، القراءون والربانون، القاهرة، 1918.
75. فرج(مراد)، شعار الخضر في الأحكام الشرعية الاسرائيلية للقرائين، مطبعة الرغائب، مصر، 1917.
76. فرحات(كرم حلمي)، تعدد الزوجات في الأديان، دار الآفاق العربية، القاهرة، 2002.
77. فهمي(نعيم زكي)، طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، د.ط، 1973.
78. قاسم(قاسم عبد)، اليهود في مصر، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1993، ص 75، ظاظا، الفكر الديني.

79. قاسم(عبده قاسم)، أهل الذمة من الفتح الإسلامي حتى نهاية المماليك، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر، 2003.
80. قاسم(قاسم عبده)، في تاريخ الأيوبيين والمماليك، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ط1، 2010.
81. قواتي(جورج شحاته)، المسيحية والحضارة العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط2، 1984.
82. القوصي(عطية)، دفاع المسلمين عن عقيدتهم في العصور الوسطى، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 2012.
83. القوصي(عطية)، عصر سلاطين المماليك، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ط، 2006.
84. كاهن(كلود)، الشرق والغرب زمن الحروب الصليبية، ترجمة: أحمد الشيخ، سينا للنشر، القاهرة، ط1، 1995.
85. كاهن(كلود)، تاريخ العرب والشعوب الإسلامية، نقله للعربية: بدر الدين القاسم، دار الحقيقة للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1973.
86. لابيدوس(ايرا)، مدن اسلامية في عهد المماليك، نقله للعربية: علي ماضي، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1987.
87. لابيدوس(ايرامارفين)، مدن الشام في العصر الملوكي، ترجمه: سهيل زكار، دار حسان، دمشق، د.ط، 1985م
88. لطفي(لطفي فؤاد)، خانات بلاد الشام، دار الفارابي، بيروت، لبنان، ط1، 2013.
89. ماجد(عبد المنعم)، الأطلس التاريخي للعالم الإسلامي في العصور الوسطى، دار الفكر العربي، د.م، ط3، 1986.
90. ماجد(عبد المنعم)، نظم دولة المماليك ورسومهم في مصر، جـ1، مطبعة الأنجلو مصرية، ط2، 1979.
91. متز(آدم)، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، جـ2، نق: محمد عبد الهادي أبو ريدة، أعد: رفعت البدراوي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط5.
92. متز(آدم)، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، جـ2، نقله: محمد عبد الهادي أبو ريدة، أعده: رفعت البدراوي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط5.

93. أبو المجد(ليلى)، عقود الزواج ترجمة وتعليق على متن المنشا وشرح التلمود، القاهرة، 1996.
94. مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط4، 2004.
95. محمد (رفعت موسى)، الوكالات والبيوت الإسلامية في مصر العثمانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط1، 1993.
96. محمد(صبحي عبد المنعم محمد)، سياسة المغول الإيلخانيين، العربي، القاهرة، 2001.
97. محمود(عبد الغني)، التعليم في مصر زمن الأيوبيين والمماليك، دار المعارف، القاهرة.
98. محود(شفيق جاسر احمد)، تاريخ القدس والعلاقة بين المسلمين والمسيحيين فيها منذ الفتح الإسلامي حتى الحروب الصليبية، دار البشير، عمان، ط1، 1984.
99. المراغي (عبد الله)، الزواج والطلاق في جميع الأديان، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، الجمهورية العربية المتحدة، 1966.
100. المرسي (سامي محمد): المغول، دار العالم العربي، القاهرة، ط1، 2011م.
101. المسيري(عبد الوهاب محمد)، موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، 1975.
102. معلوف(لويس)،المنجد في اللغة والأدب والعلوم، المطبعة الكاثوليكية،بيروت،ط19، 2009.
103. معوض(منصور محمد بعد الرزاق)، الحمامات العامة بمدينة حلب، منذ بداية العصر الأيوبي وحتى نهاية العصر المملوكي، المكتب العربي، القاهرة، ط1، 2014.
104. ملحم(بدر نبيل)، التاريخ المالي للأيوبيين،الإعصار للنشر والتوزيع،الأردن، ط1، 2015.
105. منصور(محمد حسين)، النظام القانوني للأسرة في الشرائع غير الإسلامية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 1983.
106. موير(السير وليم)، تاريخ دولة المماليك في مصر، مكتبة مادبولي، القاهرة، ط1، 1995.
107. نعيسة(يوسف)، يهود مشق، دار المعرفة، دمشق، ط1، 1988.
108. نور(جون)، الزواج في المسيحية، د.د، ط1، 1999، ص 23-33.
109. هايد(ف)، تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى، جـ4، تعليق: أحمد رضا محمد رضا، راجعه: عز الدين فودة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ط، 1994.

110. هنتس(فالتر)، المكاييل والأوزان الإسلامية، تر: كامل العسلي، منشورات الجامعة الأردنية، عمان، د.ط، 1970.
111. الهواري(محمد)، الاختلافات بين القرائين والربانيين في ضوء أوراق الجنيزا، دار الزهراء، القاهرة، 1994.
112. وافي(علي عبد الواحد)، اليهود واليهودية بحث في ديانة اليهود وتاريخهم ونظامهم الاجتماعي والاقتصادي، دار نهضة، القاهرة.
113. وديع(بيشوى)، الأسرة المسيحية من الألف إلى الياء،مطابع غباشى، طنطا، ط1، 2012.
114. الوقاد(محاسن)، اليهود في مصر المملوكية في ضوء وثائق الجنيزة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1999.
115. اليوزبكي(توفيق)، تاريخ تجارة مصر البحرية في العصر المماليك، مؤسسة دار الكتب، العراق، 1975.
116. يوسف(جوزيف نسيم)، العدوان الصليبي على بلاد الشام هزيمة لويس التاسع في الأراضي المقدسة، دار الكتب الجامعية، ط3، 1971م.

المراجع الأجنبية:

1. Adler(Elkhan Nathan), Jewsih Travellers, London: published by George Rout ledge and Sons, L.t.D, broad way house, Carter lane.
2. Ashtor (A), History of The jews in Egypt and Syria under the rule of the mamluks, Genza documents, vol. III, Jerusalem, 1970.
3. Firdaus(Yelmi Eri),Rise and fall of mamluk sultanate thestruggle against mongols and crusaders in holt war,al-adyan journal of religious studies.
4. Goitein(S.D), A Mediterranean society, Daily life, vol4, London, 1983.
5. Goitein(S.D), Studies in Islamic History and Institutions, leiden: E.J,Brill,2nd ed, 1968.
6. Goitein(S.D),Jews and Arabs their contacts through the Ages, New york: Schooken books Jnc, 5th printing, 1970.

7. Lapiduus(lara- maruiu), Muslim cities in the later middle Ages, Cambridge,1967.
8. Mann(Jacob),The Jews in Egypt and Palestine under the Fatimid Caliphs,vol 1, Oxford, 1920.
9. Sauvaget(jean), Alep essai sur le developpement dune grande ville syrienne des origins au miligu du xix siècle, paris, 1941.
10. Stillman(Norman), The jews of Arb lands, Philadelphia: the jewish publication society of America, 1979.
11. Ziadeh(Nicola), Urban life in syrian under the early mamluks, Beirut, American press, 1953.

رسائل الماجستير:

1. شطناوي(منتصر محمود صيتان)، التربية والتعليم في بلاد الشام في دولة المماليك البحرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، 2008.
2. المدني(زياد عبد العزيز)، مدينة حلب في العصر المملوكي الثاني من خلال كتاب الدر المنتخب في تكملة تاريخ حلب، رسالة ماجستير غير منشورة، بإشراف الدكتور مصطفى الحياري، الجامعة الأردنية، عمان.

المقالات:

1. بني حمد (فيصل)، دراسة لتاريخ بعض أنواع الصناعات في بلاد الشام في العصر المملوكي، مجلة العصور، دار المريخ للنشر، الرياض، مج15، ج2، 2005.
2. زهدي(بشير)، الزجاج القديم، مجلة الحوليات الأثرية العربيةالسورية، المجلد10، 1960.
3. عبد المجيد(محمد نور سيد)، المسئولية الجنائية عن تعدد العلاقة الزوجية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد56، أكتوبر، 2014.
4. علي(جواد)، علم ابن النديم باليهودية والنصرانية، مجلة المجمع العلمي العراقي، م8، 1961.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
شكر وتقدير	4
تقديم	5
المقدمة	7
الفصل الأول موقع حلب الجغرافي في العصر المملوكي:	8
الفصل الثاني الحياة الدينية عند المجتمع الآخر في حلب في العصر المملوكي	28
الفصل الثالث الحياة الاجتماعية عند المجتمع الآخر في حلب	51
الفصل الرباع الحياة الاقتصادية عند المجتمع الآخر في حلب في العصر المملوكي	76
الخاتمة	119
المصادر والمراجع	120

يتناولُ هذا الكتاب فئة مهمشة في المصادر التقليدية، وهي "المجتمع الآخر" في حلب خلال العصر المملوكي، من نصارى ويهود، مستعرضاً أوضاعهُم الإجتماعية والاقتصادية والدينية، وعلاقتهم بالسلطة المملوكية وبالمجتمع المسلم، من خلال دراسة تعتمد على المصادر التاريخية والوثائق المملوكية المخْتلْفة.

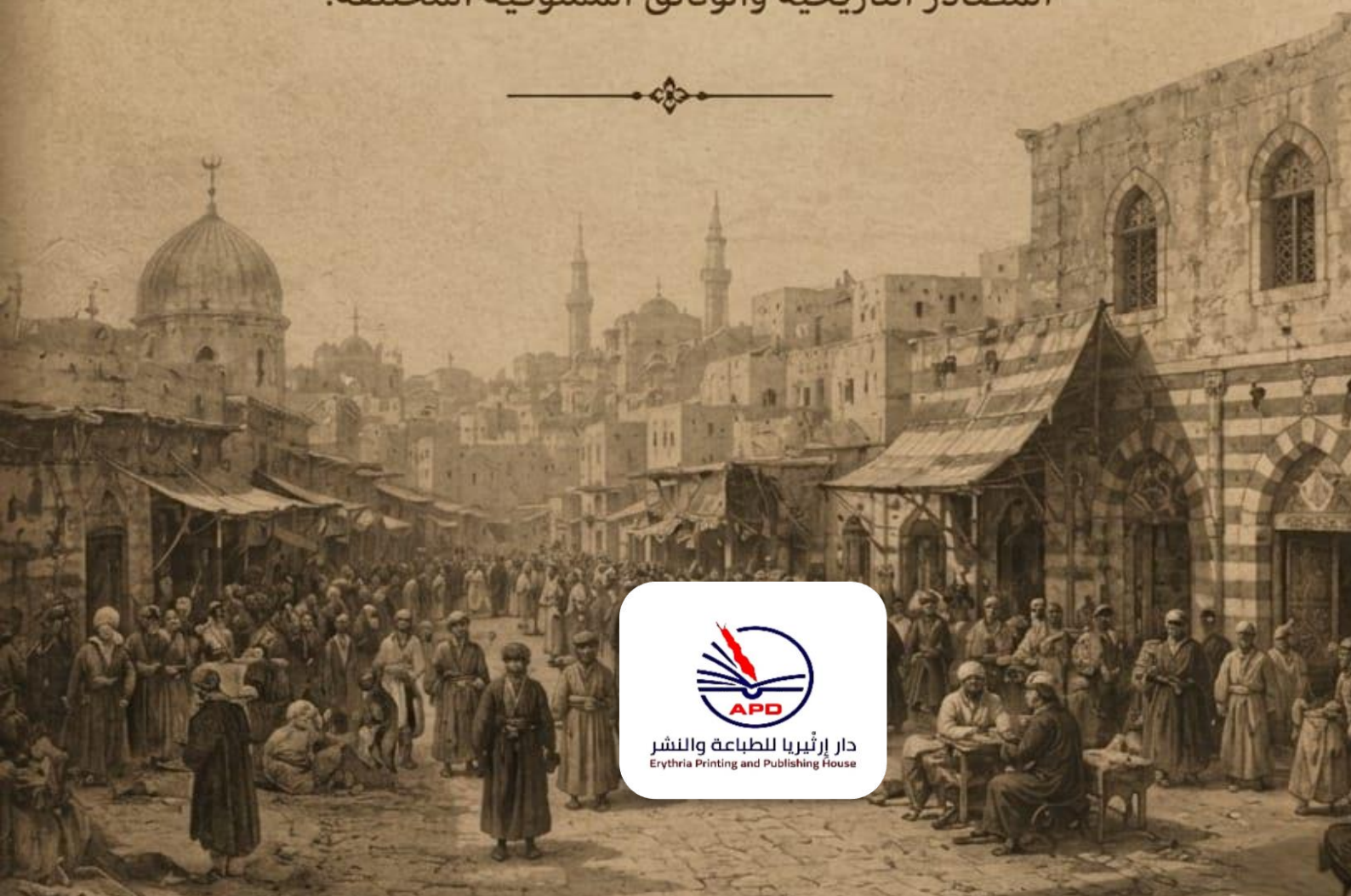

APD
دار إرثْيريا للطباعة والنشر
Erythria Printing and Publishing House